حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية

مستخلص

YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS

2013

VOLUME 67
2013

المجلد ٦٧

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

إخلاء المسؤولية :

فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

حـولية الأمم المتحدة لـــعام 2013

الـــمجلد 67
فـــــهرس الـــمحتويات

توطئة 5

فهرس المحتويات 7

نبذة عن طبعة عام 2013 من الحولية 11

الحولية على الإنترنت 12

المختصرات المستخدمة عادة في الحولية 13

مذكرة تفسيرية بشأن الوثائق 14

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 3

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية

أوّلاً . السلام والأمن الدوليين 35

تعزيز السلام والأمن الدوليين، 35: صون السلام والأمن الدوليين، 35؛ منع نشوب النزاعات، 39؛ صنع السلام وبناء السلام، 43؛ قضايا الحماية ، 45؛ البعثات السياسية الخاصة، 49. تهديدات السلام والأمن الدوليين، 52: الإرهاب الدولي، 52. عمليات حفظ السلام، 60: الاستعراض الشامل لحفظ السلام، 65؛ العمليات في عام 2013، 65؛ قائمة العمليات في عام 2013 ، 66؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 68.

ثانياً . أفريقيا

تعزيز السلام في أفريقيا، 85. وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، 100: **84**
جمهورية الكونغو الديمقراطية، 106؛ بوروندي، 124؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 128؛ جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، 144؛ رواندا، 145. غرب أفريقيا، 146: القضايا الإقليمية، 146؛ كوت ديفوار، 157؛ ليبيريا، 170؛ سيراليون، 180؛ غينيا-بيساو، 184؛ مالي، 192؛ الكاميرون ونيجيريا، 205؛ غينيا، 206؛ موريتانيا، 207. القرن الأفريقي، 207: السودان وجنوب السودان، 207؛ جنوب السودان، 236؛ تشاد، 246؛ الصومال، 247؛ إريتريا، 269. شمال أفريقيا، 273: ليبيا، 273؛ الصحراء الغربية، 280. قضايا أخرى، 286: موريشيوس والمملكة المتحدة، 286.

ثالثاً .الأمريكتين

أمريكا الوسطى، 287: غواتيمالا، 287؛ منطقة سلام خليج فونسيكا، 288. هايتي، **287**
288: التطورات السياسية والأمنية، 288؛ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، 294. قضايا أخرى، 296: كوبا والولايات المتحدة، 296.

رابعاً .آسيا والمحيط الهادئ **298**

أفغانستان، 298: التطورات السياسية والأمنية، 299؛ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، 320؛ قوة المساعدة الأمنية الدولية، 320؛ العقوبات، 325. العراق، 327: التطورات السياسية والأمنية، 327؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 331؛ الآلية اللاحقة لصندوق التنمية، 331؛ حساب الضمان للأمم المتحدة الخاص بالعراق، 332. العراق والكويت، 332: وساطة الأمم المتحدة لحل القضايا الثنائية، 332؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعويض وصندوق الأمم المتحدة، 336. تيمور-ليشتي، 336: تمويل عمليات الأمم المتحدة، 336. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 338: عدم الانتشار، 338. إيران، 346: عدم الانتشار، 346. اليمن، 349: التطورات السياسية والأمنية، 349؛ الأطفال والنزاعات المسلحة، 351. قضايا أخرى، 352: كمبوديا، 352؛ ميانمار، 353؛ الفلبين، 354؛ الإمارات العربية المتحدة وإيران، 354.

خامساً . أوروبا والبحر الأبيض المتوسط **355**

البوسنة والهرسك، 355: تنفيذ اتفاق السلام، 356. كوسوفو،361: التطورات السياسية والأمنية، 361؛ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، 362؛ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 362؛ القوة الأمنية الدولية

في كوسوفو، 364. جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، 364. جورجيا، 365: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 366. أرمينيا وأذربيجان، 367. قبرص، 368: التطورات السياسية والأمنية، 368؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 369. قضايا أخرى، 375: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 375. منظمة الديمقراطية والتنمية الإقتصادية- مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا، 376.

سادساً . الشرق الأوسط 377

عملية السلام، 378: الجهود الدبلوماسية، 378؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 379. قضايا متعلقة بفلسطين، 403: جوانب عامة، 403؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 407. لبنان، 421: التطورات السياسية والأمنية، 421؛ تنفيذ القرار 1559 (2004)، 422؛ تنفيذ القرار 1701 (2006) وأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، 423؛ المحكمة الخاصة بلبنان، 431. الجمهورية العربية السورية، 431: التطورات السياسية والأمنية ، 432؛ استخدام الأسلحة الكيميائية، 441؛ الجولان السوري، 451؛ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، 461.

سابعاً . نزع السلاح 462

آلية الأمم المتحدة ، 462. دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 466. نزع السلاح النووي، 468: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 477؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 479؛ حظر استعمال الأسلحة النووية، 480؛ النهج الانساني لنزع السلاح النووي، 481. عدم الانتشار، 481: معاهدة عدم الانتشار، 481؛ القذائف، 488؛ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، 488؛ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 491؛ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 494؛ النفايات المشعة، 496؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، 498. الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية، 502: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 502؛ الأسلحة الكيميائية ، 504؛ الأسلحة التقليدية ، 507: معاهدة تجارة الأسلحة، 507؛ الأسلحة الصغيرة، 509؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بها، 517؛ الذخائر العنقودية، 519؛ الألغام المضادة للأفراد، 519؛ نزع السلاح العملي، 521؛ الشفافية، 521. قضايا نزع السلاح الأخرى، 525: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 525؛ منع حدوث سباق للتسلح في قاع البحار والمحيطات، 528؛ مراعاة المعايير البيئية، 528؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 529. الدراسات والبحوث

والتدريب، 529. نزع السلاح الإقليمي، 529: المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، 535.

ثامناً . مسائل سياسة وأمنية أخرى 540

الجوانب العامة للسلام والأمن الدوليين، 540: دعم الديمقراطيات، 540. الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين، 540: جنوب المحيط الأطلسي، 540؛ المحيط الهندي، 541. إنهاء الاستعمار، 542: عقد القضاء على الاستعمار، 542؛ بورتوريكو، 549؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 549؛ قضايا أخرى، 562. استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، 567: اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 567؛ التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، 572. آثار الإشعاع الذري، 574. أمن المعلومات، 576. شؤون الإعلام، 578: لجنة الإعلام، 578.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

أوّلاً . تعزيز حقوق الإنسان 591

آلية الأمم المتحدة، 591: مجلس حقوق الإنسان، 591؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 595؛ جوانب أخرى، 596. صكوك حقوق الإنسان، 597: اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 599؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولات الاختيارية، 599؛ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري، 600؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 601؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 601؛ اتفاقية حقوق الطفل، 602؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 611؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 612؛ الاتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، 612؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 613؛ جوانب عامة، 613. أنشطة أخرى، 615: تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 615؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 623؛ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، 625؛ الذكرى السنوية الخامسة والستين للاعلان العالمي، 626؛ متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 626.

ثانياً . حماية حقوق الإنسان 627

الإجراءات الخاصة، 627. الحقوق المدنية والسياسية، 628: العنصرية والتمييز العنصري، 628؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 635؛ الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، 640؛ حماية المهاجرين، 640؛ التمييز ضد

الأقليات، 645؛ حرية الدين أو المعتقد، 649؛ الحق في تقرير المصير، 655؛ سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، 659؛ قضايا أخرى، 670. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 682: إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 682؛ الحق في التنمية، 683؛ المنتدى الاجتماعي، 698؛ الفقر المدقع، 699؛ الحق في الغذاء، 699؛ الحق في السكن اللائق، 704؛ الحق في الصحة، 704؛ الحقوق الثقافية، 707؛ الحق في التعليم، 711؛ الشواغل البيئية والعلمية، 711؛ الرق والقضايا ذات الصلة، 712؛ المرأة، 714؛ الأطفال، 717؛ الأشخاص المتقدمين في السن، 722؛ الأشخاص المشردون داخليا، 723؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 727؛ الشعوب الأصلية، 727.

ثالثاً . حالات حقوق الإنسان القطرية 732

الجوانب العامة، 732. أفريقيا، 733: جمهورية أفريقيا الوسطى، 733؛ كوت ديفوار، 734؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 735؛ إريتريا، 736؛ غينيا، 737؛ ليبيا، 738؛ مالي، 738؛ الصومال، 739؛ السودان، 741؛ جنوب السودان، 741. الأمريكتين، 742: بوليفيا، 742؛ كولومبيا، 742؛ غواتيمالا، 742؛ هايتي، 743. آسيا، 743: أفغانستان، 743؛ كمبوديا، 744؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 745؛ إيران، 748؛ ميانمار، 752؛ سري لانكا، 755؛ اليمن، 756. أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، 756؛ بيلاروس، 756؛ قبرص، 757. الشرق الأوسط، 757: الجمهورية العربية السورية، 757؛ الأراضي الّتي تحتلها إسرائيل؛ 763.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية

أوّلاً . السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي 769

العلاقات الاقتصادية الدولية، 770: اتجاهات اقتصادية واجتماعية، 770؛ التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 771؛ التنمية المستدامة، 779؛ القضاء على الفقر، 794؛ العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، 800؛ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، 806. السياسة الإنمائية والإدارة العامة، 816: لجنة السياسة الإنمائية، 816؛ الإدارة العامة، 818. مجموعات البلدان الّتي تواجه أوضاعا خاصة، 820: أقل البلدان نمواً، 820؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 828؛ البلدان النامية غير الساحلية، 832.

ثانياً. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية 836

الأنشطة على نطاق المنظومة، 836. التعاون التقني، 842: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 842؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 842؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 852؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 853؛ المسائل المشتركة، 855. أشكال التعاون الأخرى، 858؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 858؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 859.

ثالثاً. المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة **862**

المساعدة الإنسانية، 862: التنسيق، 862؛ تعبئة الموارد، 867؛ العمل الإنساني، 874. الاستجابة لحالات الكوارث، 880: التعاون الدولي، 880؛ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، 885: الإجراءات المتعلقة بالألغام، 892. المساعدة الاقتصادية الخاصة، 895: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 895؛ المساعدات الاقتصادية الأخرى، 906؛ هايتي، 906.

رابعاً . التجارة الدولية والتمويل والنقل **908**

التجارة الدولية والتنمية، 908: النظام التجاري متعدد الأطراف، 908؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 911؛ السلع، 915؛ التدابير الاقتصادية القسرية، 919. النظام المالي الدولي والتنمية، 920: حالة ديون البلدان النامية، 923؛ تمويل التنمية، 928؛ مسائل أخرى، 937. النقل، 940: النقل البحري، 940؛ نقل البضائع الخطرة، 941.

خامساً . الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية **945**

التعاون الإقليمي، 945. أفريقيا، 945: الاتجاهات الاقتصادية، 946؛ الأنشطة، 946؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 951. آسيا والمحيط الهادئ، 954: الاتجاهات الاقتصادية، 954؛ الأنشطة، 955؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 959. أوروبا، 963: الاتجاهات الاقتصادية، 963؛ الأنشطة، 963؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 964. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 973: الاتجاهات الاقتصادية، 973؛ الأنشطة، 973. غرب آسيا، 977: الاتجاهات الاقتصادية، 977؛ الأنشطة، 977.

سادساً . الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط **979**

الطاقة والموارد الطبيعية، 979: الطاقة، 979؛ الموارد الطبيعية، 983. رسم الخرائط، 984.

سابعاً .البيئة والمستوطنات البشرية 986

البيئة، 986: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 986؛ مرفق البيئة العالمية، 994؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 994؛ المواضيع البيئية، 1004؛ مسائل أخرى، 1009؛ المستوطنات البشرية، 1013: موئل الأمم المتحدة، 1013؛ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1996 بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، 1016.

ثامناً . السكان 1020

السكان والتنمية، 1020: متابعة مؤتمر عام 1994 بشأن السكان والتنمية، 1020؛ لجنة السكان والتنمية، 1022. الهجرة الدولية والتنمية، 1024. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1027. الأنشطة السكانية الأخرى، 1032.

تاسعاً . السياسة الاجتماعية والتنمية الثقافية وتنمية الموارد البشرية 1035

السياسة الاجتماعية، 1035: التنمية الاجتماعية، 1035؛ الأشخاص المتقدمين في السن، 1047؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1053؛ الشباب، 1058؛ الأسرة، 1061. التنمية الثقافية، 1065: ثقافة السلام، 1065؛ الرياضة من أجل التنمية والسلام، 1072؛ الثقافة والتنمية، 1075. تنمية الموارد البشرية، 1078: معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة، 1082؛ التعليم، 1084.

عاشراً . المرأة 1087

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبيجين + 5، 1087: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1091. آلية الأمم المتحدة، 1125: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1125؛ لجنة وضع المرأة، 1127؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 1130.

حادي عشر . الأطفال 1137

متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1137. تعزيز وحماية حقوق الأطفال، 1138. صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 1139.

ثاني عشر . اللاجئون والمشردون 1149

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1149: سياسة البرنامج، 1149؛ حماية اللاجئين ومساعدتهم، 1154؛ الأنشطة الإقليمية، 1158؛ السياسة الإنمائية والتعاون، 1166؛ المسائل المالية، 1168.

ثالث عشر . الصحة والأغذية والتغذية 1171

الصحة، 1171: الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب والسيطرة عليه، 1171؛ الأمراض غير السارية، 1174؛ التبغ، 1175؛ المياه ومرافق الصرف الصحي، 1176؛ الملاريا، 1177؛ الصحة العاموية العالمية، 1181؛ سلامة الطرق، 1184. الأغذية والزراعة والتغذية، 1185: المعونة الغذائية، 1185؛ الأمن الغذائي، 1186؛ التغذية، 1193.

رابع عشر . المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة 1195

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1195. المراقبة الدولية للمخدرات، 1197: لجنة المخدرات، 1194؛ الاتفاقيات، 1212. منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1218: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1218؛ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر بشأن الجريمة، 1218؛ الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة والقضايا الناشئة، 1220؛ الإدماج والتنسيق، 1230؛ قواعد ومعايير الأمم المتحدة، 1255.

خامس عشر. الإحصاءات 1260

اللجنة الإحصائية، 1260: إحصاءات ديموغرافية واجتماعية، 1260؛ إحصاءات اقتصادية، 1263؛ إحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة، 1265؛ أنشطة أخرى، 1265.

الجزء الرابع: المسائل القانونية

أوّلاً . محكمة العدل الدولية 1271

العمل القضائي للمحكمة، 1271: إجراءات المنازعات، 1271؛ مسائل أخرى، 1280: الصندوق الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات، 1280.

ثانياً . المحاكم والهيئات القضائية الدولية 1281

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1281: دوائر المحكمة، 1282؛ مكتب المدعي العام، 1284؛ قلم المحكمة، 1285؛ التمويل، 1285. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، 1287: دوائر المحكمة، 1287؛ مكتب المدعي العام، 1288؛ قلم المحكمة، 1288؛ التمويل، 1289. أداء المحكمة، 1291: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1291؛ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، 1292.المحكمة الجنائية الدولية، 1297: دوائر المحكمة، 1299.

ثالثاً . مسائل قانونية دولية 1304

جوانب قانونية للعلاقات السياسية الدولية، 1304: لجنة القانون الدولي، 1304؛ العلاقات الدولية فيما بين الدول والقانون الدولي، 1311؛ الإرهاب الدولي، 1331؛ العلاقات الدبلوماسية، 1335؛ المعاهدات والاتفاقات، 1336. قانون الاقتصاد الدولي، 1337: لجنة القانون التجاري الدولي، 1337. مسائل أخرى، 1348: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1348؛ تعزيز دور الأمم المتحدة، 1350؛ علاقات البلد المضيف، 1356.

رابعاً. قانون البحار 1359

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1359. المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1374: السلطة الدولية لقاع البحار، 1374؛ المحكمة الدولية لقانون البحار، 1375؛ لجنة حدود الجرف القاري، 1376. تطورات أخرى ذات الصلة بالاتفاقية، 1377: تقييم البيئة البحرية العالمية، 1377؛ الموارد البيولوجية البحرية، 1377؛ العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة للأمم المتحدة، 1378؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1378.

الجزء الخامس: مسائل مؤسسية وإدارية ومسائل متعلقة بالميزانية

أوّلاً . مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلّقة بالأمم المتحدة

مسائل إعادة الهيكلة، 1403: برنامج الإصلاح، 1403. المسائل المؤسسية، 1407: الجمعية العامة، 1407؛ مجلس الأمن، 1411؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1412. التنسيق والرصد والتعاون، 1417: الآليات المؤسسية، 1417؛ مسائل أخرى، 1418. الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، 1419: التعاون، 1419؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1429.

ثانياً . تمويل الأمم المتحدة وبرمجتها

الوضع المالي، 1433. ميزانية الأمم المتحدة، 1434: الميزانية للفترة مابين 2012-2013، 1434؛ ميزانية برنامجية للفترة مابين 2014-2015، 1445. المساهمات، 1462: التقييمات، 1462. الحسابات ومراجعة الحسابات، 1464: ممارسات الإدارة المالية، 1466؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1467. تخطيط البرامج، 1467.

ثالثاً . مسائل إدارية ومسائل متعلّقة بالموظفين 1470

المسائل الادارية، 1470: الإصلاح الاداري والرقابة، 1470؛ إدارة المؤتمرات، 1476؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1484؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1487. شؤون الموظفين، 1491: شروط الخدمة، 1491؛ إدارة الموارد البشرية، 1498؛ سلامة وأمن الموظفين، 1507؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1512؛ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، 1519؛ إقامة العدل، 1520؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1524.

الملحقات

أولاً قائمة الأمم المتحدة 1527

ثانياً ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1529

ثالثاً هيكل الأمم المتحدة 1544

رابعاً جداول أعمال الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة 1557

خامساً مراكز ودوائر الإعلام التابعة للأمم المتحدة 1567

سادساً المنظمات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة 1569

الفهارس

فهرس الموضوع 1573

فهرس القرارات والمقرّرات 1608

فهرس البيانات الرئاسية لمجلس الأمن 1611

الفصل الثاني

أعمال المنظمة

ألف – النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة

٨ – أمامنا ألف يوم ليحل أجل انتهاء أكبر وأنجع حملة في التاريخ لمكافحة الفقر، وهي الأهداف الإنمائية للألفية. ومع اقتراب ذلك الموعد النهائي، تتضاعف الجهود الرامية إلى تحقيق ما لم يتم تحقيقه من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. ولكن علينا، بدلا من أن نعتبر عام ٢٠١٥ نقطة النهاية، أن نعتبره بداية حقبة جديدة: حقبة نستأصل فيها الفقر المدقع، ونحمي البيئة، ونعزز الفرص الاقتصادية للجميع. وعلينا أن نبني على نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية، ونثابر في جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف حيثما لم تتحقق بعد، ونهتم بالثغرات، ونعالج التحديات الجديدة والناشئة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعم المنظمة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحديد خطة إنمائية جسورة وطموحة وشاملة لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل التنمية المستدامة أساسها. وندعم أيضا المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥.

١ – تسريع وتيرة إحراز تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٩ – لقد حسنت الأهداف الإنمائية للألفية حياة بلايين من البشر. فقد ساعدت، بوضوحها وسهولة فهمها، على تحديد الأولويات العالمية والوطنية وعلى شحذ العمل على أرض الواقع. وحدث تكاتف بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد، بمساعدة من التكنولوجيات الجديدة، وأوجه التقدم العلمي، والشراكات. ونتيجة لذلك، يتدنى المعدل العالمي للفقر، وزاد الحصول على مصادر مياه محسنة، وزاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية بمقدار ٤٠ مليونا، ويبقى على قيد الحياة سنويا أكثر من خمسة ملايين طفل كانوا سيموتون لولا ذلك، وما زال أكثر من ١,١ بليون شخص أحياء يُرزقون مع أنهم كانوا من قبل سيموتون نتيجة للملاريا، ويحصل الآن أشخاص في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل يُقدر عددهم بما يبلغ ٨ ملايين على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية ينقذ الحياة.

١٠ – غير أن هناك بعض الأهداف التي يوجد تحيز ملحوظ من جانبنا في تحقيقها. فقد كان التقدم المحرز بشأن أهداف أخرى متفاوتا بشكل يبعث على الاكتئاب. وما لم نتخذ إجراءات حازمة، سيظل ما يقرب من بليون شخص يعيشون في حالة فقر مدقع في عام

٢٠١٥. وستموت أمهات بلا داع أثناء الولادة، وسيعاني أطفال ويموتون من جراء أمراض يمكن الوقاية منها. وسيظل سوء الصرف الصحي – وهو ما يمثل تحسينه الهدف الذي نتخلف فيه أكثر من غيره – تحديا يوميا بالنسبة لبلايين من البشر. وأمامنا قدر كبير من العمل لكفالة أن يتمكن جميع الأطفال من إتمام التعليم الابتدائي. فثمة سبعة وخمسون مليونا من الأطفال ليسوا ملتحقين بالمدارس، وكما ذكّرتنا مالالا يوسف زاي بشدة، يتعين على بنات وفتيات كثيرات على وجه الخصوص أن يتغلبن على مصاعب يكاد أن يكون التغلب عليها من رابع المستحيلات كي يحصلن على تعليم. وكان النمو الاقتصادي غير شامل للجميع بدرجة كافية، مما أسفر عن وجود فجوة كبيرة في فرص العمل. ويتحمل الشباب مغبة ذلك: فثلاثة وسبعون مليونا منهم على نطاق العالم لا يعملون، ويتقاضى كثيرون غيرهم أجورا هزيلة ويواجهون ظروف عمل سيئة. ومع أن الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الجوع ربما كان الآن قريب المنال ما زال واحد من كل ثمانية أشخاص على نطاق العالم لا يحصل على ما يكفي لسد رمقه، وتباطأ أو توقف إحراز تقدم في مناطق كثيرة. وفي الوقت ذاته، يفوق استهلاكنا وإنتاجنا العالميان قدرة الأرض: فنحن نستهلك حاليا ١٥٠ في المائة من القدرة السنوية للأرض على التجدد، بعد أن كنا نستهلك ٦٥ في المائة من تلك القدرة في عام ١٩٩٠.

١١ – ومن الجلي أيضا أن من اللازم أن نفكر بشكل مختلف في العلاقات القائمة بين الأهداف وداخلها. فعدم تحقيق بعض الغايات يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق غيرها. وقد أخفى القياس العام للتقدم المحرز التفاوتات الكبيرة والمتزايدة الموجودة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وكثيرا للغاية ما تُترك أضعف شرائح المجتمع متخلفة عن الركب. ولعدم تحقيق المساواة بين الجنسين عواقب سلبية على الأهداف الأخرى، التي تتوقف بشدة على تمكين المرأة وحصولها على التعليم والعمل والرعاية الصحية وإمكانية صنع القرار. وعدم تأمين وجود مرافق صرف صحي مناسبة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التحديات الصحية تفاقما هائلا، مثلما تجلى لنا بشكل هو الأكثر مأساوية في وباء الكوليرا في هايتي. كذلك فإن عدم رعاية وحماية قاعدة مواردنا الطبيعية أدى إلى تقويض بلوغ الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للألفية، وزيادة الفقر وتدهور الموارد، والإسهام في إزالة الغابات والتصحر وتراجع التنوع الأحيائي. ومن الناحية الجغرافية، ما زالت منطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعانيان من أعلى معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وزاد التفاوت بين هاتين المنطقتين وبقية العالم. وأخيراً، وعلى الرغم من الدلائل التي ظهرت مؤخرا على أن الحالة ربما لا تكون بالسوء الذي نخشاه، لم تحقق بعد نسبة كبيرة من البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى مع

مضاعفتنا لجهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تجد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ سبلا لمعالجة الثغرات والتفاوتات التي انتقصت كثيرا من قيمة الجهد العام.

١٢ - وقد أطلقت عدة مبادرات هامة في العام المنصرم لتوجيه الانتباه والتحفيز على اتخاذ إجراءات - من مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الجهات المعنية في كثير من الأحيان - بشأن الأهداف التي توجد تأخرات أو تفاوتات صارخة في تحقيقها. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أطلقت مبادرة ''التعليم أولا'' العالمية استحثاثا لبذل جهود دولية لجعل التعليم أولوية عالمية عليا. وقد حصلنا بالفعل على التزامات بتقديم أكثر من ١,٥ بليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عينت مبعوثي الخاص الأول المعني بالشباب ليعزز ويدعم احتياجات الشباب واهتماماتهم. وأُطلقت مبادرات لوضع نهاية لوفيات الأطفال التي يمكن منعها بحلول عام ٢٠٣٥ وتوسيع نطاق الحصول على خدمات ووسائل تنظيم الأسرة إلى حد كبير، وذلك في إطار حملة ''كل امرأة، وكل طفل''. وتصبو رؤية تحدي القضاء على الجوع إلى مستقبل يتمتع فيه كل إنسان بالحق في الغذاء، بينما تركز حركة تحسين مستوى التغذية على تغذية الأم والطفل. واقتراناً بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه، وهي سنة ٢٠١٣، اضطلعت الجمعية العامة بحملة بشأن الصرف الصحي، وتعيد منظومة الأمم المتحدة تنشيط جهودها في سياق نداء عمل بشأن الصرف الصحي اقترانا بتلك السنة. وقد ضاعفنا أيضا جهودنا على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين البيانات المتوافرة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونوجه الانتباه إلى أهمية تنفيذ الالتزامات القائمة ووجود آليات أقوى للمساءلة والرصد.

١٣ - وقد تغير العالم منذ الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. فقد زاد حجم الاقتصاد العالمي بأكثر من الضعف، مع حدوث قدر كبير من ذلك النمو في جنوب العالم. وزاد عدد سكان العالم، وأصبحوا أكثر حضرنة وأكثر ترابطا وأكثر تنقلا. ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٩,٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، سيعيش ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية الحالية. وبينما يشيخ سكان البلدان المتقدمة النمو، سيكون نصف سكان العالم النامي دون سن ٢٨ عاما بحلول سنة ٢٠١٥، وسيكون نصف سكان أشد البلدان فقرا دون سن العشرين. وزادت قوة مشاركة المجتمع المدني والمشاركة السياسية. وكان السكان من الشباب والأشخاص المترابطين بالوسائل الرقمية يمثلون عاملا رئيسيا في الحركات المناصرة للديمقراطية والكرامة على نطاق العالم، التي تدعو إلى العمل الكريم والمساواة ووضع نهاية للفساد. وقد كان لهذه الحركات أثر سياسي هائل في البلدان التي زادت فيها التفاوتات رغم النمو الاقتصادي والحد من الفقر. والأثر البيئي للتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي شهدها العقد الماضي هام أيضا، بحيث حدثت زيادات سريعة في الطلب الإجمالي على المياه

والغذاء والسلع الأساسية الأخرى، وزاد استخدام الطاقة، مع ما يرتبط بذلك من ارتفاع في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. وإضافة إلى ذلك، زاد إلى حد كبير الوعي بأثر تغيّر المناخ، بما في ذلك احتمال حدوث خسائر في المستقبل من جراء الكوارث الطبيعية. وأخيرا، بدأت تركيبة المعونة العالمية تتغير بأشكال شديدة. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة بلغت ٤ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للدعم، وتمثل عاملا مساعدا هاما بالنسبة لأقل البلدان نموا على وجه الخصوص. وفي الوقت ذاته، ستلعب مصادر وتدفقات تمويلية أكثر تنوعا دورا متزايدا في خطة التنمية المستقبلية.

٢ - خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٤ - تمثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة غير مسبوقة لمواجهة التحديات الجديدة والتحسب لتحديات المستقبل، مع إيجاد سبل أكثر فعالية لتحقيق الأهداف القائمة. وقد أكدت الدول الأعضاء، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، التزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعاد مترابطة ثلاثة هي: التنمية الاقتصادية (بما في ذلك وضع نهاية للفقر المدقع)، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية. واتفقت على تعزيز نجاح الأهداف الإنمائية للألفية بوضع مجموعة من الأهداف من أجل التنمية المستدامة تكون عالمية الطابع وتنطبق على الجميع. وأنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مكونا من ٣٠ عضوا لوضع تلك الأهداف، وهذا العمل جار. وستناقش الدول الأعضاء أيضا استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة وتنظر في خيارات لتحسين تقاسم التكنولوجيا.

١٥ - وقد أنشأتُ، في تموز/يوليه ٢٠١٢، فريقا رفيع المستوى يضم ٢٧ فرداً من الشخصيات البارزة في الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء صوب خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكانت المهمة التي أنيطت بالفريق هي وضع توصيات جسورة ولكنها عملية تساعد على الاستجابة للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدف إلى وضع نهاية للفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وثمة خمسة تحولات تمثل لب مقترحات الفريق. فالخطة الجديدة يجب أن تشمل الجميع. ويجب أن تجعل التنمية المستدامة محورها كي تدفع عجلة الازدهار مع التصدي في الوقت نفسه للتهديدات التي تتعرض لها البشرية من جراء تغير المناخ والتدهور البيئي. ويجب أن يمثل إيجاد فرص عمل إحدى الأولويات. ويشكل السلام والأمن والتحرر من العنف أمورا أساسية. وتلزم شراكة عالمية جديدة لتنفيذ الخطة. وهذه الخطة شاملة وتتطلب تحولات بالغة في الطريقة التي تعمل بها اقتصاداتنا وفي طريقة

تنظيم مجتمعاتنا، في الشمال والجنوب على حد سواء. وتوصيات الفريق يهتدي بها تقريري عن تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودفع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قُدما، الذي سأقدمه كي تنظر فيه الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويستفيد تقريري أيضا من مدخلات أخرى، من بينها مدخلات من الأوساط العلمية والتكنولوجية، وقطاع الأعمال، ومجموعة واسعة النطاق من المشاورات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وآراء منظومة الأمم المتحدة. وتشير هذه الجهود، بوجه عام، إلى أهمية التوصل إلى خطة واحدة ومتسقة لما بعد عام ٢٠١٥، تستند على نحو راسخ إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، وتنطبق على جميع البلدان، مع أخذها في الحسبان الظروف والأولويات الإقليمية والوطنية ودون الإقليمية.

١٦ - وقد فُتح باب المشاركة في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أمام جميع الناس من مختلف أنحاء العالم. وتبين المشاورات أن الناس يريدون خطة إنمائية عالمية، تساندها إجراءات وطنية على صعيد السياسات، بمقدورها أن تمكنهم من تحقيق المستقبل الذي يصبون إليه. وهم يريدون من قادتهم أن يتخذوا إجراءات لتهيئة الظروف التي تكفل وجود عالم أكثر إنصافا وأمانا. ويريدون أن يشهدوا إحراز مزيد من التقدم بشأن التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

١٧ - وإني أتطلع إلى الاجتماع الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيعقد في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حيث ستبدأ عملية تضفير هذه الخيوط في جديلة واحدة. وهذه فرصة لإحداث تحول في نموذج التنمية الدولية. وستكون المساءلة والمسؤوليات المتبادلة والفهم الواضح للقدرات المختلفة في الاستجابة لهذا التحول في النموذج أموراً أساسية لتنفيذه.

٣ - ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ

١٨ - إن انتشال البشر من وهدة الفقر وحماية الكوكب وموارده هما وجهان لعملة واحدة. فالفقراء والضعفاء هم من يعانون أشد المعاناة، ولكن ما من بلد آمن من تأثيرات تغير المناخ. وقد كان العقد المنصرم أكثر العقود المسجلة احترارا. فالطقس المتطرف آخذ في التصاعد. وتتزايد تكلفة ذلك من حيث الأرواح وسبل المعيشة والبنى التحتية والموارد. وستتاح في تقرير التقييم الخامس المقبل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بيانات جديدة من أجل زيادة فهمنا للأسباب البشرية لاحترار الكوكب.

١٩ - وفي العام المنصرم أقرت الدول الأعضاء مرة أخرى بإلحاحية التحدي. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أكدت الدول الأعضاء مجددا أن تغير المناخ هو أحد أكبر

تحديات عصرنا. وفي الدورة الثامنة عشرة للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في الدوحة، نجحت الدول الأعضاء في إطلاق فترة التزامات جديدة في إطار بروتوكول كيوتو واتفقت على جدول زمني ثابت لاعتماد اتفاق مناخي شامل بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت البلدان المتقدمة النمو من جديد التزامها بالوفاء بوعودها بتقديم دعم مالي طويل الأجل للبلدان النامية بشأن المناخ. وألاحظ، لأنني أدرك أهمية القيادة السياسية، وجود استجابات إيجابية واسعة النطاق لعرضي أن يجتمع القادة في عام ٢٠١٤ لحشد الإرادة السياسية اللازمة لهذا الاتفاق المناخي الشامل. وسيوفر الاجتماع الرفيع المستوى، المزمع عقده في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، منبرا للقادة لإظهار الإرادة السياسية، ورفع سقف الطموح، والتحفيز على اتخاذ إجراءات على أرض الواقع للحد من الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود.

٢٠ - وفي الوقت ذاته، تسعى مبادرتي بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع، وهي شراكة متعددة الجهات المعنية تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى حصول الجميع على الطاقة، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تمت حتى الآن تعبئة عشرات البلايين من الدولارات وانضم إلى المبادرة أكثر من ٧٥ بلدا من البلدان النامية. ويأتي دعم المبادرة من جميع الجهات، بدءا من الدول الجزرية الصغيرة إلى البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة وتلك ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. وتوجد الآن قيادة جديدة للمبادرة، وأنشئت مراكز إقليمية ومواضيعية لها، ويجري إحراز تقدم فيها.

٢١ - ومسوغات ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن المناخ لم تكن أوضح وأكثر إفحاما من قبل كما هي الآن. إذ توجد الأدوات اللازمة على صعيد السياسات، وهذه الأدوات تحقق، عند استخدامها، نتائج ملموسة. وتوجد الآن لدى نحو ١١٨ بلدا في مختلف أنحاء العالم سياسات أو أهداف بشأن مصادر الطاقة المتجددة. وتمثل البلدان النامية أكثر من نصف تلك البلدان. وتُترجم الاتفاقات الدولية إلى إجراءات وسياسة عامة على أرض الواقع بفضل تزايد الدعم العام والسياسي لاتخاذ إجراءات ملموسة. وتجاوزت قيمة الاستثمارات في الطاقة النظيفة تريليون دولار. ومع ذلك، يلزم عمل المزيد. ومن جانب الأمم المتحدة، فإني أشعر بالفخر لأن التجديدات في مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة بنيويورك مصممة بحيث تخفِّض استهلاك الطاقة بنسبة قدرها ٥٠ في المائة ولأننا نتخذ، في إطار مبادرة ''تخضير الأزرق'' الأوسع نطاقا، خطوات للإقلال من غازات الاحتباس الحراري التي تنجم عن عمليات السلام. وستلزم مواجهة تحدي تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التنسيق بين الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة.

٤ - الخلاصة

٢٢ - إننا نواجه، في العامين المقبلين، سلسلة من المعالم الفارقة والمواعيد النهائية التي تتيح معا فرصة فريدة لإيجاد زخم سياسي واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه التحديات المترابطة. ولدينا في عام ٢٠١٣، إضافة إلى الاجتماع الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، والدورة الرابعة للمنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ترمي إلى وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، ستُعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك مؤتمر استعراض برنامج عمل ألماتي لصالح البلدان غير الساحلية النامية بعد عشر سنوات، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسأدعو أيضا قادة العالم إلى الاجتماع في مؤتمر قمة رئيسي بشأن تغير المناخ. وستتوج هذه العمليات في عام ٢٠١٥ باتفاق على خطة إنمائية جديدة والموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق شامل وملزم بشأن تغير المناخ. وستدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من كل حدث فردي من هذه الأحداث وكفالة أن يكون الأثر التراكمي بعيد المدى ويتناسب مع ضخامة التحديات التي تواجهنا.

باء - صون السلام والأمن الدوليين

٢٣ - ثبت في العام الماضي بجلاء مدى تعقد النزاعات المعاصرة والتحديات التي تواجه الاستجابات الدولية المتسقة والفعالة لها. فقد تفاعلت عدة مصادر لانعدام الاستقرار في بلدان مثل أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، وبلدان منطقة الساحل، والصومال، ومالي، وهايتي، واليمن. وتشمل تلك المصادر ما يلي: الطائفية، والإجرام؛ والتطرف؛ والاستبعاد؛ والفساد؛ والضغوط المتصلة بالموارد والظروف السكانية والبيئة؛ وضعف قدرة الدولة والشرعية؛ وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان؛ وعدم استقرار البلدان المجاورة؛ واستخدام الأسلحة المتفجرة ضد المدنيين؛ والحدود غير المُحكمة التي تتيح التدفق غير المشروع للأسلحة والمخدرات والأشخاص. واقتران هذه العوامل بالابتكارات التكنولوجية عزّز سطوة الجماعات المسلحة، والعناصر الإجرامية والمتطرفة، وزوّدها بوسائل متطورة لإيقاع ضرر شديد، بطرق شتى من بينها الأساليب غير المتناظرة. وعادة ما تكون هذه الجماعات مجهزة تجهيزا جيدا وتحظى بموارد جيدة، ولديها قدرة غير مسبوقة على التواصل العابر للحدود

الوطنية، وتحركها أحيانا دوافع إيديولوجية. وتشكل بعض هذه الظروف تحديات أكثر تعقيدا بكثير مما كان عليه الحال في الماضي.

٢٤ - وقد دفع المدنيون ثمنا باهظا بدرجة غير مقبولة خلال العام الماضي، لا سيما في الحالات التي كان فيها المجتمع الدولي منقسما ويفتقر إلى الإرادة السياسية الجماعية للتحرك، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية. ولا يزال الإطار المعياري لحماية المدنيين، بما في ذلك مفهوم ''مسؤولية الحماية'' والمناقشات بشأن ''المسؤولية أثناء توفير الحماية''، موضوعا للنقاش، الذي لا يقترن دائما بالفعل. وقد أشركت المنظمة في التفكر في سبل تعزيز قدرتنا على الاستجابة لحالات الأزمات وحماية حقوق الإنسان من خلال متابعة فريق الاستعراض الداخلي المعني بعمل الأمم المتحدة في سري لانكا. واتفقنا على إعادة التأكيد على رؤيتنا لمسؤولياتنا الجماعية، وتنشيط تعاملنا مع الدول الأعضاء، واستحداث آليات أكثر فعالية لاستجابة المقر، وتعزيز وجودنا القطري، وقدرتنا في مجال حقوق الإنسان وإدارة المعلومات. وأهيب بالدول الأعضاء أن تقف على أهبة الاستعداد للقيام بدورها الحيوي، وأن تستجمع إرادتها للتصرف على نحو موحد من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالتعود على رؤية المدنيين يتحملون وطأة العنف بحيث نفقد إحساسنا بالسخط ونفقد إرادة الفعل الموجودة لدينا.

٢٥ - ولا يزال نطاق العناصر الفاعلة التي تسعى لأداء دور في التصدي لهذه التحديات آخذا في الاتساع والتنوع. وأصبح من الشائع أن تعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع آخرين أو في شراكة رسمية مع جهات فاعلة دولية وإقليمية أخرى. وقد حققت هذه الترتيبات نتائج طيبة عندما كانت للجهات الفاعلة المشاركة أهداف مشتركة، ومزايا نسبية واضحة، وتأثير سياسي مكمل، وكانت تنسق فيما بينها بفعالية. ولكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهد لكفالة أن تعمل الأطراف الدولية والإقليمية ودون الإقليمية معاً وتطبق الدروس المتعلقة بتقاسم الأعباء على نحو فعال في ظل الظروف المعقدة.

٢٦ - وقد عملت الأمم المتحدة، طيلة العام الماضي، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، شملت ١٥ عملية لحفظ السلام، و ١٤ بعثة سياسية خاصة ميدانية، و ١٠ مبعوثين خاصين ومستشارين، والعديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في شتى بقاع العالم. وضاعفت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحسين فعالية أنشطتها في مجال السلام والأمن، بما في ذلك من خلال تنفيذ مبادرة القدرات المدنية، وتعيين مسؤول تنسيق عالمي للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في حالات ما بعد انتهاء النزاعات وغيرها من أوقات

الأزمات وتنفيذ السياسات الداخلية بشأن العمليات الانتقالية لحفظ السلام وبشأن بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان عند تقديم المساعدة إلى قوات الأمن الوطنية.

١ - منع نشوب النزاعات والوساطة

٢٧ - لقد كانت الأمم المتحدة تحتل موقع الصدارة من حيث بذل طائفة من مساعي الوقاية والوساطة خلال العام الماضي، والفضل في ذلك يرجع جزئيا إلى إدخال تحسينات على قدرتنا على دعم الوساطة، وإقامة شراكات جديدة وأكثر قوة مع جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن المساندة السياسية القوية من جانب الدول الأعضاء. وكانت المنظمة قادرة على الاستجابة السريعة للتوترات المتزايدة من خلال مكاتبها الإقليمية في كل من غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ووسط آسيا، ومن خلال فريقها الاحتياطي من خبراء الوساطة. واعترافا من المنظمة بنقص تمثيل المرأة على نحو متواصل ومؤسف في عمليات السلام، فقد ضاعفت أيضا جهودها الرامية إلى بناء قدرات الجماعات النسائية لإشراكها في هذه العمليات، حيثما أمكن.

٢٨ - وفي أفريقيا، عيَّنت مبعوثة خاصة - هي أول امرأة تعمل كوسيط للأمم المتحدة - لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل. وقمت بزيارة للمنطقة مع رئيس البنك الدولي لتوجيه الانتباه إلى التحديات ذات الصلة بالسلام والاستقرار والتنمية. واعترافا من الأمم المتحدة بالترابط بين الأمن والحكم والتحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجه بلدان منطقة الساحل فإنها وضعت استراتيجية متكاملة للمنطقة. وعملت المنظمة أيضا بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين لتحقيق هدف إعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي في أعقاب تطويرات الحكم غير الدستورية وما ترتب على ذلك من انعدام الاستقرار في تلك البلدان.

٢٩ - وجرى تقديم دعم مكثف لليمن في مجال الوساطة للمساعدة في تنفيذ عملية انتقال سلمي وتفاوضي للسلطة، وفي إطلاق الحوار الوطني. وفي لبنان، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها السلطات للحفاظ على الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية. وظل تيسير إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية يمثل أولوية عليا وآمل أن يفضي استئناف المحادثات المباشرة مؤخرا إلى تسوية سلمية وإلى حل يقوم على وجود دولتين. ولم تثمر الجهود المشتركة التي بذلتها المنظمة مع جامعة الدول العربية من أجل إنهاء العنف في الجمهورية العربية السورية وإطلاق عملية تؤدي إلى حل سياسي شيئا يُذكر في مواجهة المأزق السياسي المتواصل على أرض الواقع، وفي المنطقة وفي مجلس الأمن، فضلا عن التصعيد العسكري المفجع. كذلك كانت الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الإقليمية للنزاع في

الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك العبء الواقع على عاتق البلدان المجاورة نتيجة لتدفق اللاجئين، غير كافية نظرا لضخامة الأزمة.

٣٠ - وفي أوروبا، واصلتُ تقديم مساعيّ الحميدة للطرفين في قبرص من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، ودعمت بنشاط أيضا مباحثات جنيف الدولية بشأن جورجيا وجنوب القوقاز، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وضاعفنا أيضا الجهود الرامية إلى إيجاد حل مقبول من الطرفين ''لقضية الاسم'' بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي وسط آسيا، رعت المنظمة، عاملة في شراكة وثيقة مع البنك الدولي، التعاون الوثيق المتزايد بشأن إدارة المياه. وفي أمريكا الجنوبية، حيث أطلقت محادثات سلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا في آب/أغسطس ٢٠١٢، دعمت الأمم المتحدة مساهمة المجتمع المدني من خلال آليات الحوار.

٢ - التحولات الديمقراطية والانتخابات

٣١ - كانت هناك بعض الأخطار التي هددت المكاسب التي تحققت بصعوبة في مجال الحكم الديمقراطي خلال العام الماضي، وهي أخطار شملت فرض قيود على المجتمع المدني وبعض الانتكاسات في النظام الدستوري، كما حدث بشكل مأساوي في مصر. وإني أحث جميع الأطراف على التركيز على إنهاء العنف والتحريض، وتشجيع المصالحة الشاملة للجميع حقاً، وإعادة إرساء سيادة القانون. ولكن أحرز تقدم ملموس في بعض الحالات أيضا، مثل الصومال وميانمار. وعرضت المنظمة تقديم الدعم إلى عمليات الانتقال السياسي في طائفة واسعة من الحالات.

٣٢ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دعمت المنظمة التحضير للانتخابات وإجراءها في ٥٥ دولة من الدول الأعضاء، بناء على طلبها أو بتفويض من مجلس الأمن. وفي أفغانستان، ساعدنا اللجنة الانتخابية المستقلة في إصلاح الإطار القانوني الانتخابي، وفي تسجيل الناخبين، وبناء القدرات. وأولي اهتمام خاص لتأمين مشاركة واسعة النطاق بغرض الحيلولة دون الحرمان من حق التصويت نتيجة للتحديات الأمنية، مما يؤدي إلى بناء الثقة في العمليات الانتخابية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي العراق، واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة التقنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبناء قدراتها. وأحرز تقدم كبير بشأن مشاركة المرأة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٣ - وفي الصومال، دعمت المنظمة إعداد الصيغة النهائية للدستور المؤقت وتشكيل برلمان فيدرالي جديد، لتنتهي المرحلة الانتقالية السياسية التي دامت ثماني سنوات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أنشئت بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل تقديم

الدعم السياسي والاستراتيجي إلى السلطات الصومالية أثناء عملها على تعزيز السلام والأمن وإنشاء هياكل فيدرالية جديدة، تمهيدا للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦. ومن دواعي الأسف أن بعض زملائنا في الأمم المتحدة دفعوا حياتهم ثمنا لتلك الجهود وما زال شعب الصومال يعاني من مستويات غير مقبولة من عدم الاستقرار. وقدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم لعملية تسليم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب في آب/أغسطس ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، قُدم الدعم للعملية الدستورية، ولانتخابات هيئة صياغة الدستور، ولاستمرار بناء وإصلاح مؤسسات الدولة الليبية الجديدة. وساهم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في تبديد أجواء عدم الثقة بين الحكومة والمعارضة في غينيا وفي بدء المحادثات من جديد بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية. وفي كينيا، خلال الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات العامة في آذار/مارس ٢٠١٣، حافظت الأمم المتحدة على اتصالات منتظمة مع الزعماء السياسيين الرئيسيين من أجل تعزيز احترام سيادة القانون. وفي بوروندي، يسَّرت الأمم المتحدة اعتماد خريطة طريق شاملة من أجل التحضير للانتخابات الرئاسية التي تجرى في عام ٢٠١٥. وعززت الأمم المتحدة أيضا، من خلال المشاركة المستمرة، الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في كل من بنغلاديش وملديف وميانمار.

٣ - حفظ السلام

٣٤ - يشكل تعقد النزاعات المعاصرة تحديات تدخل في صميم اختصاص عمليات حفظ السلام. ففي العام الماضي، كلّفت المنظمة بنشر بعثات لحفظ السلام في بيئات متقلبة وغير مواتية، حيث كانت الأعمال القتالية دائرة و لم تكن قد تحققت أية تسويات سياسية بعد. وفي بعض الحالات، كانت عمليات مكافحة الإرهاب جارية. وفي الجمهورية العربية السورية، أدى عدم إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، وتكثيف العنف المسلح، إلى الحد من قدرة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية على تنفيذ ولايتها التي لم تجدد بعد أربعة أشهر. وقد انعكس تأثير الحالة في ذلك البلد على عمليات حفظ السلام الأخرى في المنطقة. وبينما تمارس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك دورها الهام في الحفاظ على وقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل وسوريا عام ١٩٧٤، فقد قامت بتعديل عملياتها ووضعها لمواصلة تنفيذ ولايتها مع التقليل إلى أدنى حد من خطر الاشتباكات الجارية بين أعضاء القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية والمعارضة المسلحة داخل المنطقة الفاصلة، وزادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من يقظتها في جنوب لبنان. وفي أيار/ مايو ٢٠١٣، أذن مجلس الأمن بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في مالي المكلَّفة، في جملة أمور، بدعم حوار سياسي وطني وعملية انتخابية، وكذلك بسط سلطة الدولة، وتحقيق استقرار المراكز السكانية الرئيسية، وحماية المدنيين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفضى استيلاء الجماعة المسلحة المعروفة باسم حركة ٢٣ آذار/مارس على غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى عودة المشاركة الإقليمية والدولية، وهو ما أدى إلى توقيع أحد عشر بلدا على إطار السلام والأمن والتعاون. وأذن مجلس الأمن بإنشاء لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مكلّف، بصفة استثنائية ودون أن يشكل ذلك سابقة أو مساسا بمبادئ حفظ السلام المتفق عليها، بالقيام بعمليات هجومية محددة الهدف بغية تحييد الجماعات المسلحة ونزع سلاحها.

٣٥ - ولا تشكل المهام المعهود بها إلى المنظمة في قراري مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٠٠ (٢٠١٣) تطورا فحسب بل إنها تمثل ثورة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فأي استخدام للقوة من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يجب أن يكون في سياق عملية سياسية واضحة أو اتفاق سياسي ومتماشيا مع القانون الإنساني الدولي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وفي أماكن أخرى، سيستمر سريان المبادئ الأساسية لحفظ السلام على أساس أن الحياد لا يعني الحيدة في مواجهة الفظائع، ولا يعني الحفاظ على موافقة الأطراف أن يتمكن المفسدون من الحيلولة دون تنفيذ بعثات الأمم المتحدة لولايتها. وعلاوة على ذلك، بينما تنتشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياقات جديدة، ثمة حاجة إلى أدوات مناسبة لمعالجة التهديدات الجديدة أو المكثفة، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها، وتحسين القيادة والتحكم، وأدوات أكثر فعالية في مجالي المعلومات والتحليل.

٣٦ - وواجهت عمليات حفظ السلام الأخرى حالات أمنية غير مستقرة في السنة الماضية. فقد واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعم حماية المدنيين في خضم تصاعد العنف الطائفي في ولاية جونقلي. وبالرغم من هذه التحديات، تم تحقيق إنجازات سياسية انتقالية، من بينها إتمام التعداد السكاني الوطني ومراجعة الدستور. وبدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ساهم تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح في آذار/مارس ٢٠١٣ في تحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وفي دارفور، بالسودان، أتاح تطور ديناميات النزاع للاتحاد الأفريقي وعملية الأمم المتحدة المختلطة في دارفور (يوناميد) التركيز على المناطق التي تشتد فيها التهديدات الأمنية، مع القيام في الوقت نفسه بتخفيض الحد الأقصى للقوات والشرطة. ومع ذلك، فإن تفاقم العنف في بعض أجزاء دارفور، بما في ذلك استهداف القوات التابعة

للعملية المختلطة، قد سلط الضوء على الحاجة إلى زيادة قدرة البعثة على الردع والتصدي للأخطار التي تهدد المدنيين.

٣٧ - وبدأ عدد من عمليات حفظ السلام عملية تحديد الحجم المناسب لها أو التخفيض التدريجي لقواتها. وبعد ١٤ عاما من وجود قائم على تكليف من مجلس الأمن في تيمور -ليشتي، أنجزت بعثة الأمم المتحدة الأخيرة، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستبدأ الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي الآن مرحلة جديدة في علاقتهما تركز على التنمية ومواصلة بناء المؤسسات. وفي ليبريا، أدى النجاح في إجراء الانتخابات الثانية بعد انتهاء النزاع إلى تمكين المنظمة من البدء في خفض العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع زيادة وجود الشرطة لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون. وكذلك، مكّن التقدم المحرز في توطيد السلام في كوت ديفوار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من سحب كتيبة واحدة في عام ٢٠١٣. وفي هايتي، أتاح تحسُّن الأمن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خفض العنصر العسكري وعنصر الشرطة وإعادة تركيز الجهود على توطيد الاستقرار السياسي وسيادة القانون.

٣٨ - وعُززت قدرة البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام على تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال من خلال إيفاد مستشارات ونشر مستشارين في مجال حماية الطفل والارتقاء بالتدريب. وقام ممثليّ الخاصون بزيادة أنشطة الدعوة على الصعيد الوطني من أجل بناء القدرات وتعزيز الوقاية والاستجابة، بوسائل من بينها الرصد والإبلاغ. وبدعم من الأمم المتحدة، وقّعت حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان وميانمار خطط عمل لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال المتصلة بالنزاع.

٣٩ - وظلت الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ملمحاً مهماً من ملامح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيستمر ذلك مع امتداد العمليات إلى البيئات المضطربة. وواصلت الأمم المتحدة دعم قدرة الاتحاد الأفريقي على تخطيط عملياته في مجال دعم السلام ونشرها وإدارتها، بما في ذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وفي الصومال، تم نشر نحو ١٧ ٧٠٠ من أفراد القوات وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتوفير احتياجاتهم بدعم من المنظمة من أجل النهوض بالسلام في البلد. وقامت الأمم المتحدة أيضا بتوفير التوجيه والخبرة التقنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وساهمت في وضع مواد توجيهية وتدريبية رئيسية. ومما كان جديرا بالملاحظة بصفة خاصة موافقة الاتحاد الأوروبي على خطة عمل

لتعزيز الدعم الذي يقدمه إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنشيط لجنة التوجيه المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات.

٤٠ - وواصلت الأمم المتحدة تعزيز آليات دعم عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وضع إطار للتوجيه الاستراتيجي للشرطة الدولية ومعايير عامة للقدرات لكتائب المشاة وضباط الأركان. وأُدخلت تحسينات على إطار الحوكمة والإدارة الخاص باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ومؤشرات الأداء الرئيسية التي يشتمل عليها للمساعدة على كفالة تقديم الدعم الميداني بصورة أسرع وأكثر جودة وفعالية. وانخفضت معدلات الشغور المتعلقة بالموظفين الدوليين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى ١٢,٦ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٣، بعد أن كانت تلك النسبة تبلغ ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٤ - بناء السلام

٤١ - إدراكاً لتعدد مصادر عدم الاستقرار، والخطر البالغ الذي يهدد بالانتكاس، والطابع الطويل الأجل لبناء السلام، يحدد تقريري إلى مجلس الأمن عن بناء السلام في أعقاب النزاع توجهات جديدة ذات أولوية، مع التشديد على أهمية إشراك الجميع، وبناء المؤسسات، والدعم الدولي المستدام. وقد برزت صعوبة المهمة التي تواجه لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في العام الماضي بحدوث انتكاسات كبيرة في عدة بلدان، ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. ومع ذلك، في حالات أخرى، تمكنت اللجنة والصندوق من النهوض بتوطيد السلام، وتقديم الدعم السياسي والمالي الفعال لمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات في سيراليون مشاركة سلمية وفعالة، وتمويل تقاعد ٩٢٨ ٣ من الأفراد العسكريين في غينيا، والمساهمة في عقد مؤتمر شركاء بوروندي، ودعم أول مركز للعدالة والأمن في ليبريا. واستُخدم صندوق بناء السلام أيضا لدعم عملية الانتقال السياسي في الفترات الحرجة أو جهود توطيد السلام في لصومال، وقيرغيزستان، ونيبال، والنيجر، واليمن. وجمع الصندوق أكثر من ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو أعلى مبلغ جمعه منذ عام ٢٠٠٨.

جيم - تنمية أفريقيا

٤٢ - قطعت أفريقيا شوطا كبيرا في السنة الماضية في مجال التنمية. ويمكن عزو ديناميتها الاقتصادية إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية والسياسية فيها فضلا عن تحسُّن مناخ قطاع الأعمال وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي، ولا سيما من شركاء أفريقيا في التنمية الجدد والناشئين. وبينما أدت هذه التطورات إلى خفض مستويات الفقر وإيجاد طبقة وسطى

متسارعة النمو ما زالت القارة تواجه تحديات كبيرة، إذ لم يكن نموها الاقتصادي شاملا للجميع أو منصفا بدرجة كافية. ورغم التقدم الكبير المحرز بشأن بعض الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والوفيات النفاسية ووفيات الرضَّع وبطالة الشباب مرتفعة بشكل غير مقبول. كما أن التحديات التي تواجه السلام والأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون والبيئة تهدد آفاق التنمية المستدامة.

٤٣ - وتعاونت المنظمة تعاونا وثيقا مع الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتعاونت كذلك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء الأفريقية على التصدي لهذه التحديات. وقُدم دعم من الأمم المتحدة لمشاريع وبرامج في مجالات البنية التحتية، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، وحماية البيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والزراعة والأمن الغذائي، والديمقراطية والحوكمة. واعترافا من الأمم المتحدة بالروابط القائمة بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، فقد اعتمدت نهجا متعدد الأبعاد. وواصلت أيضا دعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرات في مجالات محددة هي السلام والأمن والتعمير بعد انتهاء النزاع والتنمية وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. وفي احتفالات الذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأفريقي التي أقيمت في أيار/مايو ٢٠١٣، رحبتُ بالتحول في أفريقيا وتعهدتُ باستمرار دعم الأمم المتحدة لتلك القارة.

٤٤ - ويجري بذل الجهود لكفالة أن تجسد المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تجسيدا تاماً احتياجات أفريقيا وأولوياتها. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي للبدء في مشاورات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري بهدف التوصل إلى موقف أفريقي مشترك. وأُحرز تقدم أيضا بشأن إنشاء آلية رصد على النحو الصادر به تكليف في قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦، وستوفر الأمم المتحدة أمانة تلك الآلية. وتعتبر هذه الخطوة حيوية لاستعراض تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها من أجل تنمية أفريقيا.

دال - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٤٥ - تحل في عام ٢٠١٣ الذكرى السنوية العشرون لصدور إعلان وبرنامج عمل فيينا. وإنني لأدعو جميع الجهات المعنية إلى الالتزام المتجدد بالنهوض بمسؤولياتها وكفالة أن تكون حقوق الإنسان غاية رئيسية لهذه المنظمة، قولا وفعلا. وقد أعادت الشعوب تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية خلال العام الماضي، رافعة أصواتها في جميع أنحاء العالم مطالبةً بحرية

التعبير، والعدالة، والمساءلة، وإنهاء الفساد وسوء الحكم، والعمل اللائق، والحياة الكريمة. وفعلت الشعوب ذلك عن طريق الاحتجاج السلمي، والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن خلال المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإنني لأحث الدول الأعضاء على الاستماع لتلك الأصوات وعلى كفالة نهوضها بمسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وأحثها لا على الإنصات فقط وإنما على الفعل. وقد قويت قدرتنا على الإنصات لأصوات الأفراد بالتصديق العاشر الذي طال انتظاره على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم بدء نفاذ ذلك البروتوكول الذي ينص على إجراءات لتلقي الشكاوى الفردية. وبعد سبعة وثلاثين عاما من بدء نفاذ البروتوكول المقابل الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، يأتي هذا الإنجاز مُشكِّلا علامة فارقة. ومع ذلك، شهد العام الماضي حالات كثيرة تعبِّر عن الاتجاه العكسي: فقد واجه كلٌ من هيئات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمهاجرين، والأقليات، ضغوطا وقيودا متزايدة على حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

٤٦ - وأعادت الدول الأعضاء أيضا تأكيد التزامات ومبادئ هامة خلال العام المنصرم. ففي جلسات التحاور غير الرسمي التي عُقدت في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن الاستجابة بطريقة حاسمة وفي الوقت المناسب في سياق المسؤولية عن الحماية، وفي القرار ٢٢/٢٢ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن منع الإبادة الجماعية، أقرت الدول الأعضاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها بشأن حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وفي الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، التزمت الدول الأعضاء أيضا بكفالة عدم السماح بإفلات المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان من العقاب. وشهد العام أيضا النهوض قدما بعملية تعزيز معاهدات حقوق الإنسان الحكومية الدولية. ويظل التنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضروريا من أجل تعزيز حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات. وإني أحث الدول الأعضاء على كفالة فعالية النظام ونزاهته.

٤٧ - ولكن يؤسفني أننا، على الرغم من هذه الالتزامات، قد خيبنا آمال الكثيرين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وأماكن أخرى، ارتُكبت انتهاكات جسيمة وهائلة لحقوق الإنسان. وسعت هيئات الأمم المتحدة إلى تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الضرورية للتصرف فوراً، بالاستعانة

بلجان التحقيق وغيرها من بعثات تقصي الحقائق. وأرسلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سلسلة من البعثات إلى مالي والبلدان المجاورة من أجل جمع المعلومات عن حالة حقوق الإنسان. ونشرت المفوضة السامية دراسة تضمنت عدد الضحايا في الجمهورية العربية السورية من آذار/مارس ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقدمت إحاطات إلى مجلس الأمن خلال العام الماضي أكثر من أي وقت مضى. ومدَّد مجلس حقوق الإنسان ولاية لجنة التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية للمرة الثالثة. وأنشأ المجلس بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الآثار المترتبة على إقامة المستوطنات الإسرائيلية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأنشأ المجلس أيضا لجنة تقصي حقائق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كذلك أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولايات جديدة تتعلق بإجراءات خاصة لإريتريا وبيلاروس ومالي، ووافق على مبادرات لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتظل أيضا حالات الانتقام من الأشخاص الذين يتعاملون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقيود على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثار قلق بالغ.

٤٨ - وداخل منظومة الأمم المتحدة، اتُّخذت خطوات هامة من أجل إدماج وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطتنا وإلزام موظفينا والأشخاص الذين ندعمهم بمراعاة أعلى المعايير الممكنة. وقد دعوت الجهات المعنية إلى كفالة الاسترشاد بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان الدولية في وضع غايات وأهداف ما بعد عام ٢٠١٥، ودعوت الدول الأعضاء إلى كفالة أن تشكل حقوق الإنسان معالم عملية وضع السياسات على نطاق الأمم المتحدة. واتُّخذت تدابير لتعزيز القدرات والمسؤوليات في مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ونُشرت على الدول الأعضاء سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، ونُفِّذت هذه السياسة في طائفة واسعة من الحالات. وقد أقررتُ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ سياسة جديدة بشأن التأكد من عدم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان، تبيّن المبادئ والمنهجية التي ستسعى الأمانة العامة بها إلى كفالة فحص جميع الموظفين للتأكد من عدم ارتكابهم انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٤٩ - لقد كان الأثر الإنساني للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية خلال العام الماضي اختبارا جديدا لقدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على الاستجابة.

وجرى تذكيرنا مجددا بأهمية الالتزام بالمبادئ الإنسانية، والوصول في الوقت المناسب إلى السكان المتضررين، وتوفير حماية أفضل للمدنيين. وشهدنا تكثيفا لبعض النزاعات المسلحة الداخلية على نحو أدى إلى تشريد الملايين من الناس. وأصبح التشرد على الصعيد العالمي أكبر حاليا مما كان عليه في أي وقت مضى خلال زهاء ٢٠ عاما. واتسمت الآثار الإنسانية للقتال في الجمهورية العربية السورية بخطورة بالغة. وشهدت نفس الفترة أيضا أكثر من ٣٠٠ كارثة طبيعية، من بينها أعاصير وفيضانات وحالات جفاف وزلازل، أودت بحياة ٣٠٠ ٩ إنسان وتضرر منها ١٠٦ ملايين شخص وتسبَّبت في أضرار اقتصادية بلغت قيمتها ١٣٨ بليون دولار. وكانت هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تجاوزت فيها خسائر الكوارث الاقتصادية ١٠٠ بليون دولار.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، وجهت الأمم المتحدة وشركاؤها نداءً من أجل جمع ٨,٧ بلايين دولار لمساعدة ٥١ مليون شخص يعيشون في ١٦ بلدا. وكان التمويل المخصص للنداءات الموحدة والعاجلة لعام ٢٠١٢ مماثلا لما كان عليه في عام ٢٠١١ من حيث القيمة الدولارية (٥,٣ بلايين دولار) وكنسبة من الاحتياجات (٦٣ في المائة)، ولكنه كان أقل بكثير من التمويل المخصص لتلك النداءات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (٧,٠ بلايين دولار و ٧,٢ بلايين دولار على التوالي). وتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تمويلا مقدما من الجهات المانحة لعام ٢٠١٢ قدره ٤٢٧ مليون دولار.

٥١ - وتشير الاتجاهات العالمية الرئيسية، مثل النمو السكاني، والتوسع الحضري، وتفاوت النمو الاقتصادي، وتزايد اللامساواة، وعمليات الانتقال السياسي المفاجئة أو المطولة، وتغير المناخ، إلى أن عبء العمل الإنساني سيستمر في التزايد. وقد دفعت بالفعل آثار الكوارث على التنمية الوطنية والإقليمية وعلى النمو الاقتصادي الكثير من الحكومات إلى تعزيز القدرة الوطنية على إدارة الكوارث. ويتزايد أيضا استخدام الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ للتكنولوجيا للتعبير عن احتياجاتهم، ولالتماس الموارد من مجتمعاتهم المحلية وجيرانهم وحكوماتهم. ويمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تسخر التكنولوجيا من أجل توزيع المساعدات بشكل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة، ومن أجل حصْر المخاطر بهدف تحسين التنسيق والتخطيط. وسيكون من الضروري دعم الابتكار في هذا القطاع وسيتعين أن تسخِّر المنظمات الإنسانية الفرص التي يمكن للتكنولوجيا توفيرها.

٥٢ - ولا تزال الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أقدر على الاستجابة للأزمات منها على منع وقوعها أو التأهب لها. وإقرارا بذلك، جعلت الأمم المتحدة القدرة على الصمود تحتل مركز الصدارة في برنامج العمل الإنساني لعام ٢٠١٢

وذلك من خلال توثيق التعاون بين الوكالات الإنسانية والوكالات الإنمائية من أجل إدارة المخاطر ومعالجة أوجه الضعف الكامنة. وستلزم زيادة أوجه التآزر بين الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب لها، وجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيُّف معه.

٥٣ - وبالنظر إلى المشهد الإنساني المتغير، يجب علينا أن نواصل تكييف وتحديث النظام الإنساني الدولي، بحيث نجعله أكثر شمولا وقابلية للعمل المشترك، وبحيث نربط ونُشرك جميع الجهات الفاعلة القادرة على الإسهام في الجوانب المختلفة للتأهب والتصدي والقدرة على الصمود والتعافي، والراغبة في هذا الإسهام. وعلينا أن نركِّز بشكل أكبر على الأدلة والابتكار والشراكات، وكذلك على تعزيز القدرات، خصوصا على الصعيد المحلي. ويجب عمل المزيد من أجل إشراك البلدان المتضررة. والأعمال التحضيرية جارية لعقد مؤتمر قمة عالمي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٥ أو عام ٢٠١٦ من أجل رصد البيئة المتغيرة، والاتفاق على كيفية التكيُّف، وجعل العمل الإنساني ملائما للتحديات المستقبلية.

واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

٥٤ - كان العام الماضي علامة فارقة فيما يتعلق بتعزيز العدالة والقانون الدولي. فقد أكد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن سيادة القانون تعني أن جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة منها، بما فيها الدول نفسها، يجب أن يحاسبوا وفقا لقوانين عادلة نزيهة منصفة وأن لهم الحق في أن يتمتعوا بحماية القانون دونما تمييز على قدم المساواة. ورسخ الإعلان أيضا مركزية سيادة القانون في عمل المنظمة على نطاق الدعائم الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٥٥ - وقدمت الأمم المتحدة المساعدة في مجال سيادة القانون لأكثر من ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء خلال العام الماضي. وواصلنا، من خلال المحاكم المخصصة والمحاكم المدعومة من الأمم المتحدة، العمل الهام المتمثل في تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة محل الاهتمام الدولي. وقد وجهت المحكمة الخاصة بلبنان الاتهام إلى أربعة أفراد يُزعم تورطهم في الهجوم الذي أودى بحياة رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين، وأصدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم. ولما كانت الجهود الرامية إلى تحديد أماكن المتهمين الأربعة والقبض عليهم لم تُكلَّل بالنجاح حتى الآن، فإن المحكمة الخاصة سوف تشرع في محاكمتهم غيابيا. وستبدأ محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في العمل عند إغلاق المحكمة الخاصة. وتباشر الدوائر الاستئنافية في المحاكم الكمبودية العمل في محاكمة ثانية، تشمل اثنين من القادة الكبار الأربعة لنظام الخمير الحمر الباقين على قيد الحياة. بيد أن

الدوائر الاستئنائية تواجه تحديات تمويلية كبيرة قد تعرقل الإجراءات القضائية. ومن الضروري أن تفي كلٌ من حكومة كمبوديا والدول الأعضاء بالتزاماتها بدعم الدوائر الاستئنائية. واقتربت المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا من الانتهاء من القضايا المعروضة عليهما، وبدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عملياتها في أروشا في تموز/يوليه ٢٠١٢ وفي لاهاي في تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن الأهمية بمكان أن تتسم العدالة الدولية بالحياد التام، وأن يُنظر إليها بوصفها كذلك، إذا كان لمقاصدها المتعلقة بالمصالحة أن تتحقق تماماً.

٥٦ - وواصلت الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عملا باتفاق العلاقة بين الكيانين. وقد شجعتُ الدول الأعضاء على التصديق على نظام روما الأساسي وتعديلاته، وعملتُ عن كثب مع الاتحاد الأفريقي على تشجيع جميع أعضائه على قبول المحكمة الجنائية الدولية بوصفها حجر الزاوية لنظام العدالة الجنائية الدولية. وتوجد حاليا ١٢٢ دولة طرف في نظام روما الأساسي. وصدق سبْع من تلك الدول على التعديل المتعلق بجريمة العدوان. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، فتح المدعي العام تحقيقات في جرائم الحرب في مالي، وهي الحالة القطرية الثامنة بالنسبة للمحكمة. وأجرى المدعي العام مشاورات مع عمليات ومكاتب الأمم المتحدة في مالي، وتلقى منها معلومات أولية. وأبرمت في حزيران/يونيه مذكرة تفاهم على صعيد المحكمة ككل بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمحكمة. وقدمت المنظمة الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم للمحكمة بقدر اتساق ذلك مع ولاية هذه العملية أو تلك أو هذا المكتب أو ذاك من عمليات ومكاتب الأمم المتحدة.

زاي - نزع السلاح

٥٧ - لا يزال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره في مقدمة أولوياتنا. ومع ذلك، لا توجد أي مفاوضات بشأن نزع السلاح، ولا معاهدة للمواد الانشطارية، و لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وبينما تؤكد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي على الأبعاد الإنسانية لنزع السلاح النووي، فإن المؤتمر الذي صدر تكليف بعقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم يُعقد. وإضافة إلى ذلك، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربتها النووية الثالثة في شباط/فبراير ٢٠١٣. ولا تزال المحادثات مستمرة أيضا بشأن ضرورة أن تفي جمهورية إيران الإسلامية بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٨ - والتحدي الأكبر الذي تواجهه منظمتنا هو المأزق الذي يعترض سبيل مؤتمر نزع السلاح. إذ لا يمكن لهذه المنظمة النهوض حقا بسيادة القانون في مجال نزع السلاح إذا كان المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في العالم المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح غير قادر حتى على اعتماد برنامج عمل موضوعي. لذا ما زلت أحث أعضاءه على إنهاء حالة الجمود هذه وتجنيب المنتدى أي زيادة أخرى في تآكل قدرته على الوفاء بولايته. ولقد أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي اجتمع في عام ٢٠١٣، لبحث سبل دفع مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف قُدُما. وسوف يركز فريق خبراء حكوميين في القريب العاجل على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وربما يمنح عمل هذه الأفرقة المؤتمر زخما جديدا.

٥٩ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات التي تفيد باستخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية. لذا أنشأت بعثة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في تلك الادعاءات، وبعد قبول الحكومة السورية للإجراءات اللازمة لعمل البعثة، سافر الفريق إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في الحوادث المبلغ عنها، بما في ذلك في خان العسل. ونوقشت الادعاءات الأخرى وما يتصل بها من مواقع. وشددت أيضا على مسؤولية الحكومة السورية عن ضمان سلامة وأمن أى أسلحة كيميائية وما يتصل بها من مواد.

٦٠ - أما الآثار المترتبة على الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية فهى مأساوية: ما بين قمع وحشي، ونزاعات مسلحة، وتفشي الجريمة أو العنف، وما ينجم عن ذلك من معاناة إنسانية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بأغلبية كاسحة من الأصوات معاهدة تجارة الأسلحة، مما يعد إنجازا دبلوماسيا تاريخيا. وستزيد المعاهدة من صعوبة تسرب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وستكون أداة جديدة قوية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

٦١ - وتستجيب الأمم المتحدة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن المساعدة في تنفيذ معاهدات نزع السلاح. وتساعد مراكزها الإقليمية للسلام ونزع السلاح في تدابير بناء القدرات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع مساعدة الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية أيضا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل وحيازتها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

حاء – مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره

٦٢ – لقد سلطت أحداث العام الماضي مزيدا من الضوء على الأثر المدمر للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على السلام والأمن والتنمية، وعلى الصعوبات المتأصلة التي تواجهها الأمم المتحدة وشركاؤها في التصدي بفعالية لهذه التهديدات. وفي غرب أفريقيا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حدث تحول عميق في طبيعة التهديدات واعتراف متزايد بأثرها. وتأثرت مناطق أخرى أيضا، مثل أوروبا، بهذه التطورات. وهي لا تزال تواجه تحديات ناجمة عن عرض وطلب المخدرات، وإنتاجها، والاتجار بها.

٦٣ – وزاد توجه الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة كي تمارس دورها القيادي في التصدي لهذه التحديات. وخلال العام الماضي، اتخذت المنظمة عدة خطوات لتحسين استجابتها، واتبعت نهجا متوازنا ومتكاملا في مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة مع مساعدة الدول الأعضاء على تلبية الحاجة إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية، والصحة، والسلام والأمن. واتُخذت مبادرات لمنع الاتجار غير المشروع، مثل التعاون عبر الحدود المشتركة، والتدابير التي تعالج الاتجار عن طريق الموانئ البحرية، والموانئ الجافة والطرق الجوية، وإجراء تقييمات للتهديدات الإقليمية كأساس للبرمجة الإنمائية المدركة لمخاطر الجريمة في المناطق ذات الصلة.

٦٤ – وتمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي ستعقد في عام ٢٠١٦ فرصة لاستكشاف سبل جديدة لمعالجة مشكلة المخدرات التي تزداد تفاقما. ومع ذلك، ينبغي ألا ننتظر حتى عام ٢٠١٦. فبينما تظل سياسة المراقبة الدولية للمخدرات من اختصاص الدول الأعضاء، يمكن للأمم المتحدة أن توفر منبرا هاما لكفالة عدم إهمال هذه المسائل في المناقشات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، انبثقت مشاكل تتصل بالأمن والعدالة في مشاورات ما بعد عام ٢٠١٥ كمصدر قلق كبير لدى العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وهو قلق لا يقتصر على الحكومات، بل يشمل أعدادا كبيرة من المواطنين.

٦٥ – وواصلت الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على الاستجابة، بطرق شتى من بينها التصديق على الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها. وتشمل هذه الصكوك ١٨ صكا قانونيا دوليا لمكافحة الإرهاب، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تضم الآن ١٦٦ دولة طرفا. وأصبحت عشرة بلدان وأقاليم إضافية أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية خلال السنة الماضية. واستمر العمل أيضا على بناء قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ترأست اجتماعا رفيع المستوى

معنيا بمكافحة الإرهاب النووي، مع التركيز على تعزيز الإطار القانوني، شارك فيه أكثر من ١٣٠ دولة عضوا. وكان الهدف هو مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بمكافحة خطر الإرهاب النووي وتعزيز الأمن النووي. وركزت كيانات الأمم المتحدة أيضا على منع إساءة استعمال الإنترنت لأغراض الإرهاب، وبحث السبل التي يمكن بها للمنظمة أن تدعم الدول الأعضاء في الجوانب القانونية والتقنية والمتعلقة بالخطاب المضاد. ويعني حجم التهديدات العالمية القائمة والمستجدة المتصلة بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب أن ثمة حاجة إلى زيادة تضافر الجهود. فهذه المسائل تتطلب استجابة متكاملة ومتعددة التخصصات تشمل الأمن والتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الفصل الثالث

تعزيز المنظمة

٦٦ - إن البيئة العالمية السريعة التغير المشار إليها آنفا تؤدي إلى زيادة المطالب على الأمم المتحدة، حتى مع تقلُّص الموارد المتاحة لها. ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف كي تنجح في أداء عملها. وتحقيقا لتلك الغاية، واصلت منح الأولوية للجهود الرامية إلى قيام منظمة عالمية عصرية وقابلة للمساءلة وقادرة على الأداء وفقا لأعلى المعايير مع تقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم، وترشيد الإجراءات وتبسيطها، وتسخير الإمكانات الكاملة للشراكات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٧ - والموظفون هم على الدوام أثمن أصول المنظمة. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على تطوير ونشر أنسب الموظفين وأكثرهم كفاءة كلما وأينما ظهرت الحاجة إليهم. ويهدف إطار التنقل والتطوير الوظيفي الذي يجري حاليا النظر فيه من جانب الدول الأعضاء إلى تعزيز مهارات وقدرات موظفي المنظمة ومساعدتها على تحسين إدارة قوتها العاملة على صعيد العالم. وقد رحبت الدول الأعضاء بالتزامي بهذا النهج وطلبت مزيدا من المعلومات، سأقدمها خلال الدورة الثامنة والستين. وإني أتطلع قدما إلى صدور قرار من الجمعية العامة بهذا الشأن في عام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، ولكفالة تزويد الموظفين بأحدث المعارف والمهارات، فإنني أتبع نهجا شاملا فيما يتصل بنطاق أنشطتنا في مجالات التعلم والتدريب والخدمات المعرفية، فضلا عن استكشاف إمكانيات توطيد الخدمات المعرفية. وأواصل تعميم التوجه القائم على النتائج في ثقافة العمل بالمنظمة، بطرق شتى من بينها مفهوم الإدارة القائمة على النتائج الذي عرضته على الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، ومبادرتنا لإدارة المخاطر في المؤسسة، وجهودنا الرامية إلى زيادة تنفيذ توصيات هيئات الرقابة.

٦٨ - ويمثل الإشراف الدقيق على الموارد - البشرية والمالية والمادية - الذي عهدت به الدول الأعضاء إلى المنظمة إحدى أولوياتنا أيضا. وقد تواصلت الجهود الرامية إلى تحسين ودمج إدارة هذه الموارد خلال العام الماضي، مع التركيز على الحلول المتصلة بتخطيط موارد المؤسسة من خلال مشروع أوموجا. وسيتيح مشروع أوموجا، من خلال توفير معلومات شفافة وآنية، اتخاذ القرارات على نحو أفضل وأسرع بشأن المسائل الإدارية. وقد تم إطلاقه رسميا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، يجري حاليا، وفقا لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، تجريب تقديم خدمات مشتركة لعمليات السلام في الميدان مما يمكن أن يسفر عن دروس قيّمة تعود بالفائدة على بقية الأمانة العامة.

٦٩ - وتعزيزا للشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العالمية وتمكينا للدول الأعضاء من الحصول على معلومات أفضل بشأن عمليات الرصد وصنع القرار، نفذنا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ في عمليات حفظ السلام. وستكون هذه المعايير أساسا للبيانات المالية لعمليات حفظ السلام للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، ولبقية الأمانة العامة ابتداء من عام ٢٠١٤.

٧٠ - ونعمل، على نطاق المنظمة، على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، سواء في عملنا الفني أو نظمنا الإدارية والتنظيمية، التي يشار إليها في مجموعها باسم ''الأمانة العامة الرقمية''. ونستفيد من التكنولوجيات الميسورة التكلفة الناشئة في تسهيل تبادل المعلومات والتعاون والاتصالات الداخلية. وتعد منابر وسائط التواصل الاجتماعي من الأدوات الفعالة من حيث التكلفة في توسيع نطاق الجمهور الذي نصل إليه وقد أصبح لدينا الآن الملايين من متابعي منابرنا الرئيسية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأُحرز أيضا تقدم كبير في النشر الرقمي لمنتجات الأمم المتحدة المعرفية.

٧١ - ونظرا لاعتماد المنظمة المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنني مدرك لقابليتنا للتعرض للهجمات الحاسوبية. وقد عززت المنظمة أمنها فيما يتعلق بالمعلومات والنظم لكن علينا أن نفعل المزيد. وإني ملتزم بضمان توفير الحماية المناسبة لسرية وسلامة وتوافر المعلومات في المنظمة، وللنظم المستخدمة في تخزين تلك المعلومات ومعالجتها ونقلها.

٧٢ - وأدى المخطط العام لتجديد مباني المقر أيضا إلى تحديث الطريقة التي نعمل بها، حيث أتاح أماكن عمل مفتوحة وعصرية للموظفين وأعضاء الوفود العاملين في مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات اللذين تم تجديدهما. وتشجع أجواء المكاتب المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة المتاحة على الاتصال والتعاون فيما بين الموظفين مع الحد من انبعاثات الكربون من خلال خفض استهلاك الطاقة. ونقوم أيضا، بناء على طلب الجمعية العامة، بدراسة احتياجات المنظمة إلى أماكن عمل في المدى الطويل في مدينة نيويورك.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٢، واصلت الأمم المتحدة تعزيز نظامها لإدارة الأمن من أجل تمكين المنظمة من تنفيذ برامجها وأنشطتها في شتى المناطق، بما في ذلك المناطق المعرضة لمخاطر أمنية شديدة. ويتطلب ذلك تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات، وإعادة هيكلة التدريب على إدارة الأمن، وتحديث الأدوات الإعلامية المتعلقة بالتهديدات الأمنية وتحليل المخاطر، ووضع سياسات عملية ومبادئ توجيهية وتعزيز التعاون مع الحكومات المضيفة، وكذلك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الشراكة

٧٤ - نظرا لتزايد عدد الولايات الموكلة إلينا وتزايد تعقيدها، ثمة حاجة إلى توسيع قاعدة مواردنا البشرية والتشغيلية والمالية. وقد حدث توسع هائل في القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني، من حيث الحجم والتطور والمدى العالمي، لا سيما في البلدان النامية. ويجب علينا أن نجد السبل الكفيلة باستخدام أداة الشراكة استخداما أكبر وأكثر فعالية، على نحو يساعدنا في تحقيق أهدافنا والاضطلاع بولاياتنا. وإذ ننظر في سبل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ نعمل على وضع إطار للتصدي لتحديات التنمية العالمية في المستقبل، من الضروري أن تواكب طموحاتنا طرق ملموسة تقودنا إلى هناك. ولهذا السبب قدمت إلى الجمعية العامة اقتراحي بشأن مرفق جديد للشراكة من أجل زيادة المساءلة والاتساق والكفاءة وتوسيع النطاق، وإيجاد بيئة تمكينية أكثر دعما لأنشطة الشراكة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتعزيز قدرة المنظمة على الشراكة الاستراتيجية يمكن أن يكفل المحافظة على جدوى الأمم المتحدة في وقت يتزايد فيه نشاط مؤسسات قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني وتتزايد مواردها وحيويتها في مجال المنافع العامة العالمية.

٧٥ - وخلال العام المنصرم، استخدمنا باستمرار مبادرات للشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الأهداف الرئيسية. وتشمل هذه المبادرات ''كل امرأة، وكل طفل'' و ''الطاقة المستدامة للجميع''. فمبادرتا مبادئ تمكين المرأة والحرص على المناخ هما أكبر منتديات العمل العالمية لاتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل. وتشمل هاتان المبادرتان جهات معنية من جميع القطاعات ذات الصلة وتستخدمان المزايا النسبية والاختصاصات الأساسية لكل منها من أجل التحفيز على تغيرات واسعة النطاق في السلوك، وتحقيق قدر أكبر من التأثير على نطاق أوسع، لأن الفوائد تتراكم بوجه عام. والشراكاتُ من هذا القبيل مكملة للمساعدةَ الإنمائية التقليدية وبرهنت على قدرتها على تحفيز الزيادة في كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية غير التقليدية. ومع ذلك، فإن المهمة التي تنتظرنا هي تجاوز النظر في التدفقات المالية وحدها، واعتماد رؤية تشمل طائفة من المساهمات، مثل الابتكار، والتكنولوجيا، والبحوث، وزيادة القدرات البشرية، وغير ذلك، من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم نموذج لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٦ - وظل الاتفاق العالمي مبادرة قوية لمواطنة الشركات، بحيث التزمت أكثر من ٧ ٥٠٠ شركة في ١٤٠ بلدا بموجبه بالمبادئ العالمية، مما ينطوي على إمكانية الإسهام إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتصلة بخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفصل الرابع

الخلاصة

٧٧ - لقد قدمت في تقريري سردا للتقدم الذي حققته المنظمة خلال العام الماضي في الوفاء بالأولويات الثماني للمنظمة التي حددتها الدول الأعضاء، مع التكيف باستمرار مع عالم دائم التغير والتطلع إلى خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي تلبي احتياجات الناس وكوكبنا. وسأواصل الاضطلاع بدوري في إدارة الجهود الرامية إلى تحقيق الولايات الموكولة إلينا حاليا مع توقع ولايات أخرى يمكن أن تستجد والاستعداد لها. وأعوّل على الدول الأعضاء أن تفعل الشيء نفسه، وأتطلع إلى العمل معها تحقيقا لتلك الغاية.

المرفق

الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣: الجداول الإحصائية

الهدف ١
القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١ – ألف
تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥

المؤشر ١-١

نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار حسب تعادل القوة الشرائية[أ] و [ب]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠١٠
المناطق النامية	٤٦,٧	٣٦,٥	٢٦,٩	٢٢,٠
شمال أفريقيا	٥,٢	٥,٠	٢,٦	١,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٦,٥	٥٧,٩	٥٢,٣	٤٨,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٢,٢	١١,٩	٨,٧	٥,٥
منطقة البحر الكاريبي	٢٤,٩	٢٧,٠	٢٩,١	٢٨,١
أمريكا اللاتينية	١١,٧	١١,٢	٧,٨	٤,٥
شرق آسيا	٦٠,٢	٣٥,٦	١٦,٣	١١,٦
جنوب آسيا	٥١,٥	٤٣,١	٣٧,٧	٢٩,٧
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥٢,٠	٣٦,٣	٢٩,٣	٢١,٥
جنوب شرق آسيا	٤٥,٣	٣٥,٥	١٩,٠	١٤,٣
غرب آسيا	٥,١	٥,٠	٤,٦	٣,٦
أوقيانوسيا	٤٢,٠	٣٤,٤	٤٣,١	٣٥,٠
القوقاز ووسط آسيا	٩,٨	١٩,٥	٧,٢	٣,٥

	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠١٠
أقل البلدان نموا	٦٤,٦	٦١,٣	٥٣,٤	٤٦,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٥٣,٢	٥٢,٢	٤٠,٩	٣٣,٠
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٩,٦	٢٩,٥	٣٢,٠	٢٩,٤

(أ) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، كما يحددها البنك الدولي.

(ب) تقديرات للبنك الدولي، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

المؤشر ١-٢

نسبة فجوة الفقر(أ) و (ب)

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠١٠
المناطق النامية	١٦,١	١١,٩	٦,٨
شمال أفريقيا	٠,٨	٠,٩	٠,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٥,٣	٢٥,٩	٢١,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٤	٥,٦	٢,٩
منطقة البحر الكاريبي	١٠,٩	١٣,٥	١٤,٩
أمريكا اللاتينية	٥,١	٥,٢	٢,٤
شرق آسيا	٢٠,٧	١١,١	٢,٨
جنوب آسيا	١٥,٤	١١,٧	٦,٨
جنوب آسيا باستثناء الهند	١٧,٧	١٠,٦	٤,٩
جنوب شرق آسيا	١٤,٤	٩,٦	٢,٧
غرب آسيا	١,١	١,٠	٠,٩
أوقيانوسيا	١٦,١	١١,٩	١٢,٤
القوقاز ووسط آسيا	٣,٠	٥,٤	٠,٩
أقل البلدان نموا	٢٧,٠	٢٥,٦	١٧,٨
البلدان النامية غير الساحلية	٢٣,٥	٢٠,٦	١١,٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٢,٦	١٣,١	١٣,٥

(أ) يقاس حجم الفقر بنسبة فجوة الفقر وهي الدخل اليومي الذي يبلغ ١,٢٥ دولار (حسب تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠٠٥). وفجوة الفقر، معبرا عنها كنسبة مئوية، هي حاصل ضرب نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الفرق بين خط الفقر ومتوسط دخل السكان الذين يعيشون دون خط الفقر.

(ب) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، كما يحددها البنك الدولي.

المؤشر ١-٣

حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك القومي

(النسبة المئوية)

لا تتوافر أي بيانات عالمية أو إقليمية.

الغاية ١ - باء
توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

المؤشر ١-٤

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(أ) **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل**

(النسبة المئوية)

	٢٠٠١	٢٠١٢[أ]
العالم	٠,٨	١,٩
المناطق النامية	١,٤	٣,٨
شمال أفريقيا	١,٢	١,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٨	١,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-١,٤	١,٤
منطقة البحر الكاريبي	-٠,٧	١,٩
أمريكا اللاتينية	-١,٥	١,٣
شرق آسيا	٦,٠	٦,٥
شرق آسيا باستثناء الصين	١,٨	١,٨
جنوب آسيا	١,٤	٢,٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٤	-٠,٦
جنوب شرق آسيا	١,٠	٣,٥
غرب آسيا	-٣,٠	١,٥
أوقيانوسيا	-٣,٢	٤,١
القوقاز ووسط آسيا	٧,٥	٣,٨

	٢٠٠١	٢٠١٢[أ]
المناطق المتقدمة النمو	١,٥	١,١
أقل البلدان نموا	٣,١	١,٦
البلدان النامية غير الساحلية	٣,٧	٢,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢,١-	١,٣

(أ) تقديرات أولية.

(ب) الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(بدولارات الولايات المتحدة بسعرها في عام ٢٠٠٥ (حسب تعادل القوة الشرائية))

	١٩٩١	٢٠٠١	٢٠١٢[أ]
العالم	١٦ ١٤٢	١٨ ٤٨٩	٢٣ ١١٩
المناطق النامية	٦ ٣٩٣	٨ ٣٣٦	١٣ ٥٢٦
شمال أفريقيا	١٧ ٤٥٤	١٨ ١٤١	٢٣ ٣١٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤ ٦٢٧	٤ ٤٨١	٥ ٦٠٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠ ٢٨٦	٢٠ ٦٢٧	٢٣ ٦٨٦
منطقة البحر الكاريبي	١٧ ٧٦٥	١٩ ٨٠٥	٢١ ٩٧٦
أمريكا اللاتينية	٢٠ ٤٨٥	٢٠ ٦٨٦	٢٣ ٧٩٩
شرق آسيا	٣ ١٤٤	٦ ٤٨٨	١٥ ٣٥٦
شرق آسيا باستثناء الصين	٢٠ ٣٠٢	٢٩ ٢١٥	٤١ ٥٠٤
جنوب آسيا	٤ ١٢٣	٥ ٣٦١	٨ ٩٠١
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦ ٦٦٤	٧ ١٩٥	٩ ١٠٦
جنوب شرق آسيا	٥ ٦٨٦	٧ ١٣٠	١٠ ٣٦٦
غرب آسيا	٣١ ٣٩٠	٣٦ ٠٧٦	٤٢ ٠١٨
أوقيانوسيا	٥ ٢٥٢	٥ ٢٧٩	٦ ٣٠٢
القوقاز ووسط آسيا	١٠ ٣١٧	٧ ٣٥٨	١٤ ١٠٧
المناطق المتقدمة النمو	٤٨ ٣٣٩	٥٧ ٠٨١	٦٤ ٩٦٧
أقل البلدان نموا	٢ ٠٠٩	٢ ٢٧٢	٣ ٢٦٦
البلدان النامية غير الساحلية	٤ ٣٢٦	٣ ٦٥٤	٥ ٤٣٠
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٨ ٣٢٣	٢٢ ٠٠٣	٢٧ ٢١٨

(أ) بيانات أولية.

المؤشر ١-٥

نسبة العاملين إلى عدد السكان

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٢[أ]
العالم	٦٢,٢	٦١,٢	٦١,٣	٦٠,٣
المناطق النامية	٦٤,١	٦٢,٨	٦٢,٥	٦١,٦
شمال أفريقيا	٤١,٦	٤٠,٦	٤٢,٨	٤٢,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٣,٠	٦٣,٠	٦٤,١	٦٤,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٦,٢	٥٨,٥	٦٠,٩	٦١,٩
شرق آسيا	٧٤,٥	٧٢,٩	٧١,٦	٧٠,١
جنوب آسيا	٥٨,١	٥٦,٣	٥٦,٣	٥٤,٢
جنوب شرق آسيا	٦٨,١	٦٦,٩	٦٦,٢	٦٧,٠
غرب آسيا	٤٧,٦	٤٤,٤	٤٣,٢	٤٥,٣
أوقيانوسيا	٦٦,٧	٦٧,٢	٦٨,٣	٦٨,٢
القوقاز ووسط آسيا	٥٦,٥	٥٦,٦	٥٧,٣	٥٨,٩
المناطق المتقدمة النمو	٥٦,٦	٥٥,٨	٥٦,٨	٥٥,١
أقل البلدان نموا	٧٠,١	٦٩,١	٦٩,٥	٦٩,٤
البلدان النامية غير الساحلية	٦٦,٨	٦٦,٨	٦٨,٢	٦٨,٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٥٤,٧	٥٥,٤	٥٧,٤	٥٧,٩

(أ) بيانات أولية.

(ب) الرجال والنساء والشباب، ٢٠١٢[أ]

(النسبة المئوية)

	الرجال	النساء	الشباب
العالم	٧٢,٧	٤٧,٩	٤٢,٤
المناطق النامية	٧٥,٣	٤٧,٧	٤٣,١
شمال أفريقيا	٦٧,٩	١٨,١	٢٣,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٠,٩	٥٧,٨	٤٦,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٥,١	٤٩,٤	٤٥,٤
شرق آسيا	٧٥,٦	٦٤,٣	٥٤,٥

	الرجال	النساء	الشباب
جنوب آسيا	٧٧,٨	٢٩,٥	٣٦,٣
جنوب شرق آسيا	٧٨,٥	٥٥,٩	٤٥,٤
غرب آسيا	٦٧,٩	٢٠,٤	٢٥,٣
أوقيانوسيا	٧٢,٧	٦٣,٥	٥١,٣
القوقاز ووسط آسيا	٦٨,٢	٥٠,٣	٣٦,٨
المناطق المتقدمة النمو	٦١,٩	٤٨,٨	٣٨,٠
أقل البلدان نموا	٧٨,٠	٦١,٠	٥٣,٠
البلدان النامية غير الساحلية	٧٧,٢	٦٠,٥	٥٤,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٨,٤	٤٧,٦	٣٧,٢

(أ) بيانات أولية.

المؤشر ١-٦

نسبة العاملين الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار (حسب تعادل القوة الشرائية)

(أ) **مجموع عدد العاملين الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار (حسب تعادل القوة الشرائية)**

(بالملايين)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٢[أ]
العالم	٨٣٤,٥	٦٩٥,٣	٣٨٣,٨
المناطق النامية	٨٣٤,٠	٦٩٤,١	٣٨٣,٨
شمال أفريقيا	١,٣	٠,٩	٠,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠٠,٥	١٣٢,٠	١٣٢,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣,٢	١٦,١	٩,٦
شرق آسيا	٤٠١,١	٢٣٢,٢	٤٦,٣
جنوب آسيا	٢٢٠,٦	٢٢٤,٧	١٥٦,٠
جنوب شرق آسيا	٩٢,٦	٨٠,٧	٣٤,٦
غرب آسيا	٠,٩	٠,٦	١,٠
أوقيانوسيا	٠,٩	١,٠	١,٠
القوقاز ووسط آسيا	٣,٠	٦,٠	٢,٨

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٢[أ]
المناطق المتقدمة النمو	٠,٥	١,١	٠,٠٢
أقل البلدان نموا	١٣٤,٣	١٥٩,٤	١٣٨,٣
البلدان النامية غير الساحلية	٥٠,٩	٦٢,٧	٤٧,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣,٠	٣,٢	٣,٢

(أ) بيانات أولية.

(ب) النسبة من مجموع العاملين

(النسبة المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٢[أ]
العالم	٣٦,٩	٢٦,٦	١٢,٣
المناطق النامية	٤٨,٢	٣٣,٧	١٥,١
شمال أفريقيا	٤,٢	٢,٥	٠,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٥,٠	٥٥,٩	٣٩,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,١	٧,٨	٣,٥
شرق آسيا	٦٠,٤	٣١,٧	٥,٧
جنوب آسيا	٥١,١	٤٢,٦	٢٣,٦
جنوب شرق آسيا	٤٧,٠	٣٣,٧	١١,٥
غرب آسيا	٢,٤	١,٣	١,٦
أوقيانوسيا	٤٢,٢	٣٦,٩	٢٦,٠
القوقاز ووسط آسيا	١٢,٤	٢٢,٤	٨,٣
المناطق المتقدمة النمو	٠,١	٠,٢	٠,٠
أقل البلدان نموا	٦٥,٩	٦١,١	٣٧,٩
البلدان النامية غير الساحلية	٤٩,٨	٤٩,٣	٢٦,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٧,٩	١٥,٨	١٢,٦

(أ) بيانات أولية.

المؤشر ١-٧

نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها في مجموع العاملين

(أ) كلا الجنسين

(النسبة المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٢[أ]
العالم	٥٤,٦	٥٣,١	٥٠,٢	٤٩,٢
المناطق النامية	٦٧,٧	٦٤,٣	٥٩,٦	٥٨,٢
شمال أفريقيا	٣٧,٥	٣٢,٦	٣٤,٨	٣٤,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٣,١	٨١,٧	٧٧,٦	٧٦,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٤,٩	٣٥,٨	٣١,٩	٣١,٥
شرق آسيا	٦٦,٩	٥٨,٩	٥١,٦	٤٩,٣
جنوب آسيا	٨٠,٠	٨٠,٢	٧٧,٣	٧٥,٦
جنوب شرق آسيا	٦٨,٢	٦٥,١	٦١,٨	٦٠,٩
غرب آسيا	٤٣,٤	٣٤,٧	٢٤,٨	٢٤,١
أوقيانوسيا	٧٤,٦	٧٣,٤	٧٦,٩	٧٦,٥
القوقاز ووسط آسيا	٤٤,٧	٥٣,٢	٤١,٠	٣٩,٦
المناطق المتقدمة النمو	١١,٣	١١,٣	١٠,٤	١٠,١
أقل البلدان نموا	٨٦,٦	٨٥,٩	٨١,٩	٨١,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٧٤,٣	٧٧,٠	٧٢,٤	٧١,٩
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٢,٣	٣٤,٨	٣٦,٣	٣٦,٤

(أ) تقديرات أولية.

(ب) الرجال

(النسبة المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٢[أ]
العالم	٥٢,٢	٥١,٣	٤٩,٣	٤٨,٤
المناطق النامية	٦٣,٥	٦٠,٩	٥٧,١	٥٦,٠
شمال أفريقيا	٣٣,٤	٢٩,١	٣٠,٥	٣٠,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٨,٣	٧٦,٣	٧٠,٨	٧٠,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٤,٣	٣٥,٣	٣١,٧	٣١,٣

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٢[أ]
شرق آسيا	٦١,٠	٥٣,٩	٤٨,٢	٤٦,٤
جنوب آسيا	٧٦,٨	٧٧,٣	٧٥,٢	٧٣,٦
جنوب شرق آسيا	٦٣,٧	٦١,٣	٥٨,٨	٥٨,٠
غرب آسيا	٣٦,٣	٢٩,٥	٢١,٠	٢٠,٥
أوقيانوسيا	٦٩,٢	٦٧,٤	٧٠,٨	٧٠,٤
القوقاز ووسط آسيا	٤٧,٣	٥٢,٥	٣٩,٧	٣٨,٤
المناطق المتقدمة النمو	١١,٥	١١,٧	١١,٥	١١,٢
أقل البلدان نموا	٨٣,٣	٨١,٨	٧٦,٧	٧٦,٠
البلدان النامية غير الساحلية	٧١,٤	٧٣,٢	٦٧,٩	٦٦,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٢,١	٣٥,٦	٣٧,٥	٣٧,٧

(أ) تقديرات أولية.

(ج) النساء

(النسبة المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٢[أ]
العالم	٥٨,٢	٥٥,٨	٥١,٥	٥٠,٤
المناطق النامية	٧٤,٦	٦٩,٨	٦٣,٥	٦١,٨
شمال أفريقيا	٥٤,٧	٤٦,٧	٥٠,٤	٤٩,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٩,٥	٨٨,٤	٨٥,٩	٨٥,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٦,٠	٣٦,٧	٣٢,٤	٣١,٩
شرق آسيا	٧٤,١	٦٥,٠	٥٥,٧	٥٢,٩
جنوب آسيا	٨٨,٤	٨٧,٧	٨٣,٢	٨١,٢
جنوب شرق آسيا	٧٤,٢	٧٠,٤	٦٦,٠	٦٤,٨
غرب آسيا	٦٧,٨	٥٤,٢	٣٩,٦	٣٧,٢
أوقيانوسيا	٨١,٣	٨٠,٤	٨٤,٠	٨٣,٦
القوقاز ووسط آسيا	٤١,٣	٥٤,١	٤٢,٦	٤١,١
المناطق المتقدمة النمو	١٠,٩	١٠,٧	٩,١	٨,٨
أقل البلدان نموا	٩٠,٨	٩١,٢	٨٨,٥	٨٧,٩
البلدان النامية غير الساحلية	٧٨,١	٨١,٨	٧٨,٠	٧٦,٨
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣٢,٦	٣٣,٥	٣٤,٦	٣٤,٥

(أ) تقديرات أولية.

الغاية ١ - جيم
تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥

المؤشر ١-٨

نسبة ناقصي الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة[أ] و [ب]

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠١١
المناطق النامية	٢٥	١٦
شمال أفريقيا	١٠	٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٩	٢١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧	٣
شرق آسيا	١٥	٣
جنوب آسيا	٥٠	٣١
جنوب شرق آسيا	٣١	١٧
غرب آسيا	١٥	٥
أوقيانوسيا	١٩	١٤
القوقاز ووسط آسيا	١٤	٤
المناطق المتقدمة النمو	١	٢

(ب) حسب الجنس، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠[ج]

(النسبة المئوية)

	الذكور	الإناث	نسبة الذكور إلى الإناث
المناطق النامية[د]	٢٨	٢٧	١,٠٤
شمال أفريقيا	٦	٤	١,٥٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٣	١٩	١,٢١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥	٤	١,٢٥
شرق آسيا	–	–	–
جنوب آسيا	٤١	٤٢	٠,٩٥
جنوب شرق آسيا	–	–	–

	الذكور	الإناث	نسبة الذكور إلى الإناث
غرب آسيا	–	–	–
أوقيانوسيا	–	–	–
القوقاز ووسط آسيا	٦	٥	١,٢٠

(ج) حسب مكان الإقامة، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠[ج]

(النسبة المئوية)

	الريف	الحضر
المناطق النامية[د]	٣٢	١٧
شمال أفريقيا	٦	٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٢	١٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨	٣
شرق آسيا	-	-
جنوب آسيا	٤٥	٣٣
جنوب شرق آسيا	-	-
غرب آسيا	٥	٤
أوقيانوسيا	-	-
القوقاز ووسط آسيا	٦	٤

(د) حسب درجة غنى الأسر المعيشية، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠[ج]

(النسبة المئوية)

	الخمس الأفقر	الخمس الأغنى
المناطق النامية[د]	٣٨	١٤
شمال أفريقيا	٧	٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٨	١١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–
شرق آسيا	–	–
جنوب آسيا	٥٥	٢٠
جنوب شرق آسيا	–	–

	الخمس الأفقر	الخمس الأغنى
غرب آسيا	–	–
أوقيانوسيا	–	–
القوقاز ووسط آسيا	٧	٤

(أ) تُقدر نسبة الأطفال ناقصي الوزن وفقا لمعايير نمو الطفل التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وقد شرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية في تنفيذ عملية ترمي إلى مواءمة بيانات قياس الإنسان المستخدمة في حساب المعدلات الإقليمية والعالمية لهذه القياسات وتقديرها وفي تحليل الاتجاهات.

(ب) نظرا لتباين البيانات المصدرية واختلاف منهجية التقدير، فإن هذه التقديرات غير قابلة للمقارنة مع المتوسطات التي نُشرت في الطبعات السابقة من هذا التقرير.

(ج) حُسبت البيانات استنادا إلى أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجريت أثناء الفترة المحددة.

(د) باستثناء الصين.

المؤشر ١-٩

نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢
العالم	١٨,٦	١٥,٠	١٢,٩	١٢,٥
المناطق النامية	٢٣,٢	١٨,٣	١٥,٥	١٤,٩
شمال أفريقيا	٣,٨	٣,٣	٢,٧	٢,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٢,٢	٣٠,٠	٢٦,٥	٢٦,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤,٦	١١,٦	٨,٧	٨,٣
منطقة البحر الكاريبي	٢٨,٥	٢١,٤	١٨,٦	١٧,٨
أمريكا اللاتينية	١٣,٦	١١,٠	٨,١	٧,٧
شرق آسيا	٢٠,٨	١٤,٤	١١,٨	١١,٥
شرق آسيا باستثناء الصين	١٠,٤	١٤,٠	١٤,٥	١١,٧
جنوب آسيا	٢٦,٨	٢١,٢	١٨,٨	١٧,٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	٢٦,٤	٢١,٠	١٨,١	١٧,٨
جنوب شرق آسيا	٢٩,٦	٢٠,٠	١٣,٢	١٠,٩
غرب آسيا	٦,٦	٨,٠	٩,٤	١٠,١
أوقيانوسيا	١٣,٦	١٥,٥	١١,٩	١٢,١

	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢
القوقاز ووسط آسيا	١٣,٩	١٥,٨	٩,٢	٧,٤
المناطق المتقدمة النمو	١,٨	١,٥	١,٢	١,٣
أقل البلدان نموا	٣٧,٣	٣٤,٦	٣٠,٥	٣٠,٦
البلدان النامية غير الساحلية	٣٤,٧	٣٤,٤	٢٨,١	٢٧,١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٥,٤	٢٠,٣	١٧,٤	١٦,٩

الهدف ٢
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٢ - ألف
كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر ٢-١

صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

(أ) **المجموع**

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
العالم	٨١,٩	٨٤,٥	٨٩,٢	٩١,٢
المناطق النامية	٧٩,٦	٨٢,٨	٨٨,٢	٩٠,٥
شمال أفريقيا	٧٩,٦	٨٩,٥	٩٥,١	٩٧,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٢,٦	٦٠,٢	٧٠,٧	٧٧,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٧,٦	٩٤,٢	٩٥,٧	٩٥,٣
منطقة البحر الكاريبي	٧٦,٥	٨١,٦	٧٩,٧	٨١,٤
أمريكا اللاتينية	٨٨,٦	٩٥,٢	٩٧,٠	٩٦,٤
شرق آسيا	٩٧,٠	٩٦,٤	٩٦,٤	٩٨,٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٩٧,٢	٩٦,٩	٩٦,٨	٩٧,٦
جنوب آسيا	٧٤,٢	٧٨,٤	٩٠,٢	٩٣,٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦٦,٢	٦٧,١	٧٦,٨	٧٩,٢

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
جنوب شرق آسيا	٩٣,٠	٩٢,٧	٩٢,٩	٩٥,٦
غرب آسيا	٨٣,١	٨٥,٩	٩٠,١	٩٢,١
أوقيانوسيا	٦٩,٥	–	–	–
غرب ووسط آسيا	–	٩٤,٦	٩٤,٥	٩٤,٥
المناطق المتقدمة النمو	٩٥,٩	٩٧,٣	٩٦,٧	٩٧,٣
أقل البلدان نموا	٥٢,٧	٥٩,١	٧٢,٨	٨٠,٨
البلدان النامية غير الساحلية	٥٥,٥	٦٤,١	٧٢,٨	٨٢,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧٦,٥	٨١,٢	٧٨,٧	٨٠,١

(ب) حسب نوع الجنس

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١١	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العالم	٨٦,٢	٧٧,٥	٨٧,٤	٨١,٥	٩٢,١	٩٠,٣
المناطق النامية	٨٤,٦	٧٤,٥	٨٦,١	٧٩,٣	٩١,٥	٨٩,٤
شمال أفريقيا	٨٧,٩	٧١,٠	٩٢,٤	٨٦,٥	٩٩,١	٩٥,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٨,٠	٤٧,٢	٦٤,٢	٥٦,٢	٧٩,٢	٧٥,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٨,٨	٨٦,٤	٩٤,٨	٩٣,٥	٩٤,٩	٩٥,٦
منطقة البحر الكاريبي	٧٦,١	٧٧,٠	٨١,٣	٨١,٩	٨١,٦	٨١,٣
أمريكا اللاتينية	٨٩,٩	٨٧,٢	٩٦,٠	٩٤,٥	٩٦,٠	٩٦,٨
شرق آسيا	٩٩,٨	٩٤,١	٩٦,٣	٩٦,٦	٩٧,٩	٩٨,٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٩٦,٩	٩٧,٦	٩٦,٩	٩٧,٠	٩٧,٥	٩٧,٧
جنوب آسيا	٨٢,٨	٦٥,١	٨٥,٠	٧١,٣	٩٤,١	٩١,٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	٧٤,٧	٥٧,٤	٧٢,٧	٦١,٢	٨٢,٧	٧٥,٥
جنوب شرق آسيا	٩٤,٢	٩١,٦	٩٣,٧	٩١,٧	٩٥,١	٩٦,١
غرب آسيا	٨٧,٦	٧٨,٤	٩٠,٨	٨٠,٧	٩٤,٥	٨٩,٦
أوقيانوسيا	٧٣,٥	٦٥,٢	–	–	–	–
القوقاز ووسط آسيا	–	–	٩٥,٠	٩٤,٢	٩٥,١	٩٣,٩

	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١١	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
المناطق المتقدمة النمو	٩٦,٠	٩٥,٩	٩٧,٣	٩٧,٢	٩٧,١	٩٧,٥
أقل البلدان نموا	٥٩,٠	٤٦,٣	٦٢,٨	٥٥,٤	٨٢,٦	٧٨,٨
البلدان النامية غير الساحلية	٦٢,٩	٤٨,٠	٦٩,١	٥٩,٠	٨٥,٧	٧٩,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧٧,١	٧٥,٨	٨١,٩	٨٠,٥	٨١,١	٧٩,٠

(أ) يُعرف بأنه عدد التلاميذ البالغين سن الدراسة المفترضة للتعليم الابتدائي المقيدين في المدارس الابتدائية أو الثانوية، ويعبَّر عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان المنتمين إلى تلك الفئة العمرية.

المؤشر ٢-٢

نسبة التلاميذ الذين يبدأون الصف الأول ويصلون إلى الصف النهائي من التعليم الابتدائي[أ][ب]

(أ) المجموع

	١٩٩٠[ب]	٢٠٠٠[ب]	٢٠١١[ب]
العالم	٨٠,٥	٨٢,٤	٩٠,٦
المناطق النامية	٧٧,٦	٨٠,٢	٨٩,٤
شمال أفريقيا	٧٣,١	٨٤,٣	٩٥,٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٢,٢	٥٣,٦	٦٩,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٣,٥	٩٧,٠	١٠١,٥
منطقة البحر الكاريبي	٧٢,٧	٧٦,٧	٧٧,٧
أمريكا اللاتينية	٨٤,٢	٩٨,٦	١٠٣,٢
شرق آسيا	١٠٧,٨	١٠٠,٢	–
شرق آسيا باستثناء الصين	٩٥,٢	٩٨,١	٩٩,٧
جنوب آسيا	٦٣,٠	٦٨,٣	–
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥٦,٣	٦١,٢	٦٨,٢
جنوب شرق آسيا	٨٥,٥	٩٠,٨	١٠٠,٥
غرب آسيا	٧٨,٨	٨٠,٢	٨٩,٢
أوقيانوسيا	٥٨,٣	٦٥,١	–
القوقاز ووسط آسيا	–	٩٦,٦	١٠٠,٢
المناطق المتقدمة النمو	٩٧,٢	٩٧,٢	٩٩,٩
أقل البلدان نموا	٤٠,٨	٤٥,٨	٦٣,٧
البلدان النامية غير الساحلية	٥٣,٠	٥٤,٧	٦٦,١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧١,٠	٧٥,٨	٧٦,٨

(ب) حسب نوع الجنس

	١٩٩٠[ب]		٢٠٠٠[ب]		٢٠١١[ب]	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العالم	٨٤,٦	٧٦,٢	٨٥,٢	٧٩,٤	٩١,٣	٨٩,٨
المناطق النامية	٨٢,٥	٧٢,٤	٨٣,٤	٧٦,٨	٩٠,٣	٨٨,٤
شمال أفريقيا	٨١,٧	٦٤,١	٨٧,٦	٨٠,٨	٩٦,٨	٩٤,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٧,٦	٤٦,٦	٥٨,٤	٤٨,٧	٧٢,٦	٦٥,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨١,٣	٨٥,٨	٩٥,٣	٩٨,٨	١٠٠,٠	١٠٣,١
منطقة البحر الكاريبي	٧١,٥	٧٤,٠	٧٥,٨	٧٧,٦	٧٧,٨	٧٧,٧
أمريكا اللاتينية	٨٢,٠	٨٦,٦	٩٦,٨	١٠٠,٤	١٠١,٦	١٠٤,٩
شرق آسيا	–	–	١٠٠,٣	١٠٠,٢	–	–
شرق آسيا باستثناء الصين	٩٥,٢	٩٥,٢	٩٨,٢	٩٨,٠	٩٩,٩	٩٩,٦
جنوب آسيا	٧٢,٨	٥٢,٥	٧٥,١	٦١,٠	–	–
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦٣,٢	٤٩,٠	٦٦,٢	٥٥,٩	٧١,٨	٦٤,٤
جنوب شرق آسيا	٨٦,١	٨٤,٨	٩١,١	٩٠,٥	٩٩,٨	١٠١,٢
غرب آسيا	٨٥,١	٧٢,٣	٨٥,٧	٧٤,٥	٩٢,٤	٨٥,٨
أوقيانوسيا	٦٢,١	٥٤,٣	٦٩,٠	٦١,٠	–	–
القوقاز ووسط آسيا	–	–	٩٤,٥	٩٢,٨	١٠٠,٩	٩٩,٤
المناطق المتقدمة النمو	–	–	٩٧,٢	٩٧,٢	٩٩,٦	١٠٠,٣
أقل البلدان نموا	٤٧,٣	٣٤,٢	٥٠,٤	٤١,٠	٦٦,٣	٦١,٠
البلدان النامية غير الساحلية	٥٨,٠	٤٧,٩	٦٠,٠	٤٩,٤	٦٩,٦	٦٢,٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧١,٠	٧١,١	٧٦,٠	٧٥,٦	٧٧,٨	٧٥,٩

(أ) نظرا لعدم وجود متوسطات إقليمية للمؤشر الرسمي، يعرض الجدول إجمالي عدد المقيدين في الصف النهائي من التعليم الابتدائي الذي يعادل ''مجموع عدد الملتحقين الجدد بالصف النهائي من التعليم الابتدائي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان الذين بلغوا السن المفترضة للالتحاق بالصف النهائي'' (Global Education Digest 2009: مقارنة إحصاءات التعليم في العالم، مونتريال، كندا، معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٠٩)، المرفق باء. وهذا يفسر الأرقام التي تزيد نسبتها على ١٠٠ في المائة.

(ب) تشير معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي إلى السنوات الدراسية المنتهية في السنوات المبينة.

المؤشر ٢-٣

معدل معرفة القراءة والكتابة لدى النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة

(أ) المجموع

(النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ويستطيعون القراءة والكتابة)

	١٩٩٠[أ]	٢٠٠٠[أ]	٢٠١١[أ]
العالم	٨٣,٤	٨٧,٢	٨٩,٥
المناطق النامية	٨٠,٢	٨٥,٠	٨٧,٩
شمال أفريقيا	٦٧,٥	٧٩,٤	٨٩,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٥,٥[ب]	٦٨,٣	٦٩,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٣,١[ب]	٩٦,٣	٩٧,١
منطقة البحر الكاريبي	–	–	٨٩,٨
أمريكا اللاتينية	٩٣,٣[ب]	٩٦,٦	٩٧,٦
شرق آسيا	٩٤,٦	٩٨,٩	٩٩,٦
شرق آسيا باستثناء الصين	–	–	–
جنوب آسيا	٥٩,٦	٧٣,٨	٨٠,٧
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥٣,٧[ب]	٦٧,١	٧٩,٧
جنوب شرق آسيا	٩٤,٥	٩٦,٤	٩٧,٥
غرب آسيا	٨٧,٧	٩١,٦	٩٣,٨
أوقيانوسيا	–	٧٤,٨	٧٧,٢
القوقاز ووسط آسيا	٩٩,٨[ب]	٩٩,٨	٩٩,٩
المناطق المتقدمة النمو	–	–	٩٩,٦[ب]
أقل البلدان نموا	٥٥,٨[ب]	٦٤,٥	٧١,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٦٤,٣	٦٨,٣	٧٥,٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	–	٨٨,٣	٨٧,٨

(ب) حسب نوع الجنس

(النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ويستطيعون القراءة والكتابة)

	١٩٩٠[أ]		٢٠٠٠[أ]		٢٠١١[أ]	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
العالم	٨٧,٦	٧٩,١	٩٠,٤	٨٣,٩	٩٢,٢	٨٦,٩
المناطق النامية	٨٥,٣	٧٥,٠	٨٨,٨	٨١,١	٩١,٠	٨٤,٩
شمال أفريقيا	٧٧,٢	٥٧,٣	٨٥,٣	٧٣,٤	٩٢,٨	٨٥,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٢,٩[ب]	٥٨,٦[ب]	٧٥,١	٦١,٩	٧٥,٧	٦٣,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٢,٨[ب]	٩٣,٤[ب]	٩٥,٩	٩٦,٧	٩٦,٨	٩٧,٣
منطقة البحر الكاريبي	–	–	–	–	٩٠,٠	٨٩,٧
أمريكا اللاتينية	٩٢,٩[ب]	٩٣,٧[ب]	٩٦,٢	٩٧,٠	٩٧,٣	٩٧,٩
شرق آسيا	٩٧,١	٩١,٩	٩٩,٢	٩٨,٦	٩٩,٧	٩٩,٦
شرق آسيا باستثناء الصين	–	–	–	–	–	–
جنوب آسيا	٦٩,٨	٤٨,٧	٨١,٣	٦٥,٦	٨٦,٨	٧٤,٩
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦٠,٢[ب]	٤٧,١[ب]	٧٣,٩	٦٠,٤	٨٣,٠	٧٦,٢
جنوب شرق آسيا	٩٥,٥	٩٣,٥	٩٦,٦	٩٦,١	٩٧,٦	٩٧,٤
غرب آسيا	٩٣,٨	٨١,٣	٩٥,٥	٨٧,٧	٩٥,٩	٩١,٦
أوقيانوسيا	–	–	٧٦,٨	٧٢,٦	٧٤,٨	٧٩,٧
القوقاز ووسط آسيا	٩٩,٨[ب]	٩٩,٨[ب]	٩٩,٨	٩٩,٩	٩٩,٨	٩٩,٩
المناطق المتقدمة النمو	–	–	–	–	٩٩,٦[ب]	٩٩,٦[ب]
أقل البلدان نموا	٦٤,١[ب]	٤٧,٦[ب]	٧١,٥	٥٨,٠	٧٥,٩	٦٦,٦
البلدان النامية غير الساحلية	٧٠,١	٥٨,٧	٧٤,٧	٦٢,٦	٧٩,٤	٧١,٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	–	–	٨٨,٨	٨٧,٩	٨٧,٦	٨٨,٠

(أ) حسبت المعدلات الإقليمية الواردة في هذا الجدول باستخدام المتوسط المرجح لآخر نقطة بيانات متوافرة مسجلة لكل بلد أو إقليم في الفترة المرجعية. واستُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان التي لا تتوافر بيانات عنها.

(ب) بيانات جزئية نظرا لأن التغطية القطرية غير كاملة (تغطي هذه البيانات نسبة تتراوح من ٣٣ في المائة إلى ٦٠ في المائة من السكان).

الهدف ٣
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٣ - ألف
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

المؤشر ٣-١

نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

(أ) **التعليم الابتدائي**[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٠,٨٨	٠,٩٢	٠,٩٧
المناطق النامية	٠,٨٦	٠,٩٢	٠,٩٧
شمال أفريقيا	٠,٨٢	٠,٩١	٠,٩٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٩٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٩٩	٠,٩٧	٠,٩٧
منطقة البحر الكاريبي	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٦
أمريكا اللاتينية	٠,٩٩	٠,٩٧	٠,٩٧
شرق آسيا	٠,٩١	١,٠٢	١,٠٤
شرق آسيا باستثناء الصين	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٩
جنوب آسيا	٠,٧٤	٠,٨٤	٠,٩٨
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩٣
جنوب شرق آسيا	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٩
غرب آسيا	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٩٣
أوقيانوسيا	٠,٨٩	٠,٩٠	-
القوقاز ووسط آسيا	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٨
المناطق المتقدمة النمو	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٩
أقل البلدان نموا	٠,٧٩	٠,٨٥	٠,٩٤
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٨٢	٠,٨٤	٠,٩٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٦

(ب) التعليم الثانوي[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٠,٨٣	٠,٩٢	٠,٩٧
المناطق النامية	٠,٧٦	٠,٨٩	٠,٩٦
شمال أفريقيا	٠,٧٦	٠,٩٥	٠,٩٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٧٦	٠,٨١	٠,٨٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٠٦	١,٠٧	١,٠٧
منطقة البحر الكاريبي	١,٠٩	١,٠٦	١,٠٢
أمريكا اللاتينية	١,٠٦	١,٠٧	١,٠٧
شرق آسيا	٠,٧٦	٠,٩٤	١,٠٤
شرق آسيا باستثناء الصين	٠,٩٦	٠,٩٩	٠,٩٩
جنوب آسيا	٠,٥٩	٠,٧٦	٠,٩٢
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٦٠	٠,٨٨	٠,٩٣
جنوب شرق آسيا	٠,٩٠	٠,٩٧	١,٠١
غرب آسيا	٠,٦٦	٠,٧٦	٠,٩٠
أوقيانوسيا	٠,٨٧	–	–
القوقاز ووسط آسيا	–	٠,٩٨	٠,٩٧
المناطق المتقدمة النمو	١,٠١	١,٠١	٠,٩٩
أقل البلدان نموا	٠,٥٨	٠,٨٠	٠,٨٦
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٨٧	٠,٨٥	٠,٨٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٠٦	١,٠٤	١,٠١

(ج) التعليم العالي[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٠,٩٠	١,٠٠	١,٠٨
المناطق النامية	٠,٦٩	٠,٨٥	٠,٩٨
شمال أفريقيا	٠,٦٤	٠,٨٢	١,٠٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٤٨	٠,٦٦	٠,٦١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٩٧	١,١٨	١,٢٧
منطقة البحر الكاريبي	١,٣٥	١,٤٢	–
أمريكا اللاتينية	٠,٩٣	١,١٧	١,٢٥
شرق آسيا	٠,٤٩	٠,٧٠	١,٠٨

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
شرق آسيا باستثناء الصين	٠,٥٣	٠,٦٦	٠,٨٠
جنوب آسيا	٠,٤٩	٠,٦٧	٠,٧٧
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٣٩	٠,٧٢	٠,٩٠
جنوب شرق آسيا	٠,٩٢	١,٠٣	١,٠٦
غرب آسيا	٠,٦٣	٠,٧٦	٠,٨٩
أوقيانوسيا	٠,٦١	٠,٨٤	–
القوقاز ووسط آسيا	–	٠,٩٢	١,٠٦
المناطق المتقدمة النمو	١,١٠	١,٢١	١,٢٩
أقل البلدان نموا	٠,٣٨	٠,٦٠	٠,٦٢
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٧٨
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٢٥	١,٣٤	١,٤٤

(أ) باستخدام نسب الالتحاق الإجمالي.

المؤشر ٣-٢

حصة النساء في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي

(النسبة المئوية من العاملين)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
العالم	٣٥,٣	٣٧,٦	٣٨,٤	٣٩,٦
المناطق النامية	٢٩,١	٣١,٨	٣٢,٦	٣٤,٢
شمال أفريقيا	١٩,٢	١٨,٩	١٨,٦	١٩,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٣,٧	٢٧,٨	٢٩,٧	٣٢,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٨,١	٤١,٩	٤٣,١	٤٤,٢
شرق آسيا	٣٨,١	٣٩,٧	٤٠,٨	٤٢,١
شرق آسيا باستثناء الصين	١٥,٣	١٨,٤	١٨,٠	١٨,٣
جنوب آسيا	١٣,٥	١٧,١	١٨,١	١٩,٥
جنوب آسيا باستثناء الهند	٤٠,١	٤٢,٣	٤٣,٩	٤٥,٠
جنوب شرق آسيا	٣٤,٦	٣٦,٩	٣٦,٨	٣٨,٦
غرب آسيا	١٤,٩	١٦,٩	١٧,٦	١٩,١
أوقيانوسيا	٣٣,١	٣٥,٦	٣٥,٦	٣٧,٢
القوقاز ووسط آسيا	٤٣,١	٤٣,٢	٤٣,٨	٤٣,٩
المناطق المتقدمة النمو	٤٤,٥	٤٦,١	٤٦,٨	٤٧,٧

المؤشر ٣-٣

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية[أ]

(النسبة المئوية في البرلمانات الأحادية المجلس أو مجالس النواب فقط)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٣
العالم	١٢,٨	١٣,٦	١٥,٩	٢٠,٨
المناطق النامية	١١,٩	١٢,٣	١٤,٢	١٩,٥
شمال أفريقيا	٢,٦	٣,٣	٨,٥	١٧,٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٩,٦	١٢,٦	١٤,٢	٢١,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١,٩	١٥,٢	١٩,٠	٢٤,٥
منطقة البحر الكاريبي	٢٢,٢	٢٠,٦	٢٦,٠	٣٠,٣
أمريكا اللاتينية	٨,٧	١٣,٢	١٦,٤	٢٢,٣
شرق آسيا	٢٠,٢	١٩,٩	١٩,٤	١٩,٨
شرق آسيا باستثناء الصين	١٧,٨	١٤,٦	١٧,٢	١٥,٦
جنوب آسيا	٥,٧	٦,٨	٨,٨	١٨,٥
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦,٠	٥,٩	٩,٠	٢٠,٤
جنوب شرق آسيا	١٠,٤	١٢,٣	١٥,٥	١٨,٠
غرب آسيا	٤,٥	٤,٢	٣,٩	١٢,٢
أوقيانوسيا	١,٢	٣,٦	٣,٠	٣,٠
القوقاز ووسط آسيا	-	٧,٠	٩,٩	١٧,٧
المناطق المتقدمة النمو	١٦,١	١٦,٣	١٩,٨	٢٣,٩
أقل البلدان نموا	٨,٧	٩,٩	١٣,٠	٢١,٠
البلدان النامية غير الساحلية	١٤,٢	٧,٨	١٣,٤	٢٣,٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٥,٢	١٤,٠	١٧,٩	٢١,٩

(أ) في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

الهدف ٤
تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية ٤ – ألف
تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥

المؤشر ٤-١

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
العالم	٨٧	٧٣	٥٠
المناطق النامية	٩٧	٨٠	٥٥
شمال أفريقيا	٧٧	٤٥	٢٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٨	١٥٣	١٠٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٣	٣٤	١٨
شرق آسيا	٤٨	٣٥	١٤
شرق آسيا باستثناء الصين	٢٨	٣٠	١٧
جنوب آسيا	١١٦	٨٨	٥٩
جنوب آسيا باستثناء الهند	١١٩	٨٧	٥٨
جنوب شرق آسيا	٦٩	٤٧	٢٨
غرب آسيا	٦٣	٤٢	٣٠
أوقيانوسيا	٧٣	٦١	٤٩
القوقاز ووسط آسيا	٧٦	٦١	٤١
المناطق المتقدمة النمو	١٥	١٠	٦
أقل البلدان نموا	١٧١	١٣٦	٩٥

(أ) وفيات الأطفال قبل بلوغ سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

المؤشر ٤-٢

معدل وفيات الرضّع[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
العالم	٦١	٥١	٣٦
المناطق النامية	٦٧	٥٦	٤٠
شمال أفريقيا	٥٩	٣٧	٢٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠٧	٩٤	٦٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٢	٢٨	١٥
شرق آسيا	٣٨	٢٩	١٢
شرق آسيا باستثناء الصين	١٧	٢٢	١٤
جنوب آسيا	٨٣	٦٥	٤٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	٨٨	٦٦	٤٦
جنوب شرق آسيا	٤٨	٣٥	٢٢
غرب آسيا	٥٠	٣٣	٢٣
أوقيانوسيا	٥٤	٤٧	٣٨
القوقاز ووسط آسيا	٦٢	٥١	٣٥
المناطق المتقدمة النمو	١٢	٨	٥
أقل البلدان نموا	١٠٧	٨٦	٦٣

(أ) وفيات الأطفال قبل بلوغهم سنة واحدة من العمر لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

المؤشر ٤-٣

نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة[أ]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٧٢	٧٢	٨٤
المناطق النامية	٧١	٧٠	٨٣
شمال أفريقيا	٨٤	٩٣	٩٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٦	٥٣	٧٤
أمريكا اللاتينية	٧٧	٩٤	٩٤
منطقة البحر الكاريبي	٦٤	٧٦	٧٦
شرق آسيا	٩٨	٨٤	٩٩

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
جنوب آسيا	٥٧	٥٨	٧٧
جنوب شرق آسيا	٧٠	٨٠	٨٩
غرب آسيا	٧٩	٨٦	٨٦
أوقيانوسيا	٧٠	٦٧	٦٤
القوقاز ووسط آسيا	–	٩٣	٩٥
المناطق المتقدمة النمو	٨٤	٩٢	٩٢

(أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ٢٣ شهرا الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد للحصبة.

الهدف ٥
تحسين الصحة النفاسية

الغاية ٥ – ألف

تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة مابين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥

المؤشر ٥-١

معدل الوفيات النفاسية[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٤٠٠	٣٢٠	٢١٠
المناطق النامية	٤٤٠	٣٥٠	٢٤٠
شمال أفريقيا	٢٣٠	١٢٠	٧٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٥٠	٧٤٠	٥٠٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤٠	١٠٠	٨٠
منطقة البحر الكاريبي	٢٨٠	٢٢٠	١٩٠
أمريكا اللاتينية	١٣٠	٩٦	٧٢
شرق آسيا	١٢٠	٦١	٣٧
شرق آسيا باستثناء الصين	٥٣	٦٤	٤٥
جنوب آسيا	٥٩٠	٤٠٠	٢٢٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥٩٠	٤١٠	٢٤٠
جنوب شرق آسيا	٤١٠	٢٤٠	١٥٠

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
غرب آسيا	١٧٠	١١٠	٧١
أوقيانوسيا	٣٢٠	٢٦٠	٢٠٠
القوقاز ووسط آسيا	٧١	٦٢	٤٦
المناطق المتقدمة النمو	٢٦	١٧	١٦

(أ) الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ.

المؤشر ٥-٢

نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مدربين

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٥٦	٦٠	٦٧
المناطق النامية	٥٥	٥٩	٦٦
شمال أفريقيا	٤٧	٦٩	٨٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٢	٤٤	٤٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[أ]	٧٤	٨٢	٩٠
منطقة البحر الكاريبي	٧٠	٧٠	٧٠
أمريكا اللاتينية	٧٤	٨٣	٩١
شرق آسيا	٩٤	٩٧	١٠٠
جنوب آسيا	٣٠	٣٦	٥٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	١٧	١٨	٤١
جنوب شرق آسيا	٤٢	٦٥	٧٥
غرب آسيا	٥٩	٦٧	٧٤
أوقيانوسيا	–	–	–
القوقاز ووسط آسيا	٩٧	٨٩	٩٧
المناطق المتقدمة النمو	–	–	–
أقل البلدان نموا	٣١	٣٢	٤٦

(أ) تشمل فقط الولادات التي جرت في مؤسسات الرعاية الصحية.

الغاية ٥ – باء
تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر ٥-٣

معدل استخدام وسائل منع الحمل(أ) و (ب)

(النسبة المئوية للنساء اللائي يستخدمن أية وسيلة من وسائل منع الحمل بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة المتزوجات أو المرتبطات)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٥٥,٠	٦١,٣	٦٣,٢
المناطق النامية	٥١,٦	٥٩,٥	٦٢,١
شمال أفريقيا	٤٣,٣	٥٧,٧	٦٢,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٢,٤	١٨,٥	٢٥,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦١,٠	٦٩,٨	٧٢,٨
منطقة البحر الكاريبي	٥٤,٠	٥٨,٧	٦٠,٧
أمريكا اللاتينية	٦١,٧	٧٠,٧	٧٣,٧
شرق آسيا	٧٨,٢	٨٥,٦	٨٣,٦
شرق آسيا باستثناء الصين	٧٢,٥	٧٦,٠	٧٥,٠
جنوب آسيا	٣٩,٠	٤٨,٢	٥٦,٢
جنوب آسيا باستثناء الهند	٣٠,٩	٤٦,٠	٥١,٩
جنوب شرق آسيا	٤٨,٣	٥٧,٢	٦٢,٩
غرب آسيا	٤٣,٥	٥٠,٩	٥٧,٨
أوقيانوسيا	٢٨,٣	٣١,٦	٣٦,٩
القوقاز ووسط آسيا	٤٩,١	٥٧,٩	٥٨,٣
المناطق المتقدمة النمو	٦٨,٤	٦٩,٩	٧٠,١
أقل البلدان نموا	١٥,٩	٢٦,٣	٣٥,٩
البلدان النامية غير الساحلية	٢١,٩	٢٨,٦	٣٧,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٤٩,٦	٥٣,١	٥٥,٢

(أ) تستند المتوسطات إلى البيانات المتوافرة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ب) تستخدم البيانات المتوافرة قبل عام ١٩٩٠ في تقدير المتوسطات الإقليمية.

المؤشر ٥-٤

معدل الولادات لدى المراهقات(أ) و (ب)

(عدد الولادات الحية لكل ١ ٠٠٠ من المراهقات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ١٩ سنة)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٥٩,٣	٥١,٠	٤٨,٦
المناطق النامية	٦٤,٣	٥٥,٣	٥٢,٤
شمال أفريقيا	٤٣,١	٣٣,٢	٢٩,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٢٥,٤	١٢١,٧	١١٧,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٠,٦	٨٧,٥	٧٨,٩
منطقة البحر الكاريبي	٧٩,٨	٧٧,٨	٦٨,٤
أمريكا اللاتينية	٩١,٥	٨٨,٢	٧٩,٧
شرق آسيا	١٥,٣	٥,٨	٦,٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٤,١	٣,٢	٢,٣
جنوب آسيا	٨٨,٤	٥٨,٥	٤٥,٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	١٢٠,٨	٧٥,٧	٦٢,٠
جنوب شرق آسيا	٥٣,٧	٤٠,٤	٤٣,٢
غرب آسيا	٦٢,٨	٥٠,٥	٤٨,٤
أوقيانوسيا	٨٤,٠	٦٤,٥	٦٢,٢
القوقاز ووسط آسيا	٤٤,٤	٢٨,٣	٣٢,٢
المناطق المتقدمة النمو	٣٣,٨	٢٥,٦	٢١,٧
أقل البلدان نموا	١٣٣,٢	١١٩,٨	١١٤,٩
البلدان النامية غير الساحلية	١٠٧,٨	١٠٦,٥	٩٧,٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧٧,٢	٧٢,١	٦٣,٦

(أ) تستند المتوسطات إلى البيانات المتوافرة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ب) تستخدم البيانات المتوافرة قبل عام ١٩٩٠ في تقدير المتوسطات الإقليمية.

المؤشر ٥-٥

تغطية الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)

(أ) زيارة واحدة على الأقل[أ]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٦٣	٧١	٨١
المناطق النامية	٦٣	٧١	٨١
شمال أفريقيا	٥٠	٦٣	٧٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٩	٧٢	٧٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٤	٩٠	٩٦
منطقة البحر الكاريبي	٨٥	٨٨	٩٢
أمريكا اللاتينية	٧٣	٩٠	٩٦
شرق آسيا	٧٠	٨٩	٩٤
جنوب آسيا	٥٣	٥٤	٧١
جنوب آسيا باستثناء الهند	٢٧	٣١	٦٠
جنوب شرق آسيا	٧٩	٩٠	٩٣
غرب آسيا	٥٤	٦٣	٧٧
أوقيانوسيا	–	–	–
القوقاز ووسط آسيا	–	–	–
أقل البلدان نموا	٤٩	٥٦	٧٦

المناطق دون الإقليمية في أفريقيا[ب]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
وسط أفريقيا	٧٧	٧٣	٨٢
شرق أفريقيا	–	–	٩١
شمال أفريقيا	٥٠	٦٣	٧٩
الجنوب الأفريقي	٩٠	٩١	٩٥
غرب أفريقيا	٥٩	٦٦	٦٨

(ب) أربع زيارات على الأقل[أ]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	–	٤٤	٥١
المناطق النامية	٣٧	٤٤	٥١
شمال أفريقيا	٢٣	٣٧	٦٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٢	٤٩	٤٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٩	٨١	٨٨
منطقة البحر الكاريبي	٥٩	٦٦	٧٢
أمريكا اللاتينية	٦٩	٨٢	٨٩
شرق آسيا	–	–	–
جنوب آسيا	٢٤	٢٧	٣٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	–	–	–
جنوب شرق آسيا	٤٥	٦٩	٧٧
غرب آسيا	–	–	–
أوقيانوسيا	–	–	–
القوقاز ووسط آسيا	–	–	–

(أ) تعرف بأنها النسبة المئوية للنساء (اللائي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة) ممن تلقين رعاية سابقة للولادة أثناء الحمل تحت إشراف أخصائيين صحيين مدربين.

(ب) استنادا إلى التصنيف دون الإقليمي المعتمد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

المؤشر ٥-٦

الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة[أ] و [ب]

(النسبة المئوية للنساء اللائي لم تلب احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة المتزوجات أو المرتبطات)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	١٥,٣	١٢,٩	١٢,٣
المناطق النامية	١٦,٦	١٣,٥	١٢,٧
شمال أفريقيا	٢٢,٦	١٤,٠	١٢,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٧,٤	٢٦,٦	٢٥,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧,٢	١٢,٨	١٠,٤

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
منطقة البحر الكاريبي	١٩,٣	١٨,٥	١٧,٥
أمريكا اللاتينية	١٧,٠	١٢,٣	٩,٩
شرق آسيا	٥,٦	٣,١	٣,٧
جنوب آسيا	٢١,٥	١٧,٧	١٥,٢
جنوب آسيا باستثناء الهند	٢٥,٥	٢٠,٧	١٨,١
جنوب شرق آسيا	١٨,٨	١٥,٦	١٢,٨
غرب آسيا	٢١,٩	١٩,٦	١٦,٠
أوقيانوسيا	٢٧,٧	٢٧,٠	٢٥,٣
القوقاز ووسط آسيا	١٨,٦	١٤,٤	١٤,١
المناطق المتقدمة النمو	١٠,٥	٩,٩	٩,٩
أقل البلدان نموا	٢٨,٧	٢٦,٧	٢٣,٦
البلدان النامية غير الساحلية	٢٦,٨	٢٦,٣	٢٣,٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٠,١	١٩,٦	١٨,٨

(أ) تستند المتوسطات إلى البيانات المتوافرة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

(ب) تستخدم البيانات المتوافرة قبل عام ١٩٩٠ في تقدير المتوسطات الإقليمية.

الهدف ٦

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى

الهدف ٦ – ألف

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر ٦-١

(أ) **معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية**[أ، ب]

(عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في السنة لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ عاماً)

	٢٠٠١	٢٠١١
العالم	٠,٠٨ (٠,٠٧ : ٠,٠٨)	٠،٠٦ (٠,٠٥ : ٠,٠٧)
المناطق النامية	٠,٠٩ (٠,٠٨ : ٠,١٠)	٠,٠٦ (٠,٠٦ : ٠,٠٧)
شمال أفريقيا	٠,٠١ (٠,٠٠ : ٠,٠١)	٠,٠١ (٠,٠١ : ٠,٠١)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٦١ (٠,٥٧ : ٠,٦٥)	٠,٣٧ (٠,٣٣ : ٠,٤١)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٠٤ (٠,٠٣ : ٠,٠٥)	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)
منطقة البحر الكاريبي	٠,١١ (٠,٠٩ : ٠,١٢)	٠,٠٦ (٠,٠٤ : ٠,٠٧)
أمريكا اللاتينية	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)
شرق آسيا	٠,٠١ (٠,٠١ : ٠,٠١)	٠,٠١ (٠,٠٠ : ٠,٠٢)
جنوب آسيا	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)	٠,٠٢ (٠,٠١ : ٠,٠٣)
جنوب شرق آسيا (بما في ذلك أوقيانوسيا)	٠,٠٣ (٠,٠٣ : ٠,٠٤)	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)
غرب آسيا	٠,٠١ (٠,٠٠ : ٠,٠١)	٠,٠١ (٠,٠٠ : ٠,٠١)
القوقاز وآسيا الوسطى	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)	٠,٠٦ (٠,٠٣ : ٠,١١)
المناطق المتقدمة النمو	٠,٠٣ (٠,٠٣ : ٠,٠٤)	٠,٠٣ (٠,٠٢ : ٠,٠٤)
المناطق الأفريقية دون الإقليمية[ج]		
أفريقيا الوسطى	٠,٥٥ (٠,٥٠ : ٠,٦١)	٠,٣٣ (٠,٢٨ : ٠,٣٩)
شرق أفريقيا	٠,٣٧ (٠,٣٤ : ٠,٣٩)	٠,٢٦ (٠,٢٤ : ٠,٢٩)

	٢٠٠١	٢٠١١
شمال أفريقيا	٠,٠١ (٠,٠١ : ٠,٠٢)	٠,٠٢ (٠,٠١ : ٠,٠٢)
الجنوب الأفريقي	١,٩١ (١,٧٨ : ٢,٠٥)	١,٠٢ (٠,٩٣ : ١,١٣)
غرب أفريقيا	٠,٣٣ (٠,٣٠ : ٠,٣٨)	٠,٢٤ (٠,١٩ : ٠,٢٨)

(أ) اختير ''معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة'' باعتباره مؤشراً بديلاً عن معدل الإصابة عند وضع مؤشرات إعلان الألفية. غير أن تقديرات معدل الإصابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ سنة هي تقديرات تتوافر الآن فيما يتعلق بجميع المناطق ومن ٦٠ بلداً. لهذا، تعرض هنا البيانات المتعلقة بمعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مع البيانات المتعلقة بانتشار الفيروس لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ سنة.

(ب) الحدان الأدنى والأعلى يردان بين قوسين.

(ج) استنادا إلى تصنيف المناطق دون الإقليمية المعتمد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ب) انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة[أ]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠		٢٠٠١		٢٠١١	
	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥ إلى ٤٩ سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥إلى ٤٩ سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥إلى ٤٩ سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)
العالم	٠,٣	٤٣	٠,٨	٤٩	٠,٨	٤٩
المناطق النامية	٠,٣	٤٨	٠,٩	٥١	٠,٨	٥٢
شمال أفريقيا	<٠,١	٤٩	<٠,١	٣٣	٠,١	٣٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٤	٥٣	٥,٦	٥٧	٤,٦	٥٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٣	٣٤	٠,٥	٣٥	٠,٤	٣٥
مناطق البحر الكاريبي	٠,٩	٤٨	١,٢	٥٣	١,٠	٥٢
أمريكا اللاتينية	٠,٢	٣١	٠,٤	٣١	٠,٤	٣٢
شرق آسيا	<٠,١	٢٤	<٠,١	٢٧	٠,١	٢٨
شرق آسيا باستثناء الصين	<٠,١	٢٦	<٠,١	٢٨	<٠,١	٢٩
جنوب آسيا	<٠,١	٢٨	٠,٣	٣٥	٠,٢	٣٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	<٠,١	٣٥	<٠,١	١٧	٠,١	١٩
جنوب شرق آسيا (بما في ذلك أوقيانوسيا)	٠,٢	١٥	٠,٤	٣٠	٠,٤	٣٣

	١٩٩٠		٢٠٠١		٢٠١١	
	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥ إلى ٤٩سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥إلى ٤٩ سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (من ١٥إلى ٤٩ سنة)	المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (في سن ١٥ أو أكبر)
غرب آسيا	<٠,١	٣٩	<٠,١	٣٣	<٠,١	٤١
أوقيانوسيا	٠,٢	٣٢	٠,٧	٤٦	٠,٦	٤٨
القوقاز ووسط آسيا	<٠,١	١٤	٠,١	١٦	٠,٣	٢٠
المناطق المتقدمة النمو	٠,٢	١٦	٠,٤	٢٤	٠,٥	٢٦
أقل البلدان نموا	١,٦	٥٢	٢,٣	٥٧	١,٩	٥٨
البلدان النامية غير الساحلية	٢,٩	٥٣	٤,٠	٥٧	٢,٨	٥٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٧	٤٨	١,٠	٥٢	٠,٩	٥٢

(أ) لا تتوفر بيانات تشير إلى الاتجاهات فيما يتعلق بالمؤشر الحالي ٦-١ ''انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة'' إلا في ٣٥ بلداً، وكلها تقريباً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثم فهي ليست معروضة هنا.

المؤشر ٦-٢

استخدام الرفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية[أ]، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٧	٣٤,١	٢١	٥٤,٧
أوقيانوسيا	–	–	٤	٢٥,٦
جنوب آسيا	٢	٢٢,٢	٢	٣٧,٢
القوقاز ووسط آسيا	–	–	١	٧٦,٢

(أ) النسبة المئوية للشابات والشبان ممن تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة الذين أفادوا بأنهم استعملوا الرفالات أثناء اتصال جنسي مع شريك جنسي غير منتظم (خارج إطار الزواج أو المعاشرة) أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية، بين من كان لديهم شريك من هذا النوع أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية.

(ب) حسبت البيانات بناء على آخر دراسات استقصائية أجريت خلال الفترة المحددة.

المؤشر ٦-٣

نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ممن كانت لديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[أ] في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن لديهم معرفة شاملة	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن لديهم معرفة شاملة
العالم	٧٧	٢١,٣	٥٩	٣٢,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٢	٢٨,٢	٢٧	٣٧,٠
جنوب آسيا	٦	١٧,٢	٣	٣٣,٧
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥	٨,٨	٢	–
جنوب شرق آسيا	٦	٢٣,١	٤	٢٤,٣

(أ) النسبة المئوية للشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة ممن يتعرفون على الطريقتين الرئيسيتين لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي (وهما استخدام الرفالات والاقتصار على شريك واحد مخلص غير مصاب)، ويرفضون تصوّرين خاطئين شائعين على الصعيد المحلي، ويعرفون أن فيروس الإيدز يمكن أن ينتقل إليهم من شخص يبدو بصحة جيدة.

(ب) حسبت البيانات استنادا إلى أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجريت خلال الفترة المحددة.

المؤشر ٦-٤

نسبة الانتظام في المدارس لدى اليتامى الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة إلى غير اليتامى في نفس الفئة العمرية[أ] في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢[ب]

	عدد البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات	نسبة الانتظام في الدراسة لدى اليتامى إلى غير اليتامى
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١	٠,٩٥
جنوب آسيا	٢	٠,٧٢

(أ) نسبة معدل الانتظام الحالي في المدارس لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة الذين توفي آباؤهم وأمهاتهم البيولوجيون إلى معدل الانتظام الحالي في المدارس لدى الأطفال ممن ينتمون إلى نفس الفئة العمرية الذين لا يزال آباؤهم وأمهاتهم على قيد الحياة ويعيشون حاليا مع واحد على الأقل من آبائهم البيولوجيين.

(ب) حسبت البيانات استنادا إلى أحدث الدراسات الاستقصائية التي أُجريت أثناء الفترة المحددة.

الغاية ٦ – باء

تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع مَن يحتاجونه

المؤشر ٦-٥

نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مرحلة متقدمة وبإمكانهم الحصول على العقاقير المضادة للرتروفيروسات[أ]

(النسبة المئوية)

	٢٠١٠	٢٠١١
العالم[ب]	٤٧	٥٤
المناطق النامية	٤٧	٥٥
شمال أفريقيا	٣١	٣٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٨	٥٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٤	٦٨
منطقة البحر الكاريبي	٥٩	٦٧
أمريكا اللاتينية	٦٤	٦٨
شرق آسيا	٢٨	٣٨
شرق آسيا باستثناء الصين	٤	٥
جنوب آسيا	٣٢	٤١
جنوب آسيا باستثناء الهند	١١	١٤
جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا	٥٣	٥٦
غرب آسيا	٢٠	٢٠
القوقاز ووسط آسيا	١٥	١٩
أقل البلدان نموا	٤٦	٥٢
البلدان النامية غير الساحلية	٥٥	٦٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٥٧	٧٠

(أ) نسبة العلاج بمضادات الرتروفيروسات لدى الأشخاص الذين يقل عدد الخلايا CD4 لديهم عن ٣٥٠ خلية/ملم.

(ب) لا يشمل سوى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما يحددها البنك الدولي.

الغاية ٦ – جيم

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر ٦-٦

معدلات حالات الإصابة بالملاريا والوفيات المرتبطة بها[أ]

(أ) **الإصابة**

(عدد الحالات الجديدة لكل ١ ٠٠٠ فرد من السكان)

	٢٠١٠
شمال أفريقيا	–
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٦٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥
شرق آسيا	صفر
جنوب آسيا	٣٣
جنوب شرق آسيا	٣٦
غرب آسيا	٢٤
أوقيانوسيا	١٧٨
القوقاز ووسط آسيا	صفر
أقل البلدان نموا	٢١٤
البلدان النامية غير الساحلية	٢١٨
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٩٦

(ب) **الوفيات**

(عدد الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد من السكان)[أ]

	٢٠١٠
شمال أفريقيا	–
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢
شرق آسيا	صفر

	٢٠١٠
جنوب آسيا	٤
جنوب شرق آسيا	٦
غرب آسيا	٧
أوقيانوسيا	٤٣
القوقاز ووسط آسيا	صفر
أقل البلدان نموا	٦٧
البلدان النامية غير الساحلية	٦٩
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٦

(أ) للسكان المعرضين لخطر الإصابة بالملاريا في البلدان الموبوءة بها.

المؤشر ٦-٧

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين كانوا ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢[أ]

(أ) المجموع[ب]

(النسبة المئوية)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٩ بلداً)	٣٧[أ]

(ب) حسب مكان الإقامة[ب]

(النسبة المئوية)

	الحضر	الريف
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٤ بلداً)	٣٦	٤١

(أ) حسبت البيانات استنادا إلى أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجريت أثناء الفترة المحددة.

(ب) تشمل الحسابات البيانات المتوافرة في آذار/مارس ٢٠١٣.

المؤشر ٦-٨

نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالحمى الذين يعالجون بالعقاقير المناسبة المضادة للملاريا، الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢[أ]

(أ) **المجموع**[ب]

(النسبة المئوية)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٥ بلداً)	٣٧

(ب) حسب مكان الإقامة[ب]

(النسبة المئوية)

	الحضر	الريف
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٥ بلداً)	٤٨	٣٩

(أ) حسبت البيانات استنادا إلى أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجريت أثناء الفترة المحددة.

(ب) تشمل الحسابات البيانات المتوافرة في آذار/مارس ٢٠١٣.

المؤشر ٦-٩

معدلات حالات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به[أ]

(أ) **الإصابة**

(عدد حالات الإصابة الجديدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية)

	١٩٩٠		٢٠٠٢		٢٠١١	
العالم	١٤٧	(١٣٥:١٥٩)	١٤٨	(١٣٩:١٥٦)	١٢٥	(١٢٠:١٣٠)
المناطق النامية	١٧٩	(١٦٥:١٩٤)	١٧٤	(١٦٤:١٨٤)	١٤٧	(١٤١:١٥٣)
شمال أفريقيا	٦٤	(٥٥:٧٣)	٥٥	(٤٩:٦١)	٥١	(٤٥:٥٧)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٥١	(١٩٦:٣٠٦)	٣٢٢	(٢٦٨:٣٧٦)	٢٦٤	(٢٤٥:٢٨٤)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٠	(٧٦:١٠٣)	٥٧	(٥٣:٦١)	٤٣	(٤٠:٤٥)
منطقة البحر الكاريبي	٩٤	(٦٨:١٢٠)	٩١	(٧٩:١٠٤)	٧٥	(٦٤:٨٥)
أمريكا اللاتينية	٨٩	(٧٥:١٠٤)	٥٤	(٥٠:٥٩)	٤٠	(٣٧:٤٣)

	١٩٩٠		٢٠٠٢		٢٠١١	
شرق آسيا	١٥٧	(١٨٨:١٢٥)	١٠٥	(١١٩:٩٢)	٨١	(٩٠:٧٢)
جنوب آسيا	٢٠٧	(٢٣٦:١٧٨)	٢٠٦	(٢٢٣:١٨٩)	١٨١	(١٩٥:١٦٧)
جنوب شرق آسيا	٢٤٦	(٢٨٢:٢٠٩)	٢٣٨	(٢٦٠:٢١٦)	٢١٠	(٢٢٨:١٩٢)
غرب آسيا	٥٣	(٥٩:٤٦)	٣٨	(٤١:٣٥)	٢٦	(٣٤:٢٥)
أوقيانوسيا	٢٤٥	(٣١٨:١٧١)	٢٦٥	(٣٥٣:١٧٨)	٢٦١	(٣٤٩:١٧٣)
القوقاز ووسط آسيا	١٣٢	(١٤٢:١٢٢)	٢٩١	(٣١٥:٢٦٧)	١١٦	(١٢٥:١٠٧)
المناطق المتقدمة النمو	٢٩	(٣١:٢٨)	٣٨	(٤٠:٣٥)	٢٥	(٢٧:٢٣)
أقل البلدان نموا	٢٨٨	(٣٢١:٢٥٦)	٢٨١	(٣٠٤:٢٥٨)	٢٣٥	(٢٤٨:٢٢٢)
البلدان النامية غير الساحلية	٢٦٩	(٣٠٩:٢٣٠)	٣١٤	(٣٥٢:٢٧٦)	١٩٧	(٢١٢:١٨١)
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١١٣	(١٣٤:٩٢)	١٢١	(١٣٧:١٠٥)	١١٢	(١٢٧:٩٦)

(ب) الانتشار

(عدد حالات الإصابة الراهنة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية)

	١٩٩٠		٢٠٠٢		٢٠١١	
العالم	٢٦٨	(٢٩٤:٢٤٣)	٢٤٦	(٢٧١:٢٢٣)	١٧٠	(١٩٢:١٥٠)
المناطق النامية	٣٣٠	(٣٦٢:٢٩٩)	٢٩٢	(٣٢٠:٢٦٤)	٢٠١	(٢٢٥:١٧٦)
شمال أفريقيا	١١١	(١٥٦:٦٦)	٧٨	(١٠٩:٤٧)	٧٤	(١٠٣:٤٤)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٨٨	(٥٢٨:٢٤٩)	٣٨٠	(٤٩٠:٢٧٠)	٢٩٨	(٣٤٨:٢٤٩)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤٧	(١٩٢:١٠٢)	٧٧	(٩٦:٥٨)	٥٤	(٦٨:٤٠)
منطقة البحر الكاريبي	١٥٦	(٢٣٢:٨٠)	١٢٩	(١٨٥:٧٢)	١٠١	(١٤٧:٥٦)
أمريكا اللاتينية	١٤٦	(١٩٥:٩٨)	٧٣	(٩٣:٥٣)	٥٠	(٦٥:٣٦)
شرق آسيا	٢٢٦	(٢٤٣:٢٠٩)	١٦٨	(١٩٠:١٤٦)	١١٥	(١٢٩:١٠٠)
جنوب آسيا	٤٥١	(٥١٦:٣٨٥)	٤٠٧	(٤٦٩:٣٤٤)	٢٦٤	(٣٣٤:١٩٤)
جنوب شرق آسيا	٥٤٨	(٦٩٦:٤٠١)	٤٧٧	(٥٩٧:٣٥٧)	٣٢٩	(٤٠٨:٢٤٩)
غرب آسيا	٧٤	(١٠٣:٤٦)	٥٢	(٦٨:٣٥)	٣٤	(٤٤:٢٤)
أوقيانوسيا	٥١٨	(٨٤٣:١٩٢)	٤٠٨	(٦٨٧:١٢٨)	٤٠١	(٦٨٧:١١٦)
القوقاز ووسط آسيا	٢٦٥	(٣٤٥:١٨٥)	٥٨٥	(٧٦٢:٤٠٧)	١٨٠	(٢٣٢:١٢٨)
المناطق المتقدمة النمو	٤٢	(٥٢:٣٣)	٥٤	(٧١:٣٧)	٣٢	(٤٢:٢١)
أقل البلدان نموا	٥١٤	(٦٢١:٤٠٦)	٤٣٠	(٥٠٣:٣٥٧)	٣٣٢	(٣٨٦:٢٧٨)

	١٩٩٠		٢٠٠٢		٢٠١١	
البلدان النامية غير الساحلية	٣٦٠	(٤١٤:٣٠٥)	٣٩٤	(٤٤٩:٣٣٩)	٢٦٨	(٣٢١:٢١٥)
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٠٠	(٢٧٠:١٣١)	١٧٧	(٢٣٤:١٢٠)	١٥٨	(٢١٣:١٠٣)

(ج) الوفيات

(عدد حالات الإصابة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

	١٩٩٠		٢٠٠٢		٢٠١١	
العالم	٢٤	(٢٨:٢٠)	٢١	(٢٥:١٨)	١٤	(١٧:١٢)
المناطق النامية	٣٠	(٣٥:٢٥)	٢٥	(٣٠:٢١)	١٧	(١٩:١٤)
شمال أفريقيا	٩	(١٦:٢,٢)	٦,٢	(١٠:٢,١)	٥,٢	(٨,٥:٢)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٢	(٥٧:٢٨)	٣٧	(٤٩:٢٥)	٢٧	(٣٢:٢١)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٩	(١١:٧,٢)	٥	(٥,٦:٤,٣)	٣,٤	(٣,٩:٢,٩)
منطقة البحر الكاريبي	١٠	(١٦:٤)	١٢	(١٩:٥,٢)	٩	(١٤:٤,١)
أمريكا اللاتينية	٨,٨	(١١:٧)	٤,٤	(٤,٩:٤)	٣	(٣,٤:٢,٦)
شرق آسيا	١٨	(٢٠:١٦)	٧,٣	(٨,٥:٦,١)	٣,٦	(٣,٩:٣,٣)
جنوب آسيا	٤٢	(٥٥:٢٨)	٤١	(٥٣:٢٨)	٢٦	(٣٤:١٨)
جنوب شرق آسيا	٥٤	(٧٣:٣٤)	٤٥	(٦١:٢٩)	٢٨	(٣٧:٢٠)
غرب آسيا	٨	(١٢:٤,٢)	٤,٣	(٥,٩:٢,٧)	٢,١	(٣,١:١,٢)
أوقيانوسيا	٥٨	(١٠٢:١٥)	٣٩	(٦٩:٩,١)	٣٩	(٦٩:٧,٩)
القوقاز ووسط آسيا	٨,١	(٨,٧:٧,٦)	٢٠	(٢٢:١٩)	٨,٩	(٩,٦:٨,٢)
المناطق المتقدمة النمو	٣	(٣:٣)	٤,٧	(٤,٨:٤,٧)	٣,٢	(٣,٢:٣,٢)
أقل البلدان نموا	٥٨	(٧٢:٤٣)	٤٥	(٥٥:٣٤)	٣٢	(٣٩:٢٥)
البلدان النامية غير الساحلية	٣٢	(٣٩:٢٦)	٢٩	(٣٤:٢٤)	١٨	(٢١:١٥)
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٧	(٢٤:٩,٣)	١٧	(٢٣:١٠)	١٥	(٢٠:٨,٧)

(أ) الحدّان الأدنى والأعلى يردان بين قوسين.

المؤشر ٦-١٠

نسبة حالات السُل التي كُشفت وعولجت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(أ) الحالات الجديدة التي كُشفت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(معدل الكشف عن الحالات الإيجابية بأخذ عينة في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة: بالنسبة المئوية)[أ]

	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١١	
العالم	٤٨	(٥٢:٤٥)	٤١	(٤٤:٣٩)	٦٧	(٦٩:٦٤)
المناطق النامية	٤٧	(٥١:٤٣)	٤٠	(٤٢:٣٧)	٦٦	(٦٩:٦٣)
شمال أفريقيا	٥٧	(٦٧:٥٠)	٧٥	(٨٤:٦٨)	٧٤	(٨٤:٦٦)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٢	(٤٠:٢٦)	٣٩	(٤٧:٣٣)	٦٠	(٦٥:٥٦)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥١	(٦١:٤٤)	٦٩	(٧٥:٦٤)	٨١	(٨٧:٧٦)
منطقة البحر الكاريبي	١١	(١٦:٩)	٥١	(٥٩:٤٥)	٦٥	(٧٥:٥٧)
أمريكا اللاتينية	٥٥	(٦٦:٤٧)	٧١	(٧٨:٦٦)	٨٣	(٩٠:٧٨)
شرق آسيا	٢٣	(٢٩:٢٠)	٣٤	(٤٠:٣٠)	٩٠	(١٠٠:٨١)
جنوب آسيا	٧١	(٨٢:٦٢)	٤٢	(٤٥:٣٩)	٥٨	(٦٣:٥٤)
جنوب شرق آسيا	٤٨	(٥٦:٤٢)	٣٢	(٣٥:٢٩)	٧٠	(٧٧:٦٥)
غرب آسيا	٨٠	(٩٢:٧٢)	٧٧	(٨٣:٧١)	٧٦	(٨٢:٧٢)
أوقيانوسيا	٢٥	(٣٦:٢٠)	٥٦	(٨٢:٤٢)	٦٢	(٩٤:٤٧)
القوقاز ووسط آسيا	٣٧	(٤٠:٣٤)	٢٩	(٣١:٢٧)	٦٣	(٦٨:٥٨)
المناطق المتقدمة النمو	٧٨	(٨٢:٧٥)	٧٧	(٨٣:٧٢)	٨٤	(٩٠:٧٨)
أقل البلدان نموا	٢٤	(٢٧:٢١)	٣٣	(٣٦:٣١)	٥٧	(٦١:٥٤)
البلدان النامية غير الساحلية	٣٤	(٣٩:٢٩)	٣٧	(٤٢:٣٣)	٦٣	(٦٩:٥٩)
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١	(٢٦:١٨)	٥٣	(٦٢:٤٧)	٦٥	(٧٦:٥٧)

(ب) المرضى الذين عولجوا بنجاح في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(النسبة المئوية)

	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٧٥	٦٩	٨٧
المناطق النامية	٧٥	٦٩	٨٧
شمال أفريقيا	٨٠	٨٨	٨٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٠	٧١	٨٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٥	٧٦	٧٦
منطقة البحر الكاريبي	٧٤	٧٢	٨٢
أمريكا اللاتينية	٦٥	٧٧	٧٥
شرق آسيا	٨٨	٩٢	٩٥
جنوب آسيا	٧٤	٤٢	٨٩
جنوب شرق آسيا	٨٢	٨٦	٩٠
غرب آسيا	٧٢	٧٧	٨٥
أوقيانوسيا	٦١	٧٦	٦٣
القوقاز ووسط آسيا	٧٣b	٧٩	٧٤
المناطق المتقدمة النمو	٦٨	٦٦	٦٣
أقل البلدان نموا	٦٦	٧٧	٨٥
البلدان النامية غير الساحلية	٥٧	٧٥	٨٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٧	٧٣	٧٨

(أ) الحدان الأدنى والأعلى يردان بين قوسين.

(ب) يشير الرقم إلى بيانات عام ١٩٩٦.

الهدف ٧
كفالة الاستدامة البيئية

الغاية ٧ – ألف
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

المؤشر ٧-١

نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٣٢,٠	٣١,٤	٣١,٠
المناطق النامية	٢٩,٤	٢٨,٢	٢٧,٦
شمال أفريقيا	١,٤	١,٤	١,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١,٢	٢٩,٥	٢٨,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٢,٠	٤٩,٦	٤٧,٤
منطقة البحر الكاريبي	٢٥,٨	٢٨,١	٣٠,٣
أمريكا اللاتينية	٥٢,٣	٤٩,٩	٤٧,٦
شرق آسيا	١٦,٤	١٨,٠	٢٠,٥
شرق آسيا باستثناء الصين	١٥,٢	١٤,٠	١٢,٨
جنوب آسيا	١٤,١	١٤,١	١٤,٥
جنوب آسيا باستثناء الهند	٧,٨	٧,٣	٧,١
جنوب شرق آسيا	٥٦,٩	٥١,٣	٤٩,٣
غرب آسيا	٢,٨	٢,٩	٣,٣
أوقيانوسيا	٦٧,٥	٦٥,١	٦٢,٥
القوقاز ووسط آسيا	٣,٩	٣,٩	٣,٩
المناطق المتقدمة النمو	٣٦,٣	٣٦,٦	٣٦,٧
أقل البلدان نموا	٣٢,٧	٣١,٠	٢٩,٦
البلدان النامية غير الساحلية	١٩,٣	١٨,٢	١٧,١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٤,٦	٦٣,٧	٦٢,٧

المؤشر ٧-٢

مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد منها ومقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية

(أ) المجموع[أ]

(بملايين الأطنان)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
العالم	٢١ ٥٥٠	٢٣ ٨٤١	٢٧ ٨٥٢	٣١ ٣٨٧
المناطق النامية	٦ ٧٢٧٩	٩٣٦	١٣ ٥٢٥	١٧ ٧٩١
شمال أفريقيا	٢٢٩	٣٣٠	٣٩٥	٤٦٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٦٢	٥٥٤	٦٣٥	٧١١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٠٠٦١	٣٣٠	١ ٤٩١	١ ٧٠١
منطقة البحر الكاريبي	٨٤	٩٩	١٠٥	١٣٧
أمريكا اللاتينية	٩٢٢	١ ٢٣١	١ ٣٨٦	١ ٥٦٤
شرق آسيا	٢ ٩٩١٣	٩٧٩	٦ ٣٨٧	٨ ٩٧٥
شرق آسيا باستثناء الصين	٥٣١	٥٧٤	٥٩٧	٦٨٨
جنوب آسيا	٩٩٣	١ ٧٠٩	٢ ٠٧٢	٢ ٨٢٤
جنوب آسيا باستثناء الهند	٣٠٣	٥٢٢	٦٦١	٨١٥
جنوب شرق آسيا	٤٢٣	٧٧٤	١ ٠٠٠	١ ٢١٦
غرب آسيا	٦١٥	٩٢٦	١ ١٤٩	١ ٤١٨
أوقيانوسيا	٦	٧	١١	١١
القوقاز ووسط آسيا[ب]	صفر	٣٢٧	٣٨٦	٤٧٢
المناطق المتقدمة النمو	١٤ ٨٢٤	١٣ ٩٠٤	١٤ ٣٢٧	١٣ ٥٩٦
أقل البلدان نموا	٦١	١١١	١٥٧	٢١٣
البلدان النامية غير الساحلية	٥٠	٣٩٨	٤٥٨	٥٦٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٣٩	١٦٠	١٥١	١٦٨
بلدان المرفق الأول[ج] و[د] و[هـ]	١٤ ٩٨٦	١٤ ٤٣٦	١٤ ٩١٧	١٤ ١٥٨

(ب) نصيب الفرد

(بالأطنان)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
العالم	٤,٠٨	٣,٩١	٤,٣٠	٤,٥٧
المناطق النامية	١,٦٦	٢,٠٣	٢,٥٧	٣,١٦
شمال أفريقيا	١,٩١	٢,٣٣	٢,٥٧	٢,٨٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٩١	٠,٨٣	٠,٨٤	٠,٨٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٢٩	٢,٥٧	٢,٧٠	٢,٩٠
منطقة البحر الكاريبي	٢,٧٦	٢,٨٧	٢,٨٨	٣,٦٣
أمريكا اللاتينية	٢,٢٦	٢,٥٥	٢,٦٨	٢,٨٥
شرق آسيا	٢,٤٦	٢,٩٥	٤,٦٠	٦,٣٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٧,٤٢	٧,٣١	٧,٤٠	٨,٣٠
جنوب آسيا	٠,٨٣	١,١٧	١,٣١	١,٦٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٩٤	١,٢٨	١,٤٩	١,٧٠
جنوب شرق آسيا	٠,٩٥	١,٤٨	١,٧٩	٢,٠٥
غرب آسيا	٤,٨٥	٥,٧٣	٦,٣٢	٦,٨٥
أوقيانوسيا	١,٠٠	٠,٩٦	١,٢٥	١,٠٩
القوقاز ووسط آسيا[ب]	٧,٣٣	٤,٥٩	٥,٢٥	٦,١٠
المناطق المتقدمة النمو	١٢,٣٧	١١,٦٧	١١,٧٩	١٠,٩٠
أقل البلدان نموا	٠,١٢	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٦
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٢٦	١,٢١	١,٢٥	١,٣٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣,٢٠	٣,١٥	٢,٧٤	٢,٨٥
بلدان المرفق الأول[ج] و [د] و [هـ]	١٢,٧٦	١١,٧٥	١١,٨٨	١١,٠٢

(ج) مقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية)

(بالكيلوغرامات)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
العالم	٠,٦٠	٠,٥٠	٠,٤٩	٠,٤٧
المناطق النامية	٠,٦٣	٠,٥٩	٠,٦١	٠,٥٨
شمال أفريقيا	٠,٤٣	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٤٧	٠,٤١

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٨
منطقة البحر الكاريبي	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٥٥
أمريكا اللاتينية	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٢٧
شرق آسيا	١,٤٥	٠,٨٧	٠,٩٤	٠,٨٣
شرق آسيا باستثناء الصين	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٣٨	٠,٣٧
جنوب آسيا	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٤٩
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٣٠
جنوب شرق آسيا	٠,٤١	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٤
غرب آسيا	٠,٤٩	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٧
أوقيانوسيا	٠,٢٩	٠,٢٦	٠,٣٧	٠,٢٤
القوقاز ووسط آسيا[ب]	٢,٣١	١,٧٢	١,٣٢	١,٠٩
المناطق المتقدمة النمو	٠,٥٨	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٣٧
أقل البلدان نموا	٠,١٤	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٠
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٢٠	٠,٩١	٠,٧٤	٠,٦٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٥٤	٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٢٣
بلدان المرفق الأول[ج] و[د] و[هـ]	٠,٥٩	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٣٨

(أ) يشمل مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري (مقدراً بملايين الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون) الانبعاثات الناتجة عن: استهلاك الوقود الصلب، واستهلاك الوقود السائل، واستهلاك الوقود الغازي؛ وإنتاج الإسمنت؛ واشتعال الغاز (مركز تحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون التابع للولايات المتحدة).

(ب) يبين عمود عام ١٩٩٠ بيانات عام ١٩٩٢.

(ج) يشمل جميع بلدان المرفق الأول التي تقدم تقارير إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ولا توجد أي التزامات إبلاغ سنوي على البلدان غير المدرجة في المرفق الأول.

(د) تستند التقارير الوطنية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تتبع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى قوائم حصر الانبعاثات الوطنية، وتشمل جميع مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية. ويمكن حسابها على أنها مجموع الانبعاثات الناشئة عن قطاعات الطاقة والعمليات الصناعية والزراعة والنفايات.

(هـ) باستثناء الانبعاثات/عمليات الإزالة الناجمة عن استخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والحراجة.

المؤشر ٧-٣

استهلاك المواد المستنفدة للأوزون

(بأطنان المواد المستنفدة للأوزون)

	١٩٨٦	١٩٩٠[أ]	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	١ ٦٦٧ ٥٥١	١ ١٢١ ٣١٠	٢١٠ ٧٣٥	٣١ ٨٣٧
المناطق النامية	٢٨٠ ٥٣٠	٢٣٦ ٨٩٢	٢٠٨ ٠١٣	٣٩ ٠٣٧
شمال أفريقيا	١٤ ٢١٤	٦ ٢٠٣	٨ ١٢٩	٨٦٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٦ ٣٤٧	٢٣ ٤٤٩	٩ ٥٩٧	١ ٦٤٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٨ ٦٦٣	٧٦ ٠٤٨	٣١ ١٠٤	٤ ٨٣٤
منطقة البحر الكاريبي	٢ ٢١٦	٢ ١٧٧	١ ٦٦٩	١١٧
أمريكا اللاتينية	٧٦ ٤٤٨	٧٣ ٨٧١	٢٩ ٤٣٥	٤ ٧١٧
شرق آسيا	١٠٣ ٤٤٥	١٠٣ ٢١٧	١٠٥ ٧٦٢	٢٣ ٥١٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٢٥ ٤٣٦	١٢ ٩٠٤	١٤ ٨٨٥	٢ ٢١١
جنوب آسيا	١٣ ٤٧٣	٣ ٣٣٨	٢٨ ١٦١	٢ ٣٢٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٦ ١٥٩	٣ ٣٣٨	٩ ٤٦٦	٨٣٦
جنوب شرق آسيا	١٧ ٩٢٦	٢١ ١٠٨	١٦ ٨٣١	٢ ٢٥٥
غرب آسيا	١٦ ٣٤٩	٣ ٤٨١	٨ ٢٩٩	٣ ٥٩٨
أوقيانوسيا	١١٣	٤٧	١٢٩	١٩
القوقاز ووسط آسيا	١١ ٦٠٧	٢ ٧٣٨	٩٢٨	١٣٢
المناطق المتقدمة النمو	١ ٢٢٨ ٩٩٨	٨٢٨ ٥٩٠	٢٥ ٣٦٤	- ١ ٤٥٨
أقل البلدان نموا	٣ ٤٩٤	١ ٤٥٧	٤ ٨١٣	٧٦٧
البلدان النامية غير الساحلية	١٤ ٦١٦	٣ ٣٥٤	٢ ٣٩٥	٣٥٠
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٩ ٤١٩	٧ ١٦٢	٢ ١٤٧	٢٧٤

(أ) فيما يخص السنوات السابقة لبدء سريان شرط الإبلاغ عن مجموعة من المواد، قُدرت القيم غير المتوافرة لاستهلاك البلدان استنادا إلى مستوى سنة الأساس. وينطبق ذلك على المواد المدرجة في المرفقات باء وجيم وهاء لبروتوكول مونتريال التي بدأ سريانها في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٤ على التوالي.

المؤشر ٧-٤

نسبة الأرصدة السمكية التي تُعتبر ضمن الحدود البيولوجية الآمنة

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٩
غير المستغلة استغلالاً كاملاً	٣١,٣	٢٥,٤	١٢,٧
المستغلة استغلالاً كاملاً	٥٠,٠	٤٧,٢	٥٧,٤
المستغلة بإفراط	١٨,٦	٢٧,٤	٢٩,٩

المؤشر ٧-٥

نسبة مجموع الموارد المائية المستخدمة[أ]

(النسبة المئوية)

	حوالي عام ٢٠٠٦
العالم	٩,٢
المناطق النامية	٧,٤
شمال أفريقيا	٨٩,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٠
منطقة البحر الكاريبي	١٥,٢
أمريكا اللاتينية	١,٩
شرق آسيا	١٩,٨
شرق آسيا باستثناء الصين	٢٠,٨
جنوب آسيا	٥٢,٩
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥٣,٣
جنوب شرق آسيا	٧,٨
غرب آسيا	٥٤,٩
أوقيانوسيا	٠,٠٦
القوقاز ووسط آسيا	٥٥,١
المناطق المتقدمة النمو	١٠,٠
أقل البلدان نموا	٤,٥
البلدان النامية غير الساحلية	١٢,٩
االدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٥

(أ) تعرَّف بأنها عمليات سحب المياه السطحية والجوفية كنسبة مئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة الفعلية.

الغاية ٧ - باء
الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحقيق انخفاض كبير في معدل الفقدان بحلول عام ٢٠١٠

المؤشر ٧-٦

نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

(أ) المناطق البرية والبحرية[أ] و [ب]

(النسبة المئوية من مجموع المناطق الإقليمية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
العالم[ج]	٨,٣	١١,٣	١٤,٠
المناطق النامية	٧,٨	١٠,٥	١٣,٨
شمال أفريقيا	٢,٩	٣,٧	٦,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠,٧	١١,٥	١٥,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٧	١٣,٩	٢٠,٣
منطقة البحر الكاريبي	٣,٢	٤,٠	٥,٩
أمريكا اللاتينية	٨,٩	١٤,٣	٢٠,٩
شرق آسيا	١١,٥	١٤,٤	١٥,٤
شرق آسيا باستثناء الصين	٣,٩	١١,٥	١١,٩
جنوب آسيا	٥,١	٥,٧	٦,١
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥,٥	٦,٤	٧,١
جنوب شرق آسيا	٤,٤	٦,٩	٩,٤
غرب آسيا	٣,٧	١٤,٤	١٤,٧
أوقيانوسيا	٠,٦	١,٣	٤,٠
القوقاز ووسط آسيا	٢,٨	٣,٠	٣,٦
المناطق المتقدمة النمو	٩,١	١٢,٣	١٤,٠
أقل البلدان نموا	٩,٠	٩,٧	١٢,٤
البلدان النامية غير الساحلية	٩,٠	١١,٣	١٣,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٣	٢,٨	٥,١

(ب) المناطق البرية[أ] و [ب]

(النسبة المئوية من مجموع المناطق السطحية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
العالم[ج]	٨,٩	١١,٩	١٤,٦
المناطق النامية	٨,٦	١١,٦	١٤,٩
شمال أفريقيا	٣,٠	٣,٧	٦,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١١,٠	١١,٨	١٥,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩,٠	١٤,٤	٢١,٢
منطقة البحر الكاريبي	٩,٢	١٠,٠	١٣,٥
أمريكا اللاتينية	٩,٠	١٤,٥	٢١,٣
شرق آسيا	١٢,٠	١٤,٩	١٦,٠
شرق آسيا باستثناء الصين	٤,٠	١٢,٢	١٢,٦
جنوب آسيا	٥,٤	٦,٠	٦,٥
جنوب آسيا باستثناء الهند	٥,٩	٦,٩	٧,٥
جنوب شرق آسيا	٨,٤	١٢,٦	١٤,١
غرب آسيا	٤,٠	١٥,٥	١٥,٧
أوقيانوسيا	٢,٠	٣,١	٥,٢
القوقاز ووسط آسيا	٢,٨	٣,٠	٣,٦
المناطق المتقدمة النمو	٩,٢	١٢,٤	١٤,٠
أقل البلدان نموا	٩,٥	١٠,٢	١٢,٩
البلدان النامية غير الساحلية	٩,٠	١١,٣	١٣,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣,٧	٦,٥	٨,٧

(ج) المناطق البحرية[أ] و [ب]

(النسبة المئوية من مجموع المياه الإقليمية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم[ج]	٤,٦	٦,٨	٩,٧
المناطق النامية	١,٦	٣,٠	٥,٩
شمال أفريقيا	٢,٣	٣,٧	٦,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١,٥	٣,٣	٧,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٨	٩,٣	١١,٩

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
منطقة البحر الكاريبي	٠,٩	١,٨	٣,٠
أمريكا اللاتينية	٧,٧	١٢,٣	١٥,٤
شرق آسيا	٠,٨	١,٤	١,٨
شرق آسيا باستثناء الصين	٢,١	٢,١	٢,٤
جنوب آسيا	١,٠	١,٤	١,٦
جنوب آسيا باستثناء الهند	٠,٦	١,١	١,٧
جنوب شرق آسيا	٠,٥	١,٢	٤,٨
غرب آسيا	٠,٧	٢,١	٣,٣
أوقيانوسيا	٠,٢	٠,٨	٣,٧
القوقاز ووسط آسيا	٠,٢	٠,٩	٠,٩
المناطق المتقدمة النمو	٨,٣	١١,٨	١٣,٩
أقل البلدان نموا	٠,٩	٢,١	٤,٨
البلدان النامية غير الساحلية[د]	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٤	١,٣	٣,٦

(أ) تعزى الاختلافات بين هذه الأرقام والأرقام الواردة في المرفق الإحصائي للتقارير السابقة عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى توافر بيانات جديدة، واتباع منهجيات منقحة، وتنقيح مناطق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) المناطق المحمية التي لا تُعرف سنة إنشائها مدرجة في جميع السنوات.

(ج) تشمل الأقاليم التي لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب مجاميع المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية.

(د) باستثناء ادعاءات بعض البلدان النامية غير الساحلية المتعلقة بمياه إقليمية داخل البحار الداخلية.

المؤشر ٧-٧

نسبة الأنواع المهددة بالانقراض[أ]

(النسبة المئوية للأنواع التي لا يتوقع أن تنقرض في المستقبل القريب)

	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
العالم	٩٢,١	٩٢,١	٩١,٧	٩١,٣
المناطق النامية	٩٢,٤	٩٢,٤	٩٢,١	٩١,٧
شمال أفريقيا	٩٨,٠	٩٨,٠	٩٧,٥	٩٦,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٩٣,٦	٩٣,٦	٩٣,٤	٩٣,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٣,٠	٩٣,٠	٩٢,٩	٩٢,١

	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
شرق آسيا	٩٦,١	٩٦,١	٩٥,٩	٩٥,٦
جنوب آسيا	٩٥,٨	٩٥,٨	٩٥,٥	٩٥,٢
جنوب شرق آسيا	٩٣,٢	٩٣,٢	٩٢,٤	٩٢,٤
غرب آسيا	٩٧,٨	٩٧,٧	٩٧,٣	٩٦,٨
أوقيانوسيا	٩١,٦	٩١,٦	٩١,٣	٩١,٢
القوقاز ووسط آسيا	٩٨,١	٩٨,١	٩٧,٧	٩٧,١
المناطق المتقدمة النمو	٩٣,٩	٩٣,٩	٩٣,٦	٩٣,١

(أ) مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع الخاص بالتنوع البيولوجي للفقاريات (الثدييات والطيور والبرمائيات). وهو مؤشر لنسبة الأنواع التي يُتوقع أن تظل موجودة في المستقبل القريب بدون اتخاذ إجراءات إضافية لحفظها، وتتراوح درجاته من ١,٠ (ما يعادل جميع الأنواع المصنفة على أنها ''الأقل مدعاة للقلق'' على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) إلى صفر (ما يعادل جميع الأنواع المنقرضة).

الغاية ٧ – جيم
تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر ٧-٨

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠			٢٠١١		
	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف
العالم	٧٦	٩٥	٦٢	٨٩	٩٦	٨١
المناطق النامية	٧٠	٩٣	٥٩	٨٧	٩٥	٧٩
شمال أفريقيا	٨٧	٩٤	٨٠	٩٢	٩٥	٨٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٩	٨٣	٣٦	٦٣	٨٤	٥١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٥	٩٤	٦٤	٩٤	٩٧	٨٢
شرق آسيا	٦٨	٩٧	٥٦	٩٢	٩٨	٨٥
شرق آسيا باستثناء الصين	٩٦	٩٧	٩٣	٩٨	١٠٠	٩١
جنوب آسيا	٧٢	٩٠	٦٦	٩٠	٩٥	٨٨
جنوب آسيا باستثناء الهند	٧٨	٩٤	٧٢	٨٧	٩٣	٨٤

	١٩٩٠			٢٠١١		
	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف
جنوب شرق آسيا	٧١	٩٠	٦٢	٨٩	٩٤	٨٤
غرب آسيا	٨٥	٩٥	٦٩	٩٠	٩٦	٧٨
أوقيانوسيا	٥٠	٩٢	٣٧	٥٦	٩٥	٤٥
القوقاز ووسط آسيا	٨٩	٩٧	٨١	٨٦	٩٦	٧٩
المناطق المتقدمة النمو	٩٨	٩٩	٩٤	٩٩	١٠٠	٩٧

المؤشر ٧-٩

نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسّنة

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠			٢٠١١		
	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف
العالم	٤٩	٧٧	٢٩	٦٤	٨٠	٤٧
المناطق النامية	٣٦	٦٥	٢١	٥٧	٧٤	٤٣
شمال أفريقيا	٧٢	٩٢	٥٤	٩٠	٩٤	٨٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٦	٤٣	١٩	٣٠	٤٢	٢٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٨	٨٠	٣٨	٨٢	٨٧	٦٣
شرق آسيا	٢٧	٥٣	١٦	٦٧	٧٦	٥٧
شرق آسيا باستثناء الصين	–	–	–	–	–	–
جنوب آسيا	٢٤	٥٦	١٢	٤١	٦٤	٣٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٤١	٧٢	٢٨	٥٨	٧٥	٤٨
جنوب شرق آسيا	٤٧	٦٩	٣٧	٧١	٨١	٦٢
غرب آسيا	٨٠	٩٤	٥٩	٨٨	٩٦	٧١
أوقيانوسيا	٣٦	٧٧	٢٣	٣٦	٧٨	٢٤
القوقاز ووسط آسيا	٩١	٩٦	٨٦	٩٦	٩٦	٩٥
المناطق المتقدمة النمو	٩٥	٩٧	٩٠	٩٦	٩٧	٩٢

الغاية ٧ – دال
تحقيق تحسن كبير، بحلول عام ٢٠٢٠، في معيشة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

المؤشر ٧-١٠

نسبة سكان المناطق الحضرية المقيمين في أحياء فقيرة[أ]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٢
المناطق النامية	٤٦,٢	٣٩,٣	٣٢,٧
شمال أفريقيا	٣٤,٤	٢٠,٣	١٣,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٠,٠	٦٥,٠	٦١,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٣,٧	٢٩,٢	٢٣,٥
شرق آسيا	٤٣,٧	٣٧,٤	٢٨,٢
جنوب آسيا	٥٧,٢	٤٥,٨	٣٥,٠
جنوب شرق آسيا	٤٩,٥	٣٩,٦	٣١,٠
غرب آسيا	٢٢,٥	٢٠,٦	٢٤,٦
أوقيانوسيا[ب]	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١

(أ) يمثلها سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أسر معيشية تتسم بواحدة على الأقل من الخصائص الأربع التالية: عدم إمكانية الحصول على مياه شرب محسّنة؛ وعدم إمكانية الحصول على صرف صحي محسّن؛ والاكتظاظ (ثلاثة أو أربعة أشخاص في الغرفة)؛ وكون المساكن مشيدة بمواد غير متينة. ويُصنّف نصف سكان الحضر الذين يستخدمون مراحيض الحفر في فئة من يستخدمون مرافق صرف صحي محسّنة.

(ب) لا تتوافر بيانات عن الاتجاهات في أوقيانوسيا.

الهدف ٨
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ٨ – ألف
المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

وهي تشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، والحد من الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي.

الغاية ٨ – باء
معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

وهي تشمل دخول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع لنظام الحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاءً إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر.

الغاية ٨ – جيم
معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية ٨ – دال
المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمُّل ديونها ممكنا في المدى الطويل

المساعدة الإنمائية الرسمية

المؤشر ٨-١

صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يُقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(أ) **مجموع المساعدة السنوية**[أ]

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢[ب أ]
جميع البلدان النامية	٥٢,٨	٥٤,٠	١٠٧,٩	١٠٤,٣	١١٩,٨	١٢٨,٣	١٣٣,٧	١٢٥,٧
أقل البلدان نموا	١٥,١	١٣,٨	٢٥,٩	٣٢,٣	٣٧,٤	٤٣,٤	٤٣,٨	٤٤,٦

(أ) تشمل الإعفاء من الديون غير الداخلة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ويُستثنى منها الإعفاء من الديون لأغراض عسكرية.

(ب أ) بيانات أولية.

(ب) **حصة الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢[ب أ]
جميع البلدان النامية	٠,٣٢	٠,٢٢	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٩
أقل البلدان نموا	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,١٠	٠,١١	٠,١٠	-

(ب أ) بيانات أولية.

المؤشر ٨-٢

نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة قطاعيا المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)

	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١
النسبة المئوية للمعونة الثنائية المخصصة قطاعيا	١٠,١	١٤,٠	١٥,٧	١٦,٠	١٩,٩	٢١,٢	١٨,٧
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٢,٩	٣,٥	٥,٨	٨,٢	١٢,٤	١٧,٠	١٤,٧

المؤشر ٨-٣

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
النسبة المئوية للمعونة غير المشروطة	٦,٦٧	١,٩١	٤,٩١	٩,٨٣	٥,٨٤	٧,٨٣	٦,٨٤
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٣,١٦	١,٣٠	٠,٤٩	٣,٦٠	٣,٧١	٦,٧٤	١,٦٥

(أ) باستثناء تكاليف التعاون التقني والتكاليف الإدارية، فضلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يُبلغ عن كونها مشروطة. وبلغت النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، باستثناء تكاليف التعاون التقني والتكاليف الإدارية، التي أُبلغ أنها مشروطة ٩٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨.

المؤشر ٨-٤

قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستفيدة	٢,١٠	٢,٨	٠,٧	٩,٥	٠,٦	١,٥	٤,٣
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٠,٧	٢,١٢	١,١٥	٩,١٩	٠,٢٥	١,٢٥	٧,٢٥

المؤشر ٨-٥

قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستفيدة	٩,١	٥,١	٨,١	٨,١	٢,٣	٩,٤	١,٤
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	١,٢	٨,١	٥,٢	٣,٣	٢,٤	٨,٦	٣,٥

الوصول إلى الأسواق

المؤشر ٨-٦

نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، المعفاة من الرسوم الجمركية

(النسبة المئوية)

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١١
باستثناء الأسلحة					
البلدان النامية[أ]	٥٣	٦٣	٧٥	٨١	٨٣
ومنها تلك التي تحظى بمعاملة تفضيلية[ب]	١٧	١٥	١٨	١٧	١٧
شمال أفريقيا	٥٢	٥٧	٩٧	٩٧	٩٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٨	٨٠	٩٣	٩٦	٩٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٦	٧٥	٩٤	٩٤	٩٥
شرق آسيا	٣٥	٥٢	٦٢	٦٧	٦٩
جنوب آسيا	٤٧	٤٨	٥٨	٧٢	٧٤
جنوب شرق آسيا	٥٩	٧٥	٧٧	٨٠	٨٢
غرب آسيا	٣٤	٣٩	٦٦	٩٦	٩٧
أوقيانوسيا	٨٥	٨٣	٨٩	٩١	٩٧
القوقاز ووسط آسيا	٩١	٨٤	٩٤	٩٤	٩٩
أقل البلدان نموا	٦٨	٧٦	٨٣	٨٩	٩١
ومنها تلك التي تحظى بمعاملة تفضيلية[ب]	٢٩	٤٢	٢٨	٢٧	٣٠
باستثناء الأسلحة والنفط					
البلدان النامية[أ]	٥٤	٦٥	٧٥	٧٧	٨٠
ومنها تلك التي تحظى بمعاملة تفضيلية[ب]	٢٠	١٧	٢٢	٢٠	٢٠
شمال أفريقيا	٢٠	٢٦	٩٥	٩٥	٩٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٨	٨٣	٩١	٩٣	٩٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٣	٨١	٩٣	٩٣	٩٥
شرق آسيا	٣٥	٥٢	٦٢	٦٧	٦٩
جنوب آسيا	٤١	٤٦	٥٨	٦٣	٦٧
جنوب شرق آسيا	٦٠	٧٦	٧٧	٧٩	٨١
غرب آسيا	٣٥	٤٤	٨٧	٩٣	٩٤
أوقيانوسيا	٨٢	٧٩	٨٧	٨٩	٩٧

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١١
القوقاز ووسط آسيا	٩٠	٦٩	٨٤	٨٢	٩١
أقل البلدان نموا	٧٨	٧٠	٨٠	٨٠	٨٣
ومنها تلك التي تحظى بمعاملة تفضيلية[ب]	٣٥	٣٥	٤٩	٥٢	٥٣

(أ) تشمل أقل البلدان نموا.

(ب) يُحسَب الهامش التفضيلي الحقيقي بطرح جميع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب نظام معاملة الدولة الأولى بالرعاية من مجموع السلع المعفاة من الرسوم الجمركية. وتستند المؤشرات إلى أفضل معاملة متاحة، بما يشمل الاتفاقات الإقليمية والتفضيلية.

المؤشر ٨-٧

متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية

(النسبة المئوية)

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
السلع الزراعية				
البلدان النامية	١٠,٤	٩,٢	٨,٨	٧,٢
شمال أفريقيا	٦,٦	٧,٣	٧,٢	٦,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧,٤	٦,٢	٦,٢	٣,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٢,٠	١٠,٣	٩,٧	٧,٥
شرق آسيا	٩,٣	٩,٥	١٠,٧	١٠,٠
جنوب آسيا	٥,٤	٥,٣	٤,٥	٥,٥
جنوب شرق آسيا	١١,٣	١٠,١	٩,١	٨,٩
غرب آسيا	٨,٢	٧,٥	٥,٠	٥,٣
أوقيانوسيا	١١,٥	٩,٤	٨,٧	٢,٩
القوقاز ووسط آسيا	٤,٧	٣,٨	٣,٤	٣,٠
أقل البلدان نموا	٣,٨	٣,٦	٣,٠	١,٠
المنسوجات				
البلدان النامية	٧,٣	٦,٦	٥,٣	٤,٩
شمال أفريقيا	٨,٠	٧,٢	٤,٤	٣,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,٩	٣,٤	٢,٩	٢,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٧	٣,٥	١,٥	١,٢

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
شرق آسيا	٧,٣	٦,٦	٥,٨	٥,٥
جنوب آسيا	٧,١	٦,٥	٦,١	٥,٥
جنوب شرق آسيا	٩,١	٨,٤	٦,٠	٥,٣
غرب آسيا	٩,١	٨,٢	٤,٦	٤,٤
أوقيانوسيا	٥,٩	٥,٤	٤,٩	٤,٩
القوقاز ووسط آسيا	٧,٣	٦,٣	٥,٨	٥,٦
أقل البلدان نموا	٤,٦	٤,١	٣,٢	٣,٢
الملابس				
البلدان النامية	١١,٥	١٠,٨	٨,٤	٧,٩
شمال أفريقيا	١١,٩	١١,١	٨,٠	٥,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨,٥	٧,٩	١,٦	٢,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٨	٧,٨	١,٣	١,٢
شرق آسيا	١٢,٠	١١,٥	١١,٠	١٠,٧
جنوب آسيا	١٠,٢	٩,٦	٨,٦	٨,٥
جنوب شرق آسيا	١٤,٢	١٣,٥	١٠,٥	٩,٢
غرب آسيا	١٢,٦	١١,٨	٨,٥	٨,٢
أوقيانوسيا	٨,٨	٨,٣	٨,٤	٨,٨
القوقاز ووسط آسيا	١٢,٩	١١,٨	١١,٥	١٠,٧
أقل البلدان نموا	٨,٢	٧,٨	٦,٤	٦,٧

المؤشر ٨-٨

تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٨,٢	٠٧,١	٠٤,١	٨٩,٠	٩٦,٠	٩٣,٠	٩٥,٠
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٣٢٥	٣٣٨	٣٦٨	٣٥١	٣٧٧	٣٨٤	٤٠٧

المؤشر ٨-٩

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة على بناء القدرات التجارية[أ]

	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١
السياسات واللوائح التجارية والتسوية المتعلقة بالتجارة[ب]	٠,١	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٠
البنية التحتية الاقتصادية	٥,٢١	٨,١٤	٢,١٧	٦,١٣	١,١٥	٢,١٦
بناء القدرات الإنتاجية	٠,١٦	٤,١٣	٨,١٢	٣,١٣	٨,١٢	٢,١٤
مجموع المعونة المقدمة للتجارة	٥,٣٨	٠,٢٩	٧,٣٠	٧,٢٧	٨,٢٨	٤,٣١

(أ) قيمة المعونة المقدمة للوكالات التجارية كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة قطاعيا، في العالم.

(ب) بدأ الإبلاغ عن بيانات التسوية المتعلقة بالتجارة في عام ٢٠٠٧. ولم يُبلِّغ عن هذه البيانات سوى كندا والمفوضية الأوروبية.

القدرة على تحمّل الديون

المؤشر ٨-١٠

مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعدد البلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

	٢٠٠٠[أ]	٢٠١٢[ب]
وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة	١	٣٥
وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لكن لم تصل إلى نقطة إنجاز المبادرة	٢١	١
لم يُنظر بعد في إدراجها في مرحلة اتخاذ القرار	١٢	٣
مجموع البلدان المؤهلة	٣٤	٣٩

(أ) تعبِّر بيانات سنة ٢٠٠٠ عن الحالة في نهاية السنة.

(ب) لا تشمل إلا البلدان المصنفة ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠١٢. وتعبِّر بيانات سنة ٢٠١٢ عن الحالة في آذار/مارس ٢٠١٣.

المؤشر ٨-١١

مقدار عبء الديون الذي التُزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين[أ]

(بلايين دولارات الولايات المتحدة، المقدار التراكمي)

	٢٠٠٠	٢٠١٢
للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ القرار أو الإنجاز	٣٢	٩٤

(أ) بالقيمة الحالية الصافية في نهاية سنة ٢٠١١. وحالة الالتزام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

المؤشر ٨-١٢

تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات[أ]

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المناطق النامية	١٩,٧	١١,٩	٣,٧	٣,٠	٣,١
شمال أفريقيا	٣٩,٨	١٥,٣	٤,٨	٣,٨	٣,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧,٦	٩,٥	٣,٣	٢,٤	٢,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠,٧	١٩,٩	٧,٧	٦,٣	٦,٢
منطقة البحر الكاريبي	١٧,٢	٨,٠	١٥,٠	١١,٥	١٢,٨
أمريكا اللاتينية	٢٠,٨	٢٠,٣	٧,٥	٦,١	٦,٠
شرق آسيا	١٠,٦	٤,٩	٠,٦	٠,٧	٠,٨
شرق آسيا باستثناء الصين	–	٦,٥	٤,١	٤,٣	١,٥
جنوب آسيا	١٧,٦	١٣,٩	٣,٦	٢,٨	٧,٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	٩,٣	١١,٦	٩,٩	٨,٩	٧,٠
جنوب شرق آسيا	١٦,٧	٦,٥	٤,٢	٣,٣	٣,٧
غرب آسيا	٢٧,٨	١٦,١	٨,٨	٨,١	٧,٩
أوقيانوسيا	١٤,٠	٦,٠	٢,٠	١,٥	٢,٨
القوقاز ووسط آسيا	–	٨,٦	١,١	١,١	١,١
أقل البلدان نموا	١٦,٨	١١,٥	٥,١	٣,٨	٣,٦
البلدان النامية غير الساحلية	١٤,٣	٨,٧	٢,٠	١,٨	١,٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٣,٩	٨,٨	٩,٣	٦,٢	٨,١

(أ) تشمل البلدان التي تقدم تقارير إلى نظام البنك الدولي للإبلاغ الخاص بالمدينين. وتستند المجاميع إلى البيانات المتاحة، وربما استثنيت منها في بعض السنوات البلدان التي لا توجد لديها بيانات عن صادرات السلع والخدمات وصافي الإيرادات من الخارج.

الغاية ٨ – هاء

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

المؤشر ٨-١٣

نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة

لا تتوافر بيانات عالمية أو إقليمية.

الغاية ٨ – واو

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر ٨-١٤

عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠ نسمة من السكان

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	١٢,١	١٦,٠	١٧,٣
المناطق النامية	٤,١	٧,٩	١١,٥
شمال أفريقيا	٤,٥	٧,٢	١٠,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١,١	١,٤	١,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩,١	١٤,٧	١٨,٣
منطقة البحر الكاريبي	٩,٠	١١,٣	١٠,٧
أمريكا اللاتينية	٩,١	١٤,٩	١٨,٨
شرق آسيا	٥,٥	١٣,٧	٢٣,٢
شرق آسيا باستثناء الصين	٣٣,٠	٤٣,٠	٤٩,٠
جنوب آسيا	١,٥	٣,٢	٤,٢
جنوب آسيا باستثناء الهند	٢,٢	٣,٥	٨,١
جنوب شرق آسيا	٢,٩	٤,٨	١١,١
غرب آسيا	١٣,١	١٧,١	١٥,٢
أوقيانوسيا	٤,٧	٥,٢	٦,٠

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
القوقاز ووسط آسيا	٩,٠	٨,٨	١٤,٤
المناطق المتقدمة النمو	٤٣,٠	٤٩,٤	٤٣,٨
أقل البلدان نموا	٠,٣	٠,٥	١,٠
البلدان النامية غير الساحلية	٢,٧	٢,٨	٣,٩
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٠,٣	١٣,٠	١٢,٢

المؤشر ٨-١٥

المشتركون في شبكات الهاتف الخلوي لكل ١٠٠ نسمة من السكان

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	١,٦	١٢,١	٨٥,٥
المناطق النامية	٠,٤	٥,٤	٧٨,٢
شمال أفريقيا	<٠,١	٢,٨	١٠٦,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,١	١,٧	٥٣,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٨	١٢,٣	١٠٧,١
منطقة البحر الكاريبي	١,٢	٧,٥	٥٩,٠
أمريكا اللاتينية	٠,٨	١٢,٦	١١٠,٦
شرق آسيا	٠,٥	٩,٩	٧٤,٨
شرق آسيا باستثناء الصين	٣,٤	٥٠,٢	٩٥,٧
جنوب آسيا	<٠,١	٠,٤	٦٩,٠
جنوب آسيا باستثناء الهند	<٠,١	٠,٥	٦١,٥
جنوب شرق آسيا	٠,٧	٤,٢	١٠٢,٥
غرب آسيا	٠,٦	١٣,١	٩٨,٢
أوقيانوسيا	٠,٢	٢,٤	٤٣,٩
القوقاز ووسط آسيا	<٠,١	١,٣	١٠٨,٢
المناطق المتقدمة النمو	٦,٤	٤٠,٠	١١٩,٢
أقل البلدان نموا	<٠,١[أ]	٠,٣	٤٢,٥
البلدان النامية غير الساحلية	<٠,١[أ]	١,١	٥٥,٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٥	١١,٠	٦٦,٤

(أ) يشير العدد إلى بيانات عام ١٩٩٦.

المؤشر ٨-١٦

عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
العالم	٠,٨	٦,٥	٣٢,٥
المناطق النامية	<٠,١	٢,١	٢٤,٣
شمال أفريقيا	<٠,١	٠,٧	٣٥,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,١	٠,٥	١٢,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,١	٣,٩	٣٨,٨
منطقة البحر الكاريبي	<٠,١	٢,٩	٢٧,٨
أمريكا اللاتينية	٠,١	٤,٠	٣٩,٧
شرق آسيا	<٠,١	٣,٧	٣٩,٩
شرق آسيا باستثناء الصين	١,١	٢٨,٦	٥٩,٧
جنوب آسيا	<٠,١	٠,٥	١٠,٠
جنوب آسيا باستثناء الهند[أ]	<٠,١[أ]	٠,٣	٩,٦
جنوب شرق آسيا	<٠,١	٢,٤	٢٣,٦
غرب آسيا	<٠,١	٣,٢	٣٤,٤
أوقيانوسيا	<٠,١	١,٨	٨,٨
القوقاز ووسط آسيا	<٠,١	٠,٥	٣٢,٢
المناطق المتقدمة النمو	٣,٢	٢٥,٠	٧٠,٢
أقل البلدان نموا	<٠,١[ب]	<٠,١	٦,٠
البلدان النامية غير الساحلية	<٠,١[أ]	٠,٣	١١,٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٤	٥,٢	٢٧,٢

(أ) يشير العدد إلى بيانات عام ١٩٩٦.

(ب) يشير العدد إلى بيانات عام ١٩٩٨.

المصادر: فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org).

ملاحظات: تستند المجموعات الإقليمية، ما لم يُشَر إلى غير ذلك، إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات الضرورية لتحديد مجموعات متجانسة من البلدان قدر الإمكان لأغراض التحليل والعرض. والتكوين الإقليمي المعتمد للإبلاغ عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ متوافر في الموقع الشبكي http://mdgs.un.org.

وتضم ''رابطة الدول المستقلة'' الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا في أوروبا، وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان في آسيا.

وتضم ''المناطق المتقدمة النمو''، حيث تَرِد، أوروبا (باستثناء بلدان رابطة الدول المستقلة) وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتشمل المناطق المتقدمة النمو دائما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا.

وفيما يخص بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، تُعرض البيانات بشكل منفصل للمناطق دون الإقليمية الأصغر مساحة في أفريقيا، استنادا إلى التصنيف المعتمد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الأوّل (الصفحات 33-83)
السلام والأمن الدوليين

تعزيز السلام والأمن الدوليين، 35: صون السلام والأمن الدوليين، 35؛ منع نشوب النزاعات، 39؛ صنع السلام وبناء السلام، 43؛ قضايا الحماية ، 45؛ البعثات السياسية الخاصة، 49. تهديدات السلام والأمن الدوليين، 52: الإرهاب الدولي، 52. عمليات حفظ السلام، 60: الاستعراض الشامل لحفظ السلام، 65؛ العمليات في عام 2013، 65؛ قائمة العمليات في عام 2013 ، 66؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 68.

في عام 2013، تمثّلت أحد التحدّيات الرئيسية الّتي تصدّت لها الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع وكذا استراتيجيات مكافحة الارهاب. وخلال العام، أصدر مجلس الأمن بيانات رئاسية بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وحماية المدنيين في النزاعات المسلّحة وكذا بشأن التهيدات الّتي تطالُ السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الارهابية.

وبموجب القرار المتعلّق بالماس المموّل للصراع، أكّدت الجمعية العامة على دعمها لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات ولعملية كيمبرلي برُمّتها. وتبنّت الجمعية أيضا قرارات بشأن الاستعراضات الشاملة لعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها والاستعراضات الشاملة للبعثات السياسية الخاصة، وكذا تلك المتعلّقة بحساب الدعم لعمليات حفظ السلام وبمعدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي بإيطاليا وكذا بالمساءلة الجنائية لموظفي وخبراء الأمم المتحدة الموفدين في بعثات.

في 26 أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام اجتماعها الرفيع المستوى بشأن التمكين الإقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. واعتمد الاجتماع إعلانا بعنوان " التمكين الإقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام" والذي أكّد على أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام.

أسفرت أعمال الإرهاب الدولي عن مقتل العديد من المدنيين الأبرياء وعن إصابة آخرين في أفغانستان والجزائر والعراق وكينيا وليبيا ولبنان ومالي والنيجر وروسيا الفيدرالية والصومال والجمهورية العربية السورية وتركيا واليمن. وأدان كل من مجلس الأمن والأمين العام هذه الاعتداءات وغيرها.

وواصلت الأمم المتحدة عملها من أجل منع كافة أشكال الإرهاب ومكافحتها. وفي كانون الأوّل/ديسمبر، أكّدت الجمعية من جديد إدانتها الشديدة للأعمال الإرهابية وناشدت الدول الأعضاء أن تعمل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ودون تأخير، كما دعت الجمعية إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع الإرهابين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

في نهاية عام 2013، بلغ عدد عمليات حفظ السلام 15 عملية شارك فيها 116,755 من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين، بما في ذلك متطوعي الأمم المتحدة. وبغرض تقديم الدعم لحوار سياسي وطني وعملية انتخابية، قرر مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الّتي بدأت ولايتها في شهر تموز/يوليه لفترة أوّلية مدتها 12 شهرا.

ومع نهاية العام، نفّذت الأمم المتحدة 13 بعثة سياسية أو بعثة لبناء السلام. وقد أُنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في حزيران/يونيه لتحلّ محلّ مكتب الأمم المتحدة السياسي بشأن الصومال.

وعقدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام دورتها الموضوعية في شهر فبراير/شباط وآذار/مارس وأيلول/سبتمبر، حيث انخفضت نفقات عمليات حفظ السلام بنسبة 3,6 في المائة، أي من 7,544,2 مليون دولار خلال السنة الجبائية السابقة إلى 7,273,1 مليون دولار. وانخفض المستوى الإجمالي للتقييمات غير المدفوعة بنسبة 1,3 في المائة، أي من 1,385,1 مليون دولار إلى 1,366,9 مليون دولار.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الثاني (الصفحات 84-286)
أفريقيــا

تعزيز السلام في أفريقيا، 85. وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، 100: جمهورية الكونغو الديمقراطية، 106؛ بوروندي، 124؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 128؛ جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، 144؛ رواندا، 145. غرب أفريقيا، 146: القضايا الإقليمية، 146؛ كوت ديفوار، 157؛ ليبيريا، 170؛ سيراليون، 180؛ غينيا-بيساو، 184؛ مالي، 192؛ الكاميرون ونيجيريا، 205؛ غينيا، 206؛ موريتانيا، 207. القرن الأفريقي، 207: السودان وجنوب السودان، 207؛ جنوب السودان، 236؛ تشاد، 246؛ الصومال، 247؛ إريتريا، 269. شمال أفريقيا، 273: ليبيا، 273؛ الصحراء الغربية، 280. قضايا أخرى، 286: موريشيوس والمملكة المتحدة، 286.

في عام 2013، واصلت الأمم المتحدة دعمها للبلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتحقيق الإستقرار والأمن ولإعادة البناء في أعقاب الصراعات. وأبقت الأمم المتحدة على ثماني عمليات لحفظ السلام وثماني بعثات سياسية وبعثات لبناء السلام في القارة وعملت على استمرار المشاركة الدولية.

أوفد مجلس الأمن بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وإثيوبيا، بما في ذلك الإتحاد الأفريقي، كما شجّع على مواصلة العمل من أجل إحلال السلام والإستقرار. وعُقد الاجتماع الاستشاري السابع بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر.

واقترح الأمين العام إجراءات جديدة بغية تعزيز عمل فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات/ المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية. وقدّمت الإجراءات توجيها لمكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، كما حدّدت بوضوح الدور الذي يضطلع به باعتباره المكتب الذي قدّم إستشارات للأمين العام بشأن المسائل المتّصلة بالروابط القائمة بين احتياجات السلام والتنمية وحقوق الإنسان في أفريقيا.

واصل مكتب الأمم المتحدة لوسط لأفريقيا بذل جهوده الرامية إلى مواجهة التهديد الذي يمثّله جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة عن نشاطاته. وبالإضافة إلى التعاون القائم بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن القرصنة والسطو المسلّح في البحر، يواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم الجهود الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في الدول العشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحبطت الحكومة عسكرياً تمرُّد حركة 23 آذار/مارس بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبمساعدة لواء التدخّل التابع لها. وبحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر، أفضى حوار كمبالا إلى إبرام اتفاق بين الحكومة وحركة 23 آذار/مارس لوقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، أشار فريق

الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن زعماء حركة 23 آذار/مارس الخاضعين للجزائات كانوا يتنقلون بحرّية في أوغندا وأن الحركة لا زالت تقوم بالتجنيد في رواندا.

واصلت بورندي إحراز تقدّم صوب توطيد السلام. وبصرف النظر عن التحدّيات السياسية الّتي واجهتها، تمتّع البلد بالأمن والإستقرار نسبياً.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، شهد الوضع الأمني تدهوراً كبيراً في نهاية العام مع تسجيل حوادث مُتّصلة بالعنف الديني في بورندي وضواحيها، إلا أن العملية الانتقالية ما تزال في مسارها الصحيح.

وفي منطقة الساحل، اتُّخذت خطوات هامّة في مالي من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري والسلامة الإقليمية. وأسفرت الانتخابات الرئاسية المؤلفة من جولتين، والّتي جرت في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، عن انتخاب بوبكر كيتا رئيساً للبلاد. وفي شهر نيسان/أبريل، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونقل المجلس السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في شهر تموز/يوليه.

في نيجيريا، أدّت النشاطات الّتي قام بها أشخاص يُشتبه في أنّهم عناصر إرهابية تابعة لجماعة بوكو حرام في شمال شرق البلاد وكذا العملية العسكرية الّتي أطلقتها الحكومة ضدّ جماعة بوكو حرام إلى زيادة كبيرة في ممارسة العنف، كما أفضت إلى تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، بما في ذلك خسائر في الأرواح. ولازال النيجر يواجه تحدّيات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة، ولا يزال اتّساع رقعة الأزمة في ليبيا ومالي وشمالي نيجيريا يؤثر على الأمن والإستقرار في النيجر. وفي غينيا-بيساو، كان هناك تقدّم محدود في إستعادة النظام الدستوري. وما فتئت تحركات الجماعات المسلّحة غير المشروعة عبر الثغرات الحدودية وكذا التطرّف العرقي والسياسي المتصاعد يؤثر على الوضع الأمني في الدول الأربع الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وهي كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون.

في كوت ديفوار، واصل الرئيس الحسن واتارا وحكومته العمل على تحقيق استقرار الوضع في البلاد من خلال اتّخاذ خطوات للحدّ من التوتّرات السياسية وتخفيف وطأة انعدام الأمن وتسريع خطى الانتعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية.
وشكّلت عملية مراجعة الدستور الجارية في ليبيريا فرصة لإرساء أسس نظام سياسي أكثر استقراراً وديمقراطيةً وعدلاً. وفي سيراليون، شرع الرئيس إرنست باي كوروما في مراجعة دستور عام 1991 كما أطلق الاستراتيجية الثالثة للبلاد المعنية بالتخفيف من حدّة الفقر، والّتي تُعرف بـــ "خطة تحقيق الرخاء" الّتي شملت خططا ترمي لاعداد الشباب من أجل ايجاد فرص عمل في القطاع الخاص. وأحرزت اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا تقدّماً في مجال تخطيط الحدود الّتي تفصلُ كلا البلدين.

أفضى تبادل الزيارات الرئاسية بين السودان وجنوب السودان إلى تحسُّن العلاقات بين الدولتين بالرغم من استمرار النزاع حول منطقة أبيي. وفي منطقة دارفور بالسودان، ركزت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على تنفيذ استراتيجية دارفور للتنمية الّتي صاغتها السلطة الاقليمية لدارفور والحكومة والوكالات المعنية بالتنمية.

واحتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية الثانية لاستقلاله يوم 9 تموز/يوليه، إلا أنّه ومع نهاية العام، أدّى نزاع سياسي إلى تجدّد أعمال العنف. وفي 15 كانون الأوّل/ديسمبر، اندلع القتال في ثكنات الحرس الرئاسي في جوبا ليمتدّ فيما بعد بسرعة إلى المناطق السكنية في العاصمة وفي أماكن أخرى من البلاد وهو ما أدّى إلى عمليات قتل واسعة النطاق وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي استجابة للأزمة، وافق مجلس الأمن في 24 كانون الأوّل/ديسمبر على توصية الأمين العام من أجل زيادة مؤقتة للمستويات العامة لقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدعم حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

في الصومال، لاتزال الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرّر إجراؤها في 2016 موضع تركيز على الرغم من أن الوضع السائد في مقديشو مازال غير مُستقرّ بسبب الهجمات الإرهابية الّتي تشُنّها حركة الشباب. وشجّع مجلس الأمن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال على مواصلة مناقشاته المتعلّقة بإنشاء محاكم متخصّصة لمكافحة القرصنة في الصومال وفي دول أخرى في المنطقة. وعزّزت إريتريا علاقاتها بالصومال إلاّ أنها أبقت على صلات وثيقة مع شبكة من أمراء الحرب ومع عناصر أخرى في الصومال والّتي تضمنت زعيمين من حركة الشباب على أقل تقدير.

في الصحراء الغربية، أفضت الوساطة المتجدّدة الّتي يضطلع بها المبعوث الشخصي للأمين العام إلى عقد جولة واحدة من المحادثات المباشرة بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو).

وتبنت ليبيا قانونا بشأن العدالة الإنتقالية الّذي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في معالجة تركة التجاوزات السابقة. ومع ذلك، لا زال الوضع السياسي يشهد حالة من عدم الاستقرار. ففي شهر تشرين الأوّل/أكتوبر، اختُطِف رئيس الوزراء علي زيدان في طرابلس لعدّة ساعات. ولا يزال الاحتجاز المستمرّ لآلاف الأشخاص من قبل الجماعات المسلّحة غير الخاضعة لسّلطة الدولة مصدر قلق شديد فيما يتعلّق بحقوق الانسان وسيادة القانون. وما زال القضاة والمدّعون العامون ومسؤولو السجون في ليبيا يواجهون عقبات كبيرة في عملهم.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الثالث (الصفحات 287-297)
الأمريكتين

أمريكا الوسطى، 287: غواتيمالا، 287؛ منطقة سلام خليج فونسيكا، 288. هايتي، 288: التطورات السياسية والأمنية، 288؛ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، 294. قضايا أخرى، 296: كوبا والولايات المتحدة، 296.

خلال عام 2013، واصلت الأمم المتحدة سعيها للنهوض بقضية السلام الدائم وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون في الأمريكتين.

وفي هاييتي، قد يُهدّد التأخير في إجراء الانتخابات وتوتُّر العلاقات بين السّلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة بتقويض عملية تحقيق الاستقرار. وساعد اعتماد البرلمان لقانون الانتخابات وسنّه في كانون الأوّل/ديسمبر من قبل السّلطة التنفيذية على تبديد التوتّرات السياسية بدرجة كبيرة. وفي نهاية عام 2013، كان 90 في المائة من الأشخاص الذين تشردّوا جراء زلزال 2010 قد غادروا المخيمات، ويُعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى برامج العودة واعادة التوطين الّتي نفّذتها الحكومة والأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين. وقد انخفض مستوى الإصابة بداء الكوليرا إلى النصف منذ بداية تفشّيه في عام 2010.

وقامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بزيادة تعزيز القدرات الاحتياطية الّتي أُذِنَ لها في أعقاب الزلزال كما ركّزت جهودها على المهام الرئيسية الموكلَة إليها كتقديم الدعم للعملية السياسية وتطوير قدرات الشرطة وضمان المساءلة فيما يتعلّق بسيادة القانون وكذا الدفاع عن حقوق الانسان. وعيّن الأمين العام كبير المنسّقين للتصدّي لوباء الكوليرا في هايتي وقام بإنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل المساعدة في تنسيق الأنشطة المتّصلة بالكوليرا عبر منظومة الأمم المتحدة.

في غواتيمالا، واصلت اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب تنفيذ ولايتها. وقدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستحدثة عن أنشطة اللجنة والدور الّذي تضطلع به الأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها.

وفي تشرين الأوّل/أكتوبر، دعت الجمعية العامة مرّة أخرى الدول إلى الامتناع عن سنّ القوانين والاجراءات من قُبيل استمرار الحصار الذي تفرضُه الولايات المتحدة على كوبا.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الرابع (الصفحات 298-354)
آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، 298: التطورات السياسية والأمنية، 299؛ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، 320؛ قوة المساعدة الأمنية الدولية، 320؛ العقوبات، 325. العراق، 327:

التطورات السياسية والأمنية، 327؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 331؛ الآلية اللاحقة لصندوق التنمية، 331؛ حساب الضمان للأمم المتحدة الخاص بالعراق، 332. العراق والكويت، 332: وساطة الأمم المتحدة لحل القضايا الثنائية، 332؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعويض وصندوق الأمم المتحدة، 336. تيمور-ليشتي، 336: تمويل عمليات الأمم المتحدة، 336. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 338: عدم الانتشار، 338. إيران، 346: عدم الانتشار، 346. اليمن، 349: التطورات السياسية والأمنية، 349؛ الأطفال والنزاعات المسلحة، 351. قضايا أخرى، 352: كمبوديا، 352؛ ميانمار، 353؛ الفلبين، 354؛ الإمارات العربية المتحدة وإيران، 354.

خلال عام 2013، واصلت الأمم المتحدة التصدّي للتحدّيات السياسية والأمنية في آسيا والمحيط الهادئ وذلك سعيا منها لإعادة إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، لا سيما في أفغانستان والعراق واليمن. كما واصلت الأمم المتحدة معالجة مسألة عدم الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذا التصدّي لبرنامج إيران النووي.

في أفغانستان، دخلت عملية الانتقال التدريجي للمسؤولية الأمنية الرئيسية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وهي قوة متعددة الجنسيات تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، مرحلتها النهائية وتكثّفت الاستعدادات من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس المقاطعة لعام 2014 في أفغانستان. إلاّ أن التحدّيات الّتي يشهدها قطاعي الأمن والمخدرات ما زالت قائمة وهناك حاجة للقيام بالمزيد من العمل لبلوغ الالتزامات المتبادلة بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وفي 26 نيسان/أبريل، عُقد مُؤتمر "قلب آسيا" الوزاري الثالث في ألماتي بكازاخستان، واعتمد المشاركون فيه خططاً لتنفيذ تدابير بناء الثقة الرئيسية الستّة. وجرى الإعلان عن المرحلة الأخيرة لانتقال المسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى القوات الأفغانية في 18 حزيران/يونيه، ومع تكفل قوات الأمن الأفغانية بمعظم العمليات، ارتفع عدد الخسائر في الأرواح الّتي تكبّدتها ارتفاعا كبيرا. وفي عام 2013، أحصت الأمم المتحدة 20,093 حادثا أمنيا في أفغانستان وهو ما جعل هذا العام من أكثر الأعوام عنفاً، وذلك في المرتبة الثانية بعد عام 2011، منذ سقوط نظام طالبان. كما شكّل تأخير تمرير تشريعين رئيسيين مصدراً للقلق؛ وعلى الرغم من ذلك، مازالت التحضيرات التقنية للانتخابات الرئاسية ولانتخابات مجلس المقاطعة لعام 2014 مستمرّة. ودعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الجوانب المدنية لعمليات الانتقال الأمنية والسياسية وساعدت في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية من أجل عملية تخضع لقيادة الأفغان وتكون مملوكة لهم في مرحلة ما بعد عام 2014. ومدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى غاية 19 آذار/مارس 2014. وظلّت أنظمة الجزاءات ضدّ الأفراد والكيانات ذات الصلّة بأنشطة التمرّد، لا سيما طالبان والقاعدة، سارية المفعول.

في العراق، احتدّت التوتّرات السياسية وزادت الحوادث الأمنية وهو ما جعل البيئة الأمنية متقلّبة ولا يمكن التنبؤ بها. وعلى الرغم من جهود القادة السياسيين الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية، كانت التوترات الطائفية آخذةً في التصاعد كما استمرّت المظاهرات على نطاق واسع طوال العام. وفي شهر كانون الثاني/يناير، شرعت لجنة مشتركة بين حكومة العراق والحكومة الاقليمة لكردستان في اتّخاذ خطوات نحو إجراء سحب متبادل للجنود وتنفيذ اتفاق أمني مشترك في الأقاليم المتنازع عليها. وخلال العام، أُجريت انتخابات مجالس المحافظات في 14 محافظة

من محافظات البلاد وأُجريت الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان. ومدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى غاية 31 تموز/يوليه 2014.

وفيما يتعلّق بتطبيع العلاقات بين العراق والكويت، فقد تمّ احراز الكثير من التقدّم. وأتمّ العراق والكويت مشروعهما المتعلّق بصيانة الحدود عملاً بقرار مجلس الأمن 833 (1993).

وأنهى المجلس التزامات العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلّق بمسألة الأسرى الكويتيين والأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة، بالإضافة إلى ولاية المنسّق رفيع المستوى عملاً بالقرار 1284 (1999) وأحال المسؤولية إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وتواصل لجنة مجلس الأمن المنشأة للاشراف على تنفيذ التدابير الجزائية ضدّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملها، بدعم من فريق الخبراء التابع لها. وجرى تعزيز ولاية اللجنة خلال العام ردّاً على التجارب النووية الّتي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر شباط/فبراير 2013. وفي آذار/مارس، مدّد المجلس ولاية الفريق إلى غاية 7 نيسان/أبريل 2014.

واصلت الأمم المتحدة كذلك التصدّي لبرنامج إيران النووي من خلال عمل اللجنة المنشأة للإشراف على تنفيذ الجزاءات الّتي فرضها مجلس الأمن بمساعدة فريق الخبراء التابع لها. وفي حزيران/يونيه، مدّد المجلس ولاية الفريق إلى غاية 9 تموز/يوليه 2014. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران على "بيان مشترك بشأن إطار للتعاون" اتفق فيه الطرفان على زيادة التعاون فيما يتعلّق بأنشطة التحقُّق الّتي ستضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
وفي اليمن، أكّدت من جديد بعثة مجلس الأمن على مواصلة دعم المجلس لعملية الانتقال السياسي طبقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها. وركّزت المرحلة الثانية من العملية الانتقالية على إعادة هيكلة الجهود العسكرية من أجل إستعادة السيطرة على الأقاليم الّتي فقدتها لصالح القاعدة وغيرها من الناشطين الإسلاميين، وكذا إتمام الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني للحوار والّذي انطلقت أشغاله في 18 آذار/مارس 2013.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الخامس (الصفحات 355-376)
أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

البوسنة والهرسك، 355: تنفيذ اتفاق السلام، 356. كوسوفو،361: التطورات السياسية والأمنية، 361؛ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، 362؛ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 362؛ القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، 364. جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، 364. جورجيا، 365: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 366. أرمينيا وأذربيجان، 367. قبرص، 368: التطورات السياسية والأمنية، 368؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 369. قضايا أخرى، 375: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 375. منظمة الديمقراطية والتنمية الإقتصادية- مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا، 376.

أحرزت عملية إستعادة السلام والإستقرار في البلدان الخارجة من النزاع في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تقدّماً خلال عام 2013، في إطار تواصل جهودها الرامية إلى إعادة إنشاء مؤسساتها وهياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، لا زالت العديد من المسائل في المنطقة عالقة.

في البوسنة والهرسك، لم يتمّ إحراز أي تقدّم ملموس بشأن الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، كما أنّه لم يُبذل إلا القليل من الجهد لتنفيذ الاحتياجات القائمة لاغلاق مكتب الممثّل السامي. وطوال العام، شهد الوضع السياسي حالة من الركود، كما كثّفت قيادة جمهورية صربسكا السياسة الّتي تنتهجها وتتحدّى بها بشكل مباشر الأسس الّتي يقوم عليها الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام 1995، كما دعت إلى حلّ البوسنة والهرسك وإلى استقلال جمهورية صربسكا. ومدّد مجلس الأمن ولاية قوة الاتحاد الأوروبي لفترة إضافية مدتها 12 شهرا.

وفي كوسوفو، وقّعت بلغراد وبريشتينا بالأحرف الأولى على اتفاق بشأن المبادئ الّتي تحكم تطبيع العلاقات. وفي الوقت ذاته، ما زال عدم الاستقرار والشكّ قائمين في أعقاب فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2010 بشأن اعلان استقلال كوسوفو، كما وقعت أحداث خطيرة طيلة العام لا سيما في شمال كوسوفو الّذي ما تزال الحالة الأمنية فيه هشّة.

وعلى الرغم من استمرار دعم الأمم المتحدة للمفاوضات صوب تسوية النزاع بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا فيما يتعلّق باسم هذه الأخيرة، إلا أن القضية ظلّت دون حلّ في نهاية العام.

واستمرّ تأثُّر عملية السلام في جورجيا وأبخازيا بالحرب في أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008 وتداعيتها، كما تأثّرت بالعلاقات بين جورجيا وروسيا. وعُقدت خلال العام مناقشات دولية تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل معالجة قضايا السلام والاستقرار والقضايا الانسانية في جورجيا. وفي شهر حزيران/يونيه، اتخذت الجمعية العامة قراراً بشأن وضع الأشخاص المشرّدين داخليا

واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي بأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، والّذي دعت من خلاله جميع المشاركين في المناقشات الدولية لأخذ خطوة من أجل تهيئة ظروف أمنية مواتية تُفضِي إلى عودة جميع الأشخاص المشرّدين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية بصورة طوعية وآمنة وكريمة وبدون أي معوّقات.

لم يُحرز أي تقدّم صوب تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة ناغورنو-كراباخ المحتلة في أذربيجان.

في قبرص، تواصلت المساعي الحميدة للأمين العام، وتعاونت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أيضا مع القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك من خلال تيسير المشاريع الّتي يستفيد منها كلا المجتمعين في المنطقة الفاصلة، بهدف استعادة الظروف الطبيعية والمهام الانسانية في الجزيرة. ومدّد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى غاية 31 كانون الثاني/يناير 2014.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل السادس (الصفحات 377-461)
الشرق الأوسط

عملية السلام، 378: الجهود الدبلوماسية، 378؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 379. قضايا متعلقة بفلسطين، 403: جوانب عامة، 403؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 407. لبنان، 421: التطورات السياسية والأمنية، 421؛ تنفيذ القرار 1559 (2004)، 422؛ تنفيذ القرار 1701 (2006) وأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، 423؛ المحكمة الخاصة بلبنان، 431. الجمهورية العربية السورية، 431: التطورات السياسية والأمنية ، 432؛ استخدام الأسلحة الكيميائية، 441؛ الجولان السوري، 451؛ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، 461.

شهد عام 2013 تجديد المحادثات المباشرة بين اسرائيل وفلسطين بوساطة الولايات المتحدة. وفي 29 تموز/يوليه، استُأنِفت المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وفلسطين بعد أن توقفت في أيلول/سبتمبر 2010. وأشادت المجموعة الرباعية وتتمثّل في آلية التنسيق من أجل جهود السلام الدولية الّتي تضُمّ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة باستئناف كل من محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وبنيامين نتنياهو، رئيس وزراء اسرائيل للمفاوضات المباشرة، كما دعت جميع الأطراف إلى اتّخاذ جميع الخطوات الممكنة لتهيئة الظروف المواتية من أجل نجاح عملية التفاوض ومن أجل كبح الأعمال الّتي قوّضت الثقة. وأعقبَ الاجتماعات الأوّلية عقدُ الجولة الرسمية الأولى من المحادثات في القدس في 14 آب/أغسطس، بعد الإفراج عن 26 من سجناء ما قبل أوسلو من غزّة والضفة الغربية. وعُقدت الجولة الثانية في 20 آب/أغسطس في أريحا. وشارك المفاوضون في عدد من جولات المحادثات، بينما تشاور مبعوثوا المجموعة الرباعية فيما بينهم وشاركوا بدورهم مع الأطراف وكذلك مع الشركاء العرب. وشكّل برنامج الفلسطينيين لبناء الدولة عنصراً أساسياً من عناصر العملية السياسية. وعلى الرغم من توافق الرأي الدولي القويّ بأنّ السلطة الفلسطينية كانت قادرة على إدارة الدولة، إلاّ أن لجنة الاتصال المخصّصة المعنية بتنسيق تقديم المساعدة الدولية للفلسطينيين أعربت عن قلقها إزاء الاستدامة المالية لعملية من هذا القبيل بسبب الصعوبات المالية الّتي واجهتها السلطة الفلسطينية.

وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية العامة القرار 15/68 الذي أكّدت بموجبه مجدّدا دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، يبعث الوضع على أرض الواقع على القلق فيما يتّصل بقابلية تطبيق الحلّ القائم على وجود الدولتين. وتسبّب التوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية في تعقّد المفاوضات، وهذا ما تسبّب في أعمال عنف يومية بين المستوطنين والفلسطينيين، كما تواصل غياب عدم المساءلة عن الجرائم الّتي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليون. وواصلت اسرائيل احتلال الجولان السوري أيضاً، بالاضافة إلى تشجيعها لنمو المستوطنات من خلال الحوافز الاجتماعية والاقتصادية.

لا يزال الوضع في غزّة غير مستقرّ، في ظلّ نقص الوقود وموادّ البناء وهو ما يُعزى إلى غلق الأنفاق المصرية المؤدية إلى غزّة من قبل السلطات المصرية وإلى الحصار البحري والجوي

والبري الّذي تفرضه اسرائيل منذ 2007. ولم يُفتح إلا معبر واحد للسلع من اسرائيل نحو غزّة وهو ما زاد من تدهور الحالة الانسانية. في الوقت نفسه، واصلت اسرائيل مواجهة خطر إطلاق الصواريخ من غزّة .

واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم الخدمات والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا وفي الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وشهدت الوكالة أزمة مالية خطيرة ومتكرّرة، مما هدّد قدرتها على مواصلة تقديم خدماتها ومساعداتها الطارئة، بالاضافة إلى استكمال المشاريع الأساسية. في شباط/فبراير، أطلقت الأونروا نداءً طارئاً لجمع مبلغ 300 مليون دولار لتُستخدم منه نسبة 81 في المائة لتغطية الأنشطة في قطاع غزّة ونسبة 19 في المائة لتغطية الأنشطة في الضفة الغربية. وكنتيجة للعجز في التمويل في إطار نداء الطوارئ لعام 2012 (تمّ تمويل نسبة 48 في المائة فقط) ونظراً للعجز المتوقّع لنداء عام 2013، اضطرت الأونروا إلى تحديد الأوّلويات وإلى تحسين الكفاءة فيما يتّصل بتنفيذ نشاطات الطوارئ الّتي تضطلع بها. ووصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في غزّة إلى 1,240,000 شخص حتّى 31 كانون الأوّل/ديسمبر. ومع نهاية عام 2013، بلغ عدد اللاجئين المسجّلين في الضفة الغربية 411, 754 شخص.

وخلال العام، تواصل تأثير الأزمة في سوريا على لبنان، وزادت المخاوف بشأن سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، بما في ذلك تحدّيات التمسّك بسياسة النأي بالنفس الّتي تتّبِعُها الحكومة إزاء الأزمة السورية. وفي العديد من المناسبات، دعا مجلس الأمن جميع اللبنانيين إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية لمواجهة المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار البلاد، كما شدّد المجلس على أهمية امتناع كافة الأحزاب اللبنانية عن التدخُّل في الأزمة السورية، وفقا لالتزامهم بإعلان بعبدا لعام 2012. وأنشأ الأمين العام، في أيلول/سبتمبر، مجموعة الدعم الدولية للبنان، من أجل تعبئة الدعم لصالح استقرار لبنان في مواجهة تأثير النزاع السوري. وطوال العام، شهدت البلاد حوادث ارهابية مُدمِّرة. وظلّت الحالة على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تتّسمُ بالهدوء بصفة عامة، على الرغم من تزايد عدد الانتهاكات الاسرائيلية للمجال الجوي اللبناني وإطلاق النار على جندي إسرائيلي في 15 كانون الأوّل/ديسمبر. وفي آب/أغسطس، مدّد مجلس الأمن ولاية اليونيفيل إلى غاية 31 آب/أغسطس 2014 مع عدم إحداث تغييرات تشغيلية رئيسية. وبلغ تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان درجة هائلة. وحتّى 29 تشرين الأوّل/أكتوبر، بلغ عدد السوريين الذين اتّصلوا بمكتب المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 805,741 شخصا، 80 في المائة منهم تقريباً من النساء والأطفال. وتمثّلت نسبة تمويل خطة الاستجابة الاقليمية الخامسة، الّتي دعت إلى جمع أكثر من1,6 مليار دولار لتلبية احتياجات اللاجئين في لبنان إلى غاية نهاية العام، في 44 في المائة حتّى شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

في عام 2013، تواصل تدهور الوضع العام في الجمهورية العربية السورية. واستمرّ اشتباك القوات المسلّحة التابعة للحكومة والميليشيات الموالية للحكومة مع المعارضة المسلّحة في مواجهات عنيفة. واستمرّ تعاظم خطر زعزعة الاستقرار الذي تسبّب فيه النزاع في المنطقة، كما أعطت المشاركة المباشرة لمقاتلي حزب الله داخل سوريا بالاضافة إلى القوات التابعة

للحكومة، في تحدٍّ لسياسة النأي بالنفس الّتي تنتهجُها الحكومة اللبنانية زخماً للنهج العسكري الذي تتّبعُه الحكومة السورية، وهو ما أدّى لخلق بيئة متقلّبة على نحو خطير. وطوال العام، ترأّس الممثّل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي، عدّة اجتماعات ثلاثية الأطراف مع كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأمم المتحدة من أجل التحضير لمؤتمر جنيف بشأن سوريا.

في 21 آذار/مارس، أنشأ الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وباشرت البعثة أنشطتها لتقصّي الحقائق في سوريا في 19 آب/أغسطس وقدّمت تقريرين، في أيلول/سبتمبر وفي كانون الأوّل/ديسمبر، بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سبعة مواقع. وأكّدت النتائج بأن الأسلحة الكيميائية استُخدِمت في خمسة من تلك المواقع. وعلاوة على ذلك، في 11 تشرين الأوّل/أكتوبر، أَذِن مجلس الأمن بتشكيل بعثة مشتركة بين منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. وكان من المتوقّع انهاء ولاية البعثة بحلول 30 حزيران/يونيه 2014.

جُدِّدت ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الإشتباك والمنشأة للإشراف على مراعاة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في الجولان السوري ولضمان الفصل بين قواتهما، مرتين في 2013، وذلك في حزيران/يونيه وكانون الأوّل/ديسمبر لفترة ستّة أشهر. ومن المحتمل أن يؤدي استمرار الأنشطة العسكرية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الإشتباك طوال السنة إلى تصعيد التوتّر بين إسرائل وسوريا، مُهدّداً بذلك وقف إطلاق النار بين البلدين، وكذا التأثير بصورة سلبية على قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الإشتباك على أداء المهام الموكلة إليها. وأثّرت الأوضاع السائدة في الميدان على موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الإشتباك وجهود دعم البعثة مع تسجيل زيادة في عدد الحوادث الّتي تشمل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الاختطاف.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل السابع (الصفحات 462-539)
نزع السلاح

آلية الأمم المتحدة ، 462. دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 466. نزع السلاح النووي، 468: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 477؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 479؛ حظر استعمال الأسلحة النووية، 480؛ النهج الانساني لنزع السلاح النووي، 481. عدم الانتشار، 481: معاهدة عدم الانتشار، 481؛ القذائف، 488؛ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، 488؛ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 491؛ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 494؛ النفايات المشعة، 496؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، 498. الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية، 502: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 502؛ الأسلحة الكيميائية ، 504؛ الأسلحة التقليدية ، 507: معاهدة تجارة الأسلحة، 507؛ الأسلحة الصغيرة، 509؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بها، 517؛ الذخائر العنقودية، 519؛ الألغام المضادة للأفراد، 519؛ نزع السلاح العملي، 521؛ الشفافية، 521. قضايا نزع السلاح الأخرى، 525: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 525؛ منع حدوث سباق للتسلح في قاع البحار والمحيطات، 528؛ مراعاة المعايير البيئية، 528؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 529. الدراسات والبحوث والتدريب، 529. نزع السلاح الإقليمي، 529: المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، 535.

تباينت جهود الأمم المتحدة للمُضي قُدماً بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح ولعدم الإنتشار من خلال آليتها المتعلّقة بنزع السلاح (هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة) خلال عام 2013. ويتمثّلُ التّطوّر البارز الّذي شهده هذا العام في عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة دام يوما واحدا في 26 أيلول/سبتمبر بهدف المساهمة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ووافق الاجتماع على عقد المؤتمر الدولي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بنزع السلاح النووي لاستعراض التقدّم المحرز في ذلك الصدد، بحلول عام 2018 على أقصى تقدير، كما تمّ الاعلان عن 26 أيلول/سبتمبر كيوم دولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. واستمرّ الزخم صوب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء طابع عالمي عليها حيز النفاذ خلال عام 2013 مع مصادقة أربعة دول أخرى عليها. إلا أنّه في 12 شباط/فبراير، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثالث تفجير نووي تجريبي مُعلَن خاص بها. وفي شهر آذار/مارس، أدان مجلس الأمن تلك التجربة النووية وكذا استمرار الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. من جهة أخرى، طرأت تطوّرات هامة فيما يتعلّق ببرنامج إيران النووي، حيث تمّ الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وضع خطة عمل مشتركة. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقا كذلك على إصدار بيان مشترك بشأن إطار التعاون بما في ذلك إجراءات تسوية القضايا العالقة. ولا يزال تنفيذ الإلتزامات المتّفق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 موضع تركيز محوري. وأقرّت الدول الأطراف بضرورة بذل المزيد من الجهود فيما يتعلّق بالتنفيذ مع إحراز بعض التقدّم في تنفيذ الالتزامات الّتي قطعتها على نفسها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وفي الوقت ذاته، واصلت قضية اتّباع نهج إنساني لنزع

السلاح اكتساب مكانة هامة ترتكز على تحقيق فهم جماهيري أفضل للعواقب الإنسانية المترتِّبة على استخدام الأسلحة النووية. وفي آذار/مارس، احتضنت النرويج مؤتمراً دولياً معنياً بالآثار الإنسانية المترتِّبة على الأسلحة النووية المنعقد في أوسلو يومي 4 و5 آذار/مارس، والّذي أقرّ بأنّه من غير المحتمل أن تستطيع أيّة دولة أو هيئة دولية أن تعالج على نحو ملائم حالة الطوارئ الإنسانية المباشرة الناجمة أو أن تقدّم مساعدة كافية للمتضررين.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك عقبات تواجه احراز تقدّم كبير في مجال نزع السلاح النووي وعدم الإنتشار، لا سيما من خلال عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على تجاوز خلافاته والاتفاق على برنامج عمل يسمح باستئناف العمل الجوهري. ومن التطوّرات الرئيسية الّتي شهدها عام 2013 اعتماد الجمعية لمعاهدة تجارة الأسلحة في 2 نيسان/أبريل. وبحلول نهاية العام، وقّع 115 بلداً على المعاهدة وأصبح 9 منهم أطرافاً فيها. وفي غضون ذلك، اعتمد مجلس الأمن أوّل قرار له بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع الإقرار بالتأثير السلبي للتدفُّق غير المشروع لمثل هذه الأسلحة الّتي كثيرا ما تُقوّض جهود المجلس الرامية إلى إعادة إحلال السلام والاستقرار في حالات النزاع وما بعده.

واعتمد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية المنعقد في لاهاي من 8 إلى 19 نيسان/أبريل، وثيقة ختامية استشرافية وجوهرية أكّدت على التزام الدول الأطراف بحظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي وقدّمت توجيها للسياسة المستقبلية. وبعد قرار الأمين العام المتعلّق بانشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وضع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية برنامجاً عاجلاً لإزالة تلك الأسلحة من سوريا، والّذي أقرّه مجلس الأمن. وكان هذا البرنامج بمثابة عملية غير مسبوقة في منطقة حرب نشطة، نالت على إثره منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جائزة نوبل للسلام لعام 2013.

واصلت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح تقديم المساعدة فيما يتعلّق بتدابير بناء القدرات من أجل منع التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع مساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين أيضا على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) المتعلّق بانتشار أسلحة الدمار الشامل وحيازتها من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول.

الجزء الأوّل: مسائل سياسية وأمنية
الفصل الثامن (الصفحات 540-588)
مسائل سياسة وأمنية أخرى

الجوانب العامة للسلام والأمن الدوليين، 540: دعم الديمقراطيات، 540. الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين، 540: جنوب المحيط الأطلسي، 540؛ المحيط الهندي، 541. إنهاء الاستعمار، 542: عقد القضاء على الاستعمار، 542؛ بورتوريكو، 549؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 549؛ قضايا أخرى، 562. استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، 567: اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 567؛ التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، 572. آثار الإشعاع الذري، 574. أمن المعلومات، 576. شؤون الإعلام، 578: لجنة الإعلام، 578.

في عام 2013، واصلت الأمم المتحدة التصدّي للمسائل السياسية والأمنية المتعلّقة بدعمها للسلام والتعاون الإقليميين وتعزيز إنهاء الاستعمار والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وأنشطة الاعلام الّتي تضطلع بها المنظمة.

استعرضت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التقدّم المحرز فيما يتعلّق بتنفيذ إعلان 1960، لا سيما ممارسة الأقاليم المتبقية غير المتمتّعة بالحكم الذاتي حقّ تقرير المصير. وفي ذات السياق، اعتمدت الجمعية العامة القرار 265/67 الذي يُقِرّ بأنّ بولينيزيا الفرنسية إقليم غير متمتّع بالحكم الذاتي والّذي يطلب من اللجنة إعادة النظر في هذه المسألة خلال دوراتها المقبلة. وفي شهر أيّار/مايو، نَظّمت اللجنة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في الإكوادور لتقييم القضايا الجارية والنتائج المستقبلية لتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (2011-2020).

خلال دورتها السادسة والخمسين في حزيران/يونيه، ناقشت لجنة استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية سُبل ووسائل الحفاظ على الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وكذا ضمان أن التكنولوجيا القائمة على الفضاء لا زالت تفيد مجالات بالغة الأهمية للبشرية جمعاء. وأحاطت اللجنة علماً بتقريري لجنتيها الفرعيتين الّذي يتناول أحدهما القضايا العلمية والتقنية والآخر المسائل القانونية. وفيما يتعلّق بعمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، يُواصل برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية تعزيز استخدام التكنولوجيات والبيانات الفضائية الرامية إلى تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية مستدامة في البلدان النامية. وفي قرار مؤرخ في كانون الأوّل/ديسمبر، أقرّت الجمعية العامة بعمل اللجنة الفرعية القانونية بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي واسترعت الانتباه إلى قضية التشريع الوطني ذي الصّلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية.
في دوتها الستين في شهر أيّار/مايو، تناولت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري، من بين قضايا أخرى، العواقب المترتِّبة على الحادثة النووية في فوكوشيما دايتشي في اليابان عام 2011 وكذا النتائج الّتي توصّل إليها فريق الخبراء الدولي بشأن الآثار المستمرّة الناجمة عن التعرّض للإشعاع.

في إطار التعامل مع التطوّرات الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، دعت الجمعية في كانون الأوّل/ديسمبر الدول الأعضاء لتعزيز النظر في التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات وكذا الاستراتيجيات الممكنة للتصدّي لها.

استعرضت لجنة الإعلام، خلال دورتها لشهري نيسان/أبريل وأيّار/مايو، السياسات والأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة وكذا إدارة وعمليات إدارة شؤون الإعلام.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الأوّل (الصفحات 589-626)
تعزيز حقوق الإنسان

آلية الأمم المتحدة، 591: مجلس حقوق الإنسان، 591؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 595؛ جوانب أخرى، 596. صكوك حقوق الإنسان، 597: اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 599؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولات الاختيارية، 599؛ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري، 600؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 601؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 601؛ اتفاقية حقوق الطفل، 602؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 611؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 612؛ الاتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، 612؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 613؛ جوانب عامة، 613. أنشطة أخرى، 615: تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 615؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 623؛ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، 625؛ الذكرى السنوية الخامسة والستين للاعلان العالمي، 626؛ متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 626.

في عام 2013، أحرزت جهود الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان تقدّماً نتيجة لعدّة تطوّرات. ودخل البروتوكول الإختياري للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يُقرّ إجراءً متعلّقاً بالبلاغات الفردية عن الحالات الّتي يُدّعى بأنّه وقعت فيها انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيّز التنفيذ في 5 أيّار/مايو. وسجّلت اللجنة المعنية بحالات الإختفاء القسري أوّل بلاغ لها وعيّنت مقرراً خاصّاً معنياً بالبلاغات الجديدة والتدابير المؤقتة. كما سجّلت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلاغها الأوّل بموجب البروتوكول الإختياري للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنشأت فريق عمل لمعالجة البلاغات والطلبات الجديدة المتعلّقة باتخاذ تدابير مؤقتة.

نظر مجلس حقوق الإنسان في سِجلّ حقوق الإنسان من 42 دولة من الدول الأعضاء من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل الرامية إلى تقييم سِجلّ حقوق الإنسان لجميع الدول كل أربع سنوات. وطوال العام، عقد المجلس ثلاث دورات عادية (الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين). وعقدت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، الّتي أفادت المجلس من خبرتها، دورتيها العاشرة والحادية عشر وقدّمت خمس توصيات بينما تناول إجراء الشكوى لدى المجلس، الّذي تضمّن فريق العمل المعني بالبلاغات وفريق العمل المعني بالحالات، نمطاً ثابتاً من الانتهاكات الجسيمة والمثبَتَة بالبراهين لحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

احتفل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالذكرى العشرين لإنشاء ولايتها وواصلت تقديم الدعم لعمل المجلس وآلياته، بما في ذلك هيئات المعاهدة والاجراءات الخاصة. كما عزّز المكتب مشاركته القطرية ووسّع نطاق وجوده على الصعيدين القطري والإقليمي.

في 10 كانون الأوّل/ديسمبر، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً تذكارياً بمناسبة الذكرى الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الّذي تضمّن احتفالا تمّ خلاله منح جائزة الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان. وفي 23 كانون الأوّل/ديسمبر، أعلنت الجمعية عن العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل إفريقي 2015-2024.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الثاني (الصفحات 627-731)
حماية حقوق الإنسان

الإجراءات الخاصة، 627. الحقوق المدنية والسياسية، 628: العنصرية والتمييز العنصري، 628؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 635؛ الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، 640؛ حماية المهاجرين، 640؛ التمييز ضد الأقليات، 645؛ حرية الدين أو المعتقد، 649؛ الحق في تقرير المصير، 655؛ سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، 659؛ قضايا أخرى، 670. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 682: إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 682؛ الحق في التنمية، 683؛ المنتدى الاجتماعي، 698؛ الفقر المدقع، 699؛ الحق في الغذاء، 699؛ الحق في السكن اللائق، 704؛ الحق في الصحة، 704؛ الحقوق الثقافية، 707؛ الحق في التعليم، 711؛ الشواغل البيئية والعلمية، 711؛ الرق والقضايا ذات الصلة، 712؛ المرأة، 714؛ الأطفال، 717؛ الأشخاص المتقدمين في السن، 722؛ الأشخاص المشردون داخليا، 723؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 727؛ الشعوب الأصلية، 727.

في عام 2013، واصلت الأمم المتحدة التزامها بحماية حقوق الإنسان من خلال أجهزتها الرئيسية، وتتمثّل في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الإقتصادي والاجتماعي وكذا من خلال مجلس حقوق الإنسان الّذي اضطلع بالمهام الموكلة إليه بوصفه هيئة حكومية دولية مركزية تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسية وحمايتهما في جميع أنحاء العالم. وتناول المجلس الانتهاكات وعمل على منع التجاوزات وقدّم التوجيه في مجال السياسة العامة ورصد مدى إحترام حقوق الإنسان عبر العالم، كما ساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلّقة بحقوق الإنسان.

رصد المكلفُون بولايات بموجب الإجراءات الخاصة (المقررون الخاصون والخبراء المستقلّون وفرق العمل وممثلو الأمين العام) الأوضاع المتعلّقة بحقوق الإنسان ونظروا فيها وتشاوروا بشأنها وقدّموا تقارير علنية عنها في بلدان معيّنة أو بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر العالم. وفي نهاية عام 2013، كان هناك 51 إجراء من الإجراءات الخاصة (37 ولاية مواضيعية و14 ولاية قطرية أو إقليمية) بالإضافة إلى 73 من المكلفين بولايات.

في عام 2013، قدّمت الإجراءات الخاصّة 168 تقريراً لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك 69 تقريراً بشأن زيارات قطرية و36 تقريراً إلى الجمعية العامة. وأرسلتِ الإجراءات الخاصّة 528 رسالة إلى 117 دولة، 84 في المائة منها بُعِثت بصورة مشتركة من جانب أكثر من ولاية واحدة. وغطّت الرسائل 1,520 فرداً على الأقلّ، 18 في المائة منهم من النساء. وردّت الحكومات على 45 في المائة من الرسائل وتابع المكلفون بولايات 23 في المائة منها. كما أصدرت الإجراءات الخاصة 379 نشرة صحفية وبياناً عاماً بشأن الحالات المثيرة للقلق، بما في ذلك 50 بياناً صدر بصورة مشتركة بين اثنين أو أكثر من المكلفين بولايات.

وأجرت الإجراءات الخاصة 79 زيارة قطرية إلى 66 دولة. وارتفع عدد البلدان الّتي قدّمت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة إلى 108 حتّى 31 كانون الأوّل/ديسمبر.

كما تُوَفَّرُ الحماية لحقوق الإنسان أيضا من خلال شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان فرادى، العاملين في إطار الإعلان المتعلّق بالمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998. وبهدف تعزيز الإعلان، اعتمدت الجمعية قراراً بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

وأنشأ المجلس في عام 2013 ولاية مواضيعية واحدة تتمثّل في الخبير المستقلّ المعني بتمتُّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان.

ولا تزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محور اهتمام رئيسي للأنشطة، حيث شدّدت الجمعية العامة على الحق في التنمية، كما دافع المقررون الخاصون عن الحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والصحة والسكن اللائق والتعليم وفي حياة خالية من الفقر.

وفي كانون الأوّل/ديسمبر، أعلنت الجمعية العامة عن 2 تشرين الثاني/نوفمبر بصفته اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الثالث (الصفحات 732-766)
حالات حقوق الإنسان القطرية

الجوانب العامة، 732. أفريقيا، 733: جمهورية أفريقيا الوسطى، 733؛ كوت ديفوار، 734؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 735؛ إريتريا، 736؛ غينيا، 737؛ ليبيا، 738؛ مالي، 738؛ الصومال، 739؛ السودان، 741؛ جنوب السودان، 741. الأمريكتين، 742: بوليفيا، 742؛ كولومبيا، 742؛ غواتيمالا، 742؛ هايتي، 743. آسيا، 743: أفغانستان، 743؛ كمبوديا، 744؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 745؛ إيران، 748؛ ميانمار، 752؛ سري لانكا، 755؛ اليمن، 756. أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، 756؛ بيلاروس، 756؛ قبرص، 757. الشرق الأوسط، 757: الجمهورية العربية السورية، 757؛ الأراضي الّتي تحتلها إسرائيل؛ 763.

في عام 2013، تناولت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والأمين العام والمقررون الخاصون والخبراء المستقلّون حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

في أفريقيا، توصّلت بعثة لتقصّي الحقائق مُوفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن إئتلاف سيليكا، وهي جماعة مسلّحة غير تابعة للدولة، واصلت ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بعد الاستيلاء على السلطة في 24 آذار/مارس. وعيّن مجلس حقوق الإنسان خبيراً مستقلاً من أجل رصد الوضع في البلاد. وفي كوت ديفوار، لا يزال الحوار السياسي يواجه طريقاً مسدوداً، بالرغم من إنشاء إطار دائم للحوار. وشهد الوضع السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهوراً منذ عام 2011، لا سيما في الجزء الشرقي للبلاد حيث أدّى النزاع المسلّح إلى ارتفاع انتهاكات قانون حقوق الإنسان. وفي إريتريا، ظلّ الوضع خطيراً مع تسجيل انتهاكات واسعة الانتشار وبصورة منهجية. وفي غينيا، أُجريت الانتخابات التشريعية وتواصلت جهود إصلاح القطاع الأمني، بينما أبدت ليبيا رغبة في مواصلة تعاونها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأدان المجلس الانتهاكات المرتكبة في مالي وأنشأ ولاية لخبير مستقلّ مدّتها سنة واحدة من أجل دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها. وبعد مُضيّ أكثر من 20 عاما من الاشتباكات المسلّحة، تجلّى تحسُّنُ الحالة الأمنية في الصومال، ولا سيما في مقديشو، في عودة عدد من الأشخاص المغتربين. وتجدّدت ولاية الخبير المستقلّ لمدّة سنتين من أجل مساعدة البلاد. وقدّمت حكومة السودان تقرير منتصف المدّة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، كما قطع جنوب السودان أشواطاً كبيرةً في جهوده الرامية إلى إرساء أسس بلد جديد.

في الأمريكتين، أُحرز تقدّم في كل من بوليفيا وكولومبيا وغواتيمالا، إلاّ أنّ المشاكل ظلّت قائمة. وحدّد الخبير المستقلّ المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي خمسة مشاكل رئيسية في البلاد، وتتمثّل في التفاوت الاجتماعي والمعتقلين وسيادة القانون والانتهاكات السابقة لحقوق الانسان وكذا آثار الكوارث الطبيعية على حقوق الإنسان.

في آسيا، لايزال جدول أعمال حقوق الإنسان في أفغانستان في مفترق طرق حاسم مع كلّ من الانتخابات العامة وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية ومع الانسحاب المتوقّع لعدد

كبير من المانحين الدوليين في 2014. وبصفة عامة، كانت كمبوديا تسير على طريق الديمقراطية، إلاّ أنّه لا زال أمامها شوط كبير لتَقطَعهُ من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأنشأ المجلس لجنة للتحقيق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي إيران، لاحظ الأمين العام انخفاض عدد الجرائم الّتي قد تُطبَّق عقوبة الإعدام فيها على الأحداث، إلاّ أنّه أعرب عن قلقه بشأن تأثير العقوبات على حقوق الانسان. وشهدت ميانمار تغيُّرات كبيرة بينما استمرّت متابعة التدابير الاصلاحية من خلال بناء مؤسسات جديدة وسنِّ قوانين جديدة. وفي اليمن، بالرغم من بدء مؤتمر الحوار الوطني في آذار/مارس،لم تتوصّل الحكومة إلى توافق في الآراء بشأن تعيين مفوضين في لجنة التحقيق الوطنية.

في أوروبا، ظلّت حالة حقوق الانسان في بيلاروس مقيّدةً بشكل منهجي ومنتظم، وفي قبرص، أُعربَ عن القلق إزاء العوامل الحائلة دون تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالنظر إلى النزاع الذي طال أمدُه.

وفي الشرق الأوسط، توصّلت لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى أن حالة حقوق الإنسان استمرّت في التدهور، مع ارتكاب كلّ من القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها والجماعات المسلّحة المناهضة للحكومة للانتهاكات. في أيلول/سبتمبر، خلُصَت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق في 21 آب/أغسطس 2013، إلى أنّ الأسلحة الكيميائية قد استُخدِمت بالفعل ممّا أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات، وخاصّة بين المدنيين بمن فيهم العديد من الأطفال. وأدانت الجمعية استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وطالبت جميع الأطراف بالإنهاء الفوري لجميع الانتهاكات والتجاوزات الّتي تطال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي الأقاليم الّتي تحتلُّها إسرائيل، تواصلت الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك ارتفاع وتيرة العنف الّذي يمارسه المستوطنون.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الأوّل (الصفحات 767-835)
السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي

العلاقات الاقتصادية الدولية، 770: اتجاهات اقتصادية واجتماعية، 770؛ التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 771؛ التنمية المستدامة، 779؛ القضاء على الفقر، 794؛ العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، 800؛ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، 806. السياسة الإنمائية والإدارة العامة، 816: لجنة السياسة الإنمائية، 816؛ الإدارة العامة، 818. مجموعات البلدان الّتي تواجه أوضاعا خاصة، 820: أقل البلدان نمواً، 820؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 828؛ البلدان النامية غير الساحلية، 832.

في عام 2013، واصل الاقتصاد العالمي توسّعه بوتيرة بطيئة، فقد خفّضت العديد من المبادرات السياسية الجديدة في معظم الاقتصادات متقدّمة النمو من المخاطر النُظمية وساعدت على استقرار مستوى الثقة لدى المستهلكين وقطاع الأعمال والمستثمرين، إلاّ أنّ آثارها على النمو كانت محدودة. ولا تزال البلدان النامية والبلدان الّتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشهد مستويات من التقدّم أقوى بكثير ممّا تشهده الاقتصادات المتقدّمة النمو، حيث اتّبعت العديد منها المزيد من السياسات النقدية التوسّعية، وبقدر أقلّ، السياسات المالية التوسّعية الرامية إلى تقوية الطلب المحلّيّ. وفي نفس الوقت، يعيش ما يربو على مليار نسمة في فقر مُدقِع؛ وتزايد التفاوت في الدخل في العديد من البلدان وفيما بينها؛ كما أسفرت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة عن تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي الأمم المتحدة، تمثّلت مجالات التركيز الرئيسية بشأن السياسة الانمائية والتعاون الاقتصادي الدولي في تسريع التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذا النهوض بخطة التنمية لما بعد 2015. وفي حدث خاصّ في أيلول/سبتمبر، أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء عدم المساواة والثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ كما دعت البلدان متقدّمة النمو إلى التعجيل بالوفاء بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وشدّدت على الحاجة إلى وضع نهج مُتّسق يشمل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة. وفيما يتعلّق بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 تحت عنوان "المستقبل الّذي نصبو إليه"، ألغى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنمية المستدامة الّتي اختتمت عملها في 20 أيلول/سبتمبر. وحلّ محل هذه اللّجنة المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وحدّدت الجمعية طرائق عمل المنتدى السياسي رفيع المستوى والّذي عقد أوّل اجتماعاته في 24 أيلول/سبتمبر بنيويورك حول موضوع "بناء المستقبل الّذي نصبو إليه: من مؤتمر ريو +20 إلى خطة التنمية لما بعد 2015". وعلاوة على ذلك، أنشأت الجمعية لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة من أجل اقتراح خيارات بشأن استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة لتيسير تعبئة الموارد والاستخدام الفعّال لها بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في 25 أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية مناسبة خاصة لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي وثيقتها الختامية، قرّرت الجمعية إطلاق مفاوضات حكومية دولية من شأنها أن تُفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد 2015.

وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال اجتماعه رفيع المستوى في تموز/يوليه، موضوع العلوم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أعربت الجمعية في كانون الأوّل/ديسمبر عن قلقها إزاء افتقار العديد من البلدان النامية إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، كما أكّدت على ضرورة تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سدّ الفجوة الرقمية. وتتعلّق المزيد من الأنشطة الّتي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة بالتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية والسياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

استعرضت الجمعية التقدّم المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017) وحثّت الدول الأعضاء على التصدّي للتحدّي العالمي المتمثّل في بطالة الشباب من خلال وضع استراتيجية عالمية وتنفيذها، بناءً على الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل والنداء للعمل الّذي وجّهته منظمة العمل الدولية.

في شهر حزيران/يونيه، نظرت اللّجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في التقدّم المحرز بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها. وتطرّقت هذه اللّجنة أيضا إلى موضوعين يتّسمان بالأوّلوية وهما تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض مدن مستدامة وكذا المجتمعات المحلية في المناطق شبه الحضرية وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل تحقيق مجتمع رقمي شامل.

وفيما يتعلّق بالسياسة الإنمائية والإدارة العامة، تناولت لجنة السياسة الإنمائية في آذار/مارس أربعة مواضيع تتمثّل في العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الإنمائية والقضايا الناشئة بشأن التنمية الدولية في فترة ما بعد عام 2015 وكذا القضايا المتّصلة بأقلّ البلدان نموا.

في نيسان/أبريل، نظرت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة خلال دورتها في الدور الّذي تضطلع به الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ ومساءلة أصحاب المصلحة في مجال الحوكة العامة من أجل التنمية؛ وتهيئة بيئة مواتية لأغراض خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وواصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التصدّي لمشاكل التنمية لمجموعة من البلدان الّتي تواجه أوضاعاً خاصّة، بما في ذلك متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقلّ البلدان نمواً ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية وكذا التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام 1994 من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعة استراتيجية موريشيوس لعام 2005 وبرنامج عمل ألماتي لعام 2003 لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الثاني (الصفحات 836-861)
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الأنشطة على نطاق المنظومة، 836. التعاون التقني، 842: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 842؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 842؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 852؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 853؛ المسائل المشتركة، 855. أشكال التعاون الأخرى، 858؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 858؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 859.

في عام 2013، ركزت منظومة الأمم المتحدة نشاطاتها الإنمائية حول تجاوز الحواجز المؤسسية والهيكلية الّتي تحُول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى النمو الشامل المراعي لمصلحة الفقراء من خلال تدخُّلات مستهدفة من قُبيل تعزيز سُبل العيش المستدامة وإعطاء الأوّلوية للحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة.

ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2014-2017، بالاضافة إلى الإطار المتكامل للنتائج والموارد في سياق الاستعراض الشامل الّذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وستركّز الخطة الاستراتيجية على النتائج السبعة الّتي تشمل ثلاث مجالات عمل موضوعية وتتمثّل في: مسارات التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة الديمقراطية الشاملة والفعالة وبناء المرونة. وفي عام 2013، بلغت المساهمات في الموارد العادية وغيرها من الموارد 4.7 مليار دولار، أي أقل من المبلغ المقدّر الّذي وصل إلى 4.8 مليار دولار. وانخفضت المساهمات المخصّصة من المانحين الثنائيين من 1.33 مليار دولار في 2012 إلى 1.26 مليار دولار في 2013. وعلى نحو مماثل، انخفضت أيضا المساهمات المخصّصة المقدّمة من الشركاء متعدّدي الأطراف ومن المفوضية الأوروبية من 1.53 مليار دولار في 2012 إلى 1.4 مليار دولار في 2013. إلا أن الموارد المحلّيّة المقدّمة من البلدان الّتي يُنفّذ فيها البرنامج ارتفعت من 0.92 مليار دولار في 2012 إلى 1.14 مليار دولار في 2013. وقد بلغ مجموع النفقات المؤقتة لأغراض الأنشطة الانمائية في عام 2013 مبلغاً قدره 4.49 مليار دولار، مُوّل مبلغ 0.57 مليار دولار منها من الموارد العادية ومُوّل مبلغ 3 مليار دولار من موارد جهات مانحة أخرى ومبلغ 0.92 مليار دولار من موارد محلّيّة. ووصل مجموع نفقات التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة والإدارة والأغراض الخاصّة 0.12 مليار دولار و0.45 مليار دولار و0.05 مليار دولار على التوالي.

وصل مجموع القيمة المالية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الّذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والّذي يضمّ 351 6 متطوعا من 152 بلدا، إلى 210 مليار دولار بما في ذلك موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية.

وخلال العام، وفّر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات التنفيذ والخدمات الاستشارية وخدمات المعاملات الّتي عادت بالفائدة على المحتاجين. وحدّدت أهداف الإسهام الأربعة رفيعة المستوى عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الفترة 2010-2013، وتتمثّل في بناء السلام وإحلال الاستقرار بعد النزاع والإنعاش المبكر للمجتمعات المتضرّرة من الكوارث الطبيعية وقدرة الأفراد على تنمية الإقتصادات المحلّيّة والحصول على الخدمات الاجتماعية وكذا تحقيق الاستدامة البيئية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وفي عام 2013، دعم المكتب 230 1 مشروعاً من المشاريع الجاري تنفيذها بالنيابة عن شركائه. وبلغت نسبة المشاريع الّتي نفّذها المكتب بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة ستين في المائة، وهذا بتسجيل انخفاض عن نسبة 65 في المائة في عام 2012 وإن كانت قريبة من أرقام السنوات السابقة. وتُعزى نسبة ثلاثة وأربعون في المائة من التنفيذ إلى إدارة المشاريع و30 في المائة إلى البنية الأساسية و18 في المائة إلى الشراء و9 في المائة إلى الخدمات الإدارية الأخرى الّتي يطلبها الشركاء.

وفيما يتعلّق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، غيّرت الدول الأعضاء تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التأكيد على الدور التنسيقي الذي تضطلع به على نطاق المنظومة. واقترحت مجموعة 77 أن يتمّ تغيير تسمية اللّجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى اللّجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الثالث (الصفحات 862-907)
المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة

المساعدة الإنسانية، 862: التنسيق، 862؛ تعبئة الموارد، 867؛ العمل الإنساني، 874. الاستجابة لحالات الكوارث، 880: التعاون الدولي، 880؛ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، 885: الإجراءات المتعلقة بالألغام، 892. المساعدة الاقتصادية الخاصة، 895: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 895؛ المساعدات الاقتصادية الأخرى، 906؛ هايتي، 906.

في عام 2013، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها مواجهة تحدّيات كبرى في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال العام، بميزانية تشغيلية قدرها 277.3 مليون دولار، بتنسيق المساعدة الإنسانية لصالح 81.21 مليون شخص في البلدان الّتي تحوز على خطة الاستجابة الاستراتيجية. كما تمّ الإعلان هذا العام عن ثلاث حالات طوارئ من المستوى الثالث في جمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين والجمهورية العربية السورية، وهو أعلى مستوى للأزمات بالنسبة للأمم المتحدة والوكالات الشريكة. علاوة على ذلك، تُطلق تسمية حالات الطوارئ العامة على الأزمات في مالي وجنوب السودان، بينما تقوم جميع مكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفروعها وأقسامها بتقديم دعمها الكامل لأنشطة الاستجابة سواءً في المقرّ أو في الميدان.

أُطلقت خلال العام نداءات عاجلة مُوحّدة ومشتركة فيما بين الوكالات من أجل أفغانستان وبوركينافاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وهايتي وكينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والأراضي الفلسطينية المحتلّة والفلبين والصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا واليمن وزيمبابوي. وبلغ النداء الإنساني العالمي الأوّلي لعام 2013 مبلغ 8.5 مليار دولار لتقديم المساعدة لما لا يقل عن 51 مليون شخص في 16 بلداً. ولكن بحلول منتصف عام 2013، ومع تفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا، ازداد النداء بنسبة تفوق 50 في المائة إلى 12.9 مليار دولار في ظل وجود 73 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة. ومع اقتراب نهاية العام، كانت هناك حاجة إلى 677 مليون دولار إضافية لمساعدة 14 مليون شخص تضرّروا جراء إعصار هايان المداري الهائل في الفلبين، حيث تمّ توفير حوالي 8.3 مليار دولار لتلبية نسبة 64.9 في المائة من الاحتياجات. ولا زال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يسمح بتقديم المساعدة على وجه السرعة للسكان المتضرّرين من الكوارث المفاجئة وحالات الطوارئ الّتي تعاني من نقص التمويل. ففي عام 2013، قام الصندوق بتخصيص أكثر من 482 مليون دولار من أجل العمل الإنساني في 45 بلدا في جميع أنحاء العالم.

نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العام في سُبل تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية وقام بتحليل الحاجة إلى الحدّ من حالات الضعف وإدارة المخاطر وكذلك الحاجة إلى تعزيز الابتكار في المجال الإنساني. واعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأن

التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنسانية فيما يتعلّق بالكوارث الطبيعية من مرحلة الإغاثة إلى التنمية وبشأن الاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث وتعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود لدراسة العواقب الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيف آثارها وتقليل حدّتها والمساعدة في الاجراءات المتعلّقة بالألغام وكذا بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدّم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الرابع (الصفحات 908-944)
التجارة الدولية والتمويل والنقل

التجارة الدولية والتنمية، 908: النظام التجاري متعدد الأطراف، 908؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 911؛ السلع، 915؛ التدابير الاقتصادية القسرية، 919. النظام المالي الدولي والتنمية، 920: حالة ديون البلدان النامية، 923؛ تمويل التنمية، 928؛ مسائل أخرى، 937. النقل، 940: النقل البحري، 940؛ نقل البضائع الخطرة، 941.

استمرّ تركيز عمل الأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية والتمويل والنقل، خلال عام 2013، على الجهود المتعدّدة الأطراف لدعم الانتعاش العالمي من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الّتي ألمت به في عام 2008. وظلّت الجهود الرامية إلى ضمان نمط للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين هدفاً مركزياً للمجتمع الدولي في الوقت الّذي يستعدُّ فيه للتفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015.

لا زال الاقتصاد العالمي يُكابد الصعوبات على الرغم من مرور خمس سنوات على انتهاء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إذ عانت البلدان المتقدّمة من نسبة نمو منخفض في ظلّ استمرار أزمة العمالة العالمية، كما فقدت التجارة العالمية الآخذة في التعافي من الأزمة المالية زخمها، وتباطأت التجارة في الاقتصادات النامية والاقتصادات الّتي تمرّ بمرحلة انتقالية، حيث انخفضت نسبة نمو الصادرات مرة أخرى إلى 3.4 في المائة وهو ما يعكس ضعف الطلب خاصّة من البلدان المتقدّمة. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى اندماج العديد من البلدان النامية في الشبكات العالمية للإنتاج والتجارة، فقد شهدت هذه الأخيرة آثار التباطؤ العالمي بصورة متزايدة. في الوقت ذاته، استمرّ الاقبال على إبرام اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وفيما بين الأقاليم، في حين تعثّر التقدّم في مسار النظام التجاري متعدّد الأطراف، وواصلت أسعار السلع انخفاضها من مستويات الذروة الّتي بلغتها في عام 2011.

تناول اجتماع خاص رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/أبريل مع مؤسسات بريتون وودز، الّتي تضُمّ مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) موضوع الاتّساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015. وفي أيّار/مايو، عقد المجلس اجتماعاً خاصّاً بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

واتّخذ مجلس التجارة والتنمية، باعتباره الهيئة الإدارية للأونكتاد، خلال دورته السنوية في أيلول/سبتمبر اجراءات بشأن مساهمته في تنفيذ كلّ من برنامج عمل اسطنبول لأقلّ البلدان نمواً والتنمية الاقتصادية في أفريقيا وأنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها.
كما عقدت الجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر، حوارها السادس رفيع المستوى حول تمويل التنمية المعني بحالة التنفيذ والمهام المقبلة لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وأكّد المشاركون أن توافق مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يوفّران أساساً مفاهيمياً سليماً للمناقشات بشأن استراتيجية التمويل لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

واعتمد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر إعلان بالي الوزاري وما رافقه من قرارات وزارية، تُعرف معاً باسم "مجموعة تدابير بالي"، وهي تشمل تسهيل التجارة والزراعة والتنمية. وتُمثّل مجموعة تدابير بالي أوّل اتفاق رئيسي بين أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في عام 1995.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الخامس (الصفحات 945-978)
الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية

التعاون الإقليمي، 945. أفريقيا، 945: الاتجاهات الاقتصادية، 946؛ الأنشطة، 946؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 951. آسيا والمحيط الهادئ، 954: الاتجاهات الاقتصادية، 954؛ الأنشطة، 955؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 959. أوروبا، 963: الاتجاهات الاقتصادية، 963؛ الأنشطة، 963؛ البرنامج والمسائل التنظيمية، 964. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 973: الاتجاهات الاقتصادية، 973؛ الأنشطة، 973. غرب آسيا، 977: الاتجاهات الاقتصادية، 977؛ الأنشطة، 977.

واصلت اللجان الإقليمية الخمسة التابعة للأمم المتحدة خلال عام 2013 تقديم التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، للدول الأعضاء وتشجيع البرامج والمشاريع وتوفير التدريب لتعزيز بناء القدرات الوطنية. وعقدت ثلاث من هذه اللجان وهي اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا واللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللّجنة الاقتصادية لأوروبا، جلسات عادية خلال العام، في حين لم تعقد اللّجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أي اجتماع لها في عام 2013. وعقد الأمناء التنفيذيون للجان اجتماعات دورية لتبادل وجهات النظر وتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن قضايا التنمية الرئيسية.

عقدت اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتها السادسة والأربعين في آذار/مارس تحت عنوان "التصنيع من أجل أفريقيا ناشئة"، كما اعتمدت بياناً وزارياً بشأن مجموعة واسعة من القضايا. وعقدت اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها التاسعة والستين في شهري نيسان/أبريل وأيّار/مايو تحت عنوان "فرص بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى". ونظرت اللّجنة الاقتصادية لأوروبا خلال دورتها الخامسة والستين في نيسان/أبريل في متابعة مؤتمر ريو +20 وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

وصادقَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليو، على نتائج استعراض اللّجنة الاقتصادية لأوروبا لإصلاح عام 2005 وعلى النظام الأساسي المحدَثِ للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيكلة مؤتمر اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والنظام الأساسي المعدَل لمركز الميكنة الزراعية المستدامة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. كما اعتمد قراراً حول مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا من خلال مضيق جبل طارق.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل السادس (الصفحات 979-985)
الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط
الطاقة والموارد الطبيعية، 979: الطاقة، 979؛ الموارد الطبيعية، 983. رسم الخرائط، 984.

استمر تركيز العديد من هيئات الأمم المتحدة في عام 2013 على الحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية وتطويرها واستخدامها. وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة الدول الأعضاء في تطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والموارد المائية والبيئة، كما تناولت المسائل المتعلّقة بالأمان والأمن النوويين وكذا التحقق النووي والتعاون التقني. واتّخذت الجمعية العامة خلال العام قرارات بشأن دور المجتمع الدولي في درء التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى وبشأن المرور العابر الموثوق به والمستقِرّ للطاقة ودوره في ضمان التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

فيما يتعلّق بالموارد الطبيعية، شملت أولويات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية خلال العام مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية والمياه العابرة للحدود والمياه وتغير المناخ ونوعية المياه. وتضمّنت الفعاليات المقامة للاحتفال بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه في 2013 حواراً تفاعلياً رفيع المستوى حول التعاون في مجال المياه تمّ عقده في اليوم العالمي للمياه بتاريخ 22 آذار/مارس، ومؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه في شهر آب/أغسطس.

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة علماً بتقارير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ، حيث قرّر عقد الدورة الثامنة والعشرون لفريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية بنيويورك في عام 2014. وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العاشر لرسم الخرائط للأمريكتين بنيويورك في آب/أغسطس 2013.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل السابع (الصفحات 986-1019)
البيئة والمستوطنات البشرية

البيئة، 986: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 986؛ مرفق البيئة العالمية، 994؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 994؛ المواضيع البيئية، 1004؛ مسائل أخرى، 1009؛ المستوطنات البشرية، 1013: موئل الأمم المتحدة، 1013؛ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1996 بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، 1016.

واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في عام 2013 العمل من أجل حماية البيئة وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص المقيمين في المدن من خلال صكوك مُلزِمة قانوناً بالإضافة إلى عدد من الالتزامات والأنشطة الّتي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

وعُقدت الدورة السابعة والعشرون وكذا الأولى عالمياً لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة /المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير، حيث ركّزت على قضايا السياسات الناشئة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 المعني بالتنمية المستدامة (ريو +20) ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، عُقدت الدورة الأولى للاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، في كانون الثاني/يناير، في بون بألمانيا.

وركزت الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المنعقدة في نيسان/أبريل، على الغابات والتنمية الاقتصادية والترابط المتبادل بين الترتيب الدولي المتعلّق بالغابات ونتائج مؤتمر ريو +20 وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

وعقدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر اجتماعاً رفيع المستوى بشأن السياسة الوطنية المتعلّقة بالجفاف في آذار/مارس، واعتمدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والّتي عُقدت في أيلول/سبتمبر، 40 مقرّراً وقراراً واحداً بما في ذلك إعلان ناميب بشأن تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر من أجل عالم يحقّق التعادل في تدهوُر الأراضي.

واعتمد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكُّم في نقل النفايات الخطرة والتخلّص منها عبر الحدود، المنعقد في نيسان/أبريل وأيّار/مايو، 26 مقرراً.

ووافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته التاسعة عشر، المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر، على المضي قدماً بمنهاج ديربان للعمل المعزّز من أجل التوصُّل إلى اتفاق عالمي في عام 2015. ودعا المؤتمر جميع الأطراف إلى بدء التحضيرات المحلّيّة لمساهمات الأطراف المحدّدة وطنيا أو تكثيفها، كما عزم على رفع مستوى الطموح في الفترة ما قبل عام 2020 من خلال حثّ البلدان المتقدّمة الأطراف على زيادة دعم

التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية الأطراف من زيادة طموحها في مجال التخفيف.

وقرّرت الجمعية العامة، بموجب قرار صدر في كانون الأول/ديسمبر، إعلان يوم 3 مارس يومًا عالميًا للأحياء البرية، وهو اليوم الّذي اعتُمدت فيه اتفاقية الإتّجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض.

يواصل موئل الأمم المتحدة دعم تنفيذ جدول أعماله لعام 1996 والأهداف الإنمائية للألفية. واعتمدت الدورة الرابعة والعشرون لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، المنعقدة في نيسان/أبريل، 15 قراراً بشأن القضايا المتعلّقة بالإسكان والتنمية الحضرية، بالإضافة إلى مقرّر واحد. كما حدّدت الجمعية العامة تاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر يومًا عالميا للمدن اعتبارًا من عام 2014، بموجب قرار صدر عنها في كانون الأول/ديسمبر.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الثامن (الصفحات 1020-1034)
السكان

السكان والتنمية، 1020: متابعة مؤتمر عام 1994 بشأن السكان والتنمية، 1020؛ لجنة السكان والتنمية، 1022. الهجرة الدولية والتنمية، 1024. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1027. الأنشطة السكانية الأخرى، 1032.

في عام 2013، اقترب عدد سكان العالم من 7.2 مليار شخص وازداد عددهم بأكثر من 1.5 مليار شخص منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 [حولية الأمم المتحدة لعام 1994، الصفحة 955]. كما تغيّر المشهد الديمغرافي واختلف المناخ السياسي بشكل كبير. وشهدت البلدان الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية أكبر فئة عمرية من الشباب على الإطلاق. وقد تسبب التنقُّل الداخلي والهجرة في عيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. كما شهدت المدن نمواً بمعدل 1.3 مليون نسمة في الأسبوع، في حين ظلّت معدلات وفيات الأمهات مرتفعة بشكل خاصّ في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى.

وأسفر التغيّر السكاني عن تنوُّع غير مسبوق في التركيبة السكانية.

تجاوب صندوق الأمم المتحدة للسكان مع السياق العالمي المتغيّر من خلال تأكيده على التوجُّه الاستراتيجي لخطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 بهدف معالجة الجوانب غير المكتملة من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعمل الصندوق على مدار العام مع 159 بلداً وإقليماً حيث ركّز على تحسين صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة وزيادة فرص الولوج إلى خدمات تنظيم الأسرة الطوعي وإتاحة الفرصة بشكل أكبر لحصول النساء الحوامل والمصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والشباب والجتمعات الرئيسية على خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والأمراض المنقولة عبر الاتّصال الجنسي وتأييد المساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية وزيادة حصول الشباب على الخدمات والمعلومات المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية والربط بين الديناميات السكانية ووضع السياسات وخطط التنمية وكذا تسخير قوة البيانات.

واستمرّت أنشطة الأمم المتحدة السكانية في الإسترشاد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه المعتمدة خلال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة لعام 1999. واعتمدت الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر إعلان الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، في حين عزمت الدول الأعضاء على العمل من أجل وضع جدول أعمال فعّال وشامل بشأن الهجرة الدولية يدمجُ التنمية ويحترم حقوق الإنسان، كما أدانت بشدّة أعمال العنصرية والتعصّب وأكّدت من جديد على التزامها بمنع ومكافحة الاتّجار بالبشر. ونظرت لجنة السكان والتنمية خلال العام في الموضوع الخاصّ المعروف باسم "الاتجاهات الجديدة للهجرة: الجوانب الديمغرافية"، في حين قامت شعبة السكان بتحليل الاتجاهات والسياسات الديمغرافية في العالم والإبلاغ عنها، حيث نُشِرت نتائجها في منشورات وعبر الإنترنت.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل التاسع (الصفحات 1035-1086)
السياسة الاجتماعية والتنمية الثقافية وتنمية الموارد البشرية

السياسة الاجتماعية، 1035: التنمية الاجتماعية، 1035؛ الأشخاص المتقدمين في السن، 1047؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1053؛ الشباب، 1058؛ الأسرة، 1061. التنمية الثقافية، 1065: ثقافة السلام، 1065؛ الرياضة من أجل التنمية والسلام، 1072؛ الثقافة والتنمية، 1075. تنمية الموارد البشرية، 1078: معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة، 1082؛ التعليم، 1084.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2013 تعزيز تنمية الموارد الاجتماعية والثقافية والبشرية، وتنفيذ برامج عملها المتعلّقة بحالة كبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والأسرة.

نظرت لجنة التنميـة الاجتماعيـة في شباط/فبراير في موضوع من موضوعاتها ذات الأولوية وهو "تعزيز تمكين الأفراد من أجل القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع". واستعرضت الجمعية العامة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995 والمبادرات الأخرى الّتي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية في عام 2000. وواصلت الجمعية رصد التقدّم المحرز في تنفيذ ومتابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وعقدت أيضاً أوّل اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتّفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة، كما اعتمدت الوثيقة الختامية العملية المنحى الّتي تمخّضت عن الاجتماع. وفيما يتعلّق بالشباب، وفي ظلّ متابعتها لخطة عمل الأمين العام الخمسية، ساهمت هيئات الأمم المتحدة في وضع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب، والّتي تتماشى على نحو وثيق مع برنامج العمل العالمي للأمم المتحدة بشأن الشباب. وأنشأت الأمم المتحدة صندوقاً ائتمانياً لتعزيز العمل التطوعي للشباب حيث تمّ تعيين أحمد الهنداوي من الأردن كأوّل مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب. فيما يتّصل بأنشطة أخرى، تواصلت الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة لعام 2014.

وفي مجال التنمية الثقافية، واصلت كلّ من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وتحالف الحضارات القيام بدور قيادي في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات. وواصلت اليونسكو تنفيذ برنامج عملها من أجل ثقافة السلام واللاعنف.كما اعتمد وزراء مجموعة أصدقاء التحالف خلال المنتدى العالمي الخامس لتحالف الحضارات إعلاناً يؤكد التزام العديد من الحكومات والمنظمات الدولية بتعزيز الحوار بين الثقافات. وعقدت الجمعية العامة منتدى رفيع المستوى حول ثقافة السلام، حيث سلّطت الضوء فيه على التعليم باعتباره أداةً أساسية لبناء مثل هذه الثقافة. واعتمدت الجمعية قرارات بشأن متابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلّق بثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات وعالمٍ ينبذُ العنف والتطرُّف وأيضا استخدام الرياضة كوسيلةٍ لبناء عالم يسوده السلام. كما أعلنت يوم 6 نيسان/أبريل كيوم دولي للرياضة من أجل التنمية والسلام.

وفيما يتّصل بتنمية الموارد البشرية، وعقب انتهاء عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (2003-2012)، صرّح المدير العام لليونسكو بأنّ العقد تميّز بتحقيق تقدّم مطَّرد تعلّم فيه عدد أكبر من الشباب والكبار القراءة والكتابة، بيدَ أنّه سُجِّلت فوارق بين المناطق والبلدان وكذا فترات زمنية مختلفة. واعتمدت الجمعية العامة قراراً بشأن "محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل" وقراراً آخر بتعديل ميثاق جامعة الأمم المتحدة، الّذي خفّض عدد أعضاء مجلس الجامعة من 24 عضواً إلى 12 عضواً.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل العاشر (الصفحات 1087-1136)
المرأة

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبيجين + 5، 1087: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1091. آلية الأمم المتحدة، 1125: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1125؛ لجنة وضع المرأة، 1127؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 1130.

في عام 2013، واصلت جهود الأمم المتحدة للنهوض بوضع المرأة في جميع أنحاء العالم الاسترشاد بإعلان بيجين وبمنهاج العمل اللّذان تمّ اعتمادهما في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام 1995، وبنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين + 5) لعام 2000، والّتي استعرضت التقدّم المحرز بشأن تنفيذهما.

وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التوجيه والدعم التقني للدول الأعضاء حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أثناء السنة الثالثة من عملها، تعزيز ولايتها ووظائفها. ففي حزيران/يونيه، أفاد الأمين العام بأنّه نجح في دمج ولايات الهيئات الأربعة المكوّنة لها وبأنّ تعزيز هيكلها الإقليمي كان قد بلغ مرحلة متقدّمة. واعتمد المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سبع قرارات تتّصل بالأنشطة التنفيذية والميزانية والخطط الاستراتيجية ووظيفة التقييم وأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. ووافق المجلس في أيلول/سبتمبر على الميزانية المتكاملة للعامين 2014 و2015 الّتي بلغ قدرها 176.9 مليون دولار.

عقدت لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى وحلقات نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية بعنوان "القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات ومنعها"، حيث قرّرت إحالة استنتاجاتها المتّفق عليها في هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس. وأوصت اللّجنة المجلس أيضا باعتماد مشروع قرار بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، وهو ما اعتمده المجلس في تموز/يوليه إلى جانب قرار بشأن تنظيم اللّجنة وأساليب عملها في المستقبل. كما اعتمد المجلس قراراً بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة.

وتضمّنت القضايا المحورية المتعلّقة بحياة المرأة الّتي اعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأنها متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التامّ لإعلان بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وكذا قضايا المرأة في التنمية وتحسين وضع المرأة في المناطق الريفية والعنف الممارس على النساء والعاملات المهاجرات واتخاذ إجراءات ضدّ قتل النساء والفتيات بدافع جنساني والمرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والفتاة الطفلة.

كما عقد مجلس الأمن حلقتي نقاش حول المرأة والسلم والأمن أدلى خلالهما ببيانات كلّ من الأمين العام والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أنجلينا جولي. وشدّد قرار المجلس المعتمد في حزيران/يونيه على أهمية التصدّي للعنف الجنسي في النزاع المسلّح، وذلك خلال جهود الوساطة ووقف إطلاق النار واتفاقات السلام. كما شجّع المجلس الدول الأعضاء على إدراج كامل جرائم العنف الجنسي في التشريعات الجنائية الوطنية لمقاضاة هذه الأفعال.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الحادي عشر (الصفحات 1137-1148)
الأطفال

متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1137. تعزيز وحماية حقوق الأطفال، 1138. صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 1139.

واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خلال عام 2013 العمل على حماية حقوق كلّ الأطفال وتحسين رفاههم في كلّ مكان لا سيما أكثرهم حرماناً. وبعملها مع شركاء في أكثر من 190 دولة، وقعت جهود اليونيسف لدعم الأطفال الأكثر ضعفاً وأسرهم على خلفية اقتصاد عالمي هشّ تركّز فيه الفقر المدقع بشكل كبير بين الشباب. واستمرّ تركيز المنظمة على خمس مجالات عمل رئيسية هي الحفاظ على حياة الطفل ونمائه، والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأطفال، وحماية الطفل من العنف والاستغلال وسوء المعاملة، والدعوة لانتهاج سياسيات وإقامة شراكات من أجل حقوق الأطفال.

وعملت اليونيسف مع شركاء على جميع المستويات في مختلف الأقاليم والبلدان لتعزيز حقوق الأطفال، كما دعت إلى إدراج القضايا المتعلّقة بالأطفال في القوانين الوطنية والاستراتيجيات وأُطُر الميزانية. وفي عام 2013، بلغ مجموع نفقات المساعدة البرنامجية في اليونيسف ما يعادل 3,587.5 مليون دولار.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الثاني عشر (الصفحات1149-1170)
اللاجئون والمشرّدون
مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1149: سياسة البرنامج، 1149؛ حماية اللاجئين ومساعدتهم، 1154؛ الأنشطة الإقليمية، 1158؛ السياسة الإنمائية والتعاون، 1166؛ المسائل المالية، 1168 .

بلغ عدد الأشخاص المشرد ينّ في عام 2013 بسبب النزاعات والاضطهاد 51.2 مليون شخص، بما فيهم 16.7 مليون لاجئ، حيث جاء أكثر من نصف اللاجئين من أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال. وقُدّر عدد المشرد ينّ داخل بلادهم بسبب النزاعات 33.3 مليون شخص، وهو أعلى رقم سُجّل على الإطلاق، إذ حصل 23.9 مليون شخص منهم على حماية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومساعدتها. وبلغ عدد الأفراد عديمي الجنسية الذّ ين تمّ التمكّن من تحديد هُويتهمّ 3.5 مليون شخص، في حين قُدمّ ت نحو 1.1 مليون طلب فردي للحصول على اللجوء أو صفة لاجئ إلى الحكومات أو مكاتب المفوضية خلال العام. وتمكّن 414،600 لاجئ من العودة إلى ديارهم طوعاً وهو أدنى مستوى يسجُ ّل على مدى عقد من الزمن.

كانت السنة المنصرمة واحدة من أصعب السنوات في تاريخ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث بلغ عدد المشرّ دين بسبب النزاعات والاضطهاد أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وأُجُ بر أكثر من 2.5 مليون شخص على مغادرة ديارهم وهو أكبر عدد من اللاجئين الجدد شهدتهُ المفوضية في عام واحد منذ الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994. وكانت الحرب الدائرة في سوريا هي السبب الرئيسي وراء حدوث هذه التدف قاّ ت البشرية، حيث فرّ 2.4 مليون شخص من البلاد مع نهاية عام 2013، لتتحوّ ل بذلك البلاد من إحدى أكبر بلدان العالم إستضافة للاجئين إلى إحدى أكبر بلدان منشأ للاجئين في العالم في غضون خمس سنوات. تحمّلت الدول المجاورة لسوريا معظم هذا العبء مما أدىّ إلى عقد الجزء الرفيع المستوى للجنة التنفيذية التابعة للمفوضية بشأن التضامن وتقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة للاجئين السوريين. وعملت المفوضية جنبا إلً ى جنب مع الحكومات ومع أكثر من 150 شريكاً آخر في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين السوريين في كلّ من المخيمّ ات والمناطق الحضرية.

كما أد تّ الأزمات الإنسانية الأخرى مثل تلك الذّ ي طالت الفلبين وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، المقترنة باستمرار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ومالي والصومال، إلى مطالبات هائلة من المفوضية وشركائها وزادت من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان والمجتمعات المضيفة، ممّا دفع المفوضية إلى نشر 464 فرداً في بعثات الطوارئ لدعم 43 عملية قطرية. واستجابةً لإعصار هايان الذّ ي ضرب الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر، عملت المفوضية مع الحكومة على توفير مآوي الطوارئ ومواد الإغاثة لأكثر من نصف مليون شخص. وفي الأمريكتين، ظل تّ أكبر عمليات المفوضية في كولومبيا. أمّا في أوروبا، فقد ساعدت المفوضية على تيسير اللجوء من خلل تعزيز الا تسّ اق في إجراءات اللجوء وتحسين ظروف الاستقبال وتوفير الحماية في سياقات الهجرة المختلطة وبدائل الاحتجاز.

وكان من بين بواعث القلق الأخرى للمفوضية وجود الآلاف من الأطفال غير المصحوبين الّذين كانوا يصِلُون إلى مخيّمات اللاجئين والّذين شكّلوا أكثر من 50 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم، وكذلك انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتجنيد الإجباري والهجمات المسلّحة وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسّفي والاتّجار بالبشر الّتي واجهها اللاجئون، بالإضافة إلى مئات الأرواح الّتي فُقِدت في البحر الأبيض المتوسط بعدما اتّخذ اللاجئون وطالبُو اللجوء والمهاجرون البحر سبيلاً للبحث عن الأمان في مكان آخر. وفي أوائل تشرين الأوّل/أكتوبر، لقيَ أكثر من 360 شخصًا حتفهم قبالة سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

قامت المفوضية خلال العام بمساعدة 206,000 لاجئ من أصل 414, 600 آخرين عادوا إلى ديارهم طوعاً. وتتمثّل البلدان الّتي سجّلت أكبر عدد من العائدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وأفغانستان والصومال وكوت ديفوار والسودان ومالي. وعلى ضوء التطوّرات في ميانمار، فقد عملت المفوضية عن كثب مع الحكومات والشركاء في المنطقة من أجل إرساء أسس العمل لإعادة اللاجئين طواعاً إلى وطنهم. في كانون الأول/ديسمبر، ركّز حوار المفوض السامي السادس بشأن تحدّيات الحماية على موضوع "حماية المشرّدين داخلياً: التحدّيات المستمرّة والأفكار الجديدة".

وفي آب/أغسطس، قدّمت المفوضية أوّل استعراض لها، من الاستعراضات الّتي تتمُّ كلّ عشر سنوات، إلى الجمعية العامة تُبيّن وتحدّد فيه التقدّم المحرز بشأن الإصلاح المؤسسي وتعزيز قدرات الحماية والاستجابة في حالات الطوارئ للمفوضية خلال هذا العقد المنصرم.

اعتمدت اللّجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دورتها الرابعة والستين استنتاجات بشأن التسجيل المدني مع التأكيد على أنّ التسجيل المدني والتوثيق ساهما في تعزيز الحماية وتنفيذ الحلول الدائمة. وزادت الجمعية العامة عدد أعضاء اللّجنة التنفيذية للمفوضية، في كانون الأول/ديسمبر، من 87 دولة إلى 94 دولة.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الثالث عشر (الصفحات 1171-1194)
الصحة والأغذية والتغذية

الصحة، 1171: الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب والسيطرة عليه، 1171؛ الأمراض غير السارية، 1174؛ التبغ، 1175؛ المياه ومرافق الصرف الصحي، 1176؛ الملاريا، 1177؛ الصحة العالمومية العالمية، 1181؛ سلامة الطرق، 1184. الأغذية والزراعة والتغذية، 1185: المعونة الغذائية، 1185؛ الأمن الغذائي، 1186؛ التغذية، 1193.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2013 تعزيز الصحة والأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. وظلّ الإيدز السبب الرئيسي للوفيات من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً في العالم، والسبب الرئيسي السادس للوفاة في كافة أنحاء العالم.

خلال العام، كان التقدّم المحرز بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها غير كافٍ ومتفاوت إلى حدٍّ بعيدٍ بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية. وأقرّت جمعية الصحة العالمية في أيّار/مايو خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة 2013-2020، واعتمدت إطار رصد عالمي شامل للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، إلى جانب مجموعة من تسع أهداف عالمية طوعية يتعيّن تحقيقها بحلول عام 2025.

وطالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الأمين العام بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من خلال توسيع ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة والمعنية بمكافحة التبغ. كما حدّدت الجمعية العامة، في تموز/يوليه أيضا، تاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً عالمياً لدورات المياه في سياق الصرف الصحي للجميع.

تواصلت في عام 2013 حالات الطوارئ المعقّدة الناجمة عن النزاعات وتشريد السكان على نطاق واسع ممّا خلّف آثاراً خطيرةً على الأمن الغذائي. واستجاب برنامج الأغذية العالمي لأربع أزمات من المستوى الثالث في جمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية. في المجمل، قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم مساعدات غذائية إلى 80.9 مليون شخص في 75 دولة معظمهم من النساء والأطفال. وتلقى البرنامج خلال العام مبلغ 4.38 مليار دولار من المساهمات المؤكدة وهو ثاني أعلى مستوى من المساهمات في تاريخه.
دخلت اتفاقية المساعدة الغذائية حيّز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير. وفي شباط/فبراير، أُطلقت السنة الدولية للكينوا 2013 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وفي كانون الأول/ديسمبر، حدّدت الجمعية العامة تاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر يوماً عالمياً للتربة، وأعلنت سنة 2015 سنة دولية للتربة، وسنة 2016 سنة دولية للبقول.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الرابع عشر (الصفحات 1195-1259)
المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، 1195. المراقبة الدولية للمخدرات، 1197: لجنة المخدّرات، 1194؛ الاتفاقيات، 1212. منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1218: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1218؛ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر بشأن الجريمة، 1218؛ الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة والقضايا الناشئة، 1220؛ الإدماج والتنسيق، 1230؛ قواعد ومعايير الأمم المتحدة، 1255.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2013 من خلال لجنة المخدّرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والمخدّرات والإرهاب الدولي. وقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة المساعدة التقنية والمشورة القانونية والبحوث إلى هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بوضع السياسات في مجال مكافحة المخدّرات ومنع الجريمة، كما ساعد الدول الأعضاء في وضع التشريعات المحلّيّة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدّرات ومنع الجريمة. ويسترشدُ المكتب في الإجراءات الّتي يتّخذها بالإطار الاستراتيجي للفترة 2012-2013 وبالنهج البرنامجي المتكامل الّذي عمل المكتب من خلاله على المستويات الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية. وشملت المبادرات في مجالات خفض عرض المخدّرات ومكافحة الاتّجار بالمخدّرات مبادرة ساحل غرب أفريقيا، والمبادرة الثلاثية، والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا للفترة 2012-2015 من أجل مكافحة الاتّجار بالمخدّرات والاتّجار بالبشر والفساد والإرهاب، ومبادرة ميثاق باريس والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات. وتشمل القضايا الجديدة والناشئة الّتي تتطلّب اهتمام المكتب والمجتمع الدولي الاتّجار بالممتلكات الثقافية والجريمة الالكترونية وآثار التكنولوجيات الجديدة على إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

عقدت لجنة المخدّرات، وهي هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بوضع السياسات في مجال مكافحة المخدّرات، دورتها السادسة والخمسين في آذار/مارس، حيث أوصت خلالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشروع قرار واحد لكي تعتمده الجمعية العامة ومقرّرين ليعتمدهما المجلس الاقتصادي والإجتماعي. واعتمدت اللّجنة 16 قراراً بشأن مواضيع من قُبيل المواد الأفيونية غير المشروعة ذات المنشأ الأفغاني والمؤثرات النفسانية الجديدة وتوصيف سمات المخدّرات بالتحليل الجنائي والنظام الإلكتروني الدولي لاصدار أُذون الاستيراد والتصدير في مجال الاتّجار المشروع بالمخدّرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الدولي والعودة للتخلُّص من الأدوية الموصوفة طبيّاً والسلائف واستخدامها كبدائل للمواد المجدوَلة في صنع المخدّرات بصورة غير مشروعة وصنع الترامادول وتوزيعه على نحو غير مشروع.
واستعرضت الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات التداعيات الاقتصادية لتعاطي المخدّرات في مجالات الصحة والسلامة العامة والجريمة والإنتاجية والحوكمة، كما ناقشت كيف يمكن للاستثمار في الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل أن يعود بفوائد جمّة من حيث تكاليف الرعاية الصحية والتكاليف المتصلّة بالجريمة. كما أعربت الهيئة عن قلقها إزاء بعض المبادرات الرامية إلى إضفاء الطابع الشرعي على استخدام القنّب لأغراض غير طبية وغير علمية.

وعقدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بوضع السياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، دورتها الثانية والعشرين في نيسان/أبريل، حيث أوصت خلالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسبع قرارات لكي تعتمدها الجمعية العامة، وخمس قرارات ومقرّران لاعتمادهم من قبل المجلس. واعتمدت اللّجنة ثماني قرارات ومقرّرين بشأن مواضيع من بينها حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ووضعه المالي والتهديدات الإجرامية لقطاع السياحة واتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر والجريمة الالكترونية، بالإضافة إلى مناقشة مواضيعية متعلّقة بالتحدّي الّذي تطرحه الأشكال الناشئة للجريمة الّتي تُؤثر على البيئة.

قَيّم اجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى في أيّار/مايو التقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتّجار بالأشخاص مما يدلّ على وجود إرادة سياسية قوية لزيادة الجهود من أجل مكافحة الاتّجار بالأشخاص. وحدّدت الجمعية أيضا يوم 30 تموز/يوليه يوماً عالمياً لمكافحة الاتّجار بالأشخاص لزيادة الوعي بوضع ضحايا الاتّجار بالأشخاص ولتعزيز حقوقهم وحمايتها.

في كانون الأول/ديسمبر، طالبت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية من أجل اعداد مشروع مجموعة من الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضدّ الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة الارشادية المتعلّقة بالتنمية البديلة وشجّعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على مراعاة تلك المبادئ عند تصميم وتنفيذ برامج التنمية البديلة من أجل مكافحة زراعة محاصيل المخدّرات غير المشروعة.

الجزء الثالث: مسائل اقتصادية واجتماعية
الفصل الخامس عشر (الصفحات 1260-1268)
الإحصاءات

اللجنة الإحصائية، 1260: إحصاءات ديموغرافية واجتماعية، 1260؛ إحصاءات اقتصادية، 1263؛ إحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة، 1265؛ أنشطة أخرى، 1265.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2013 عملها في مختلف جوانب الإحصاءات، لا سيما من خلال اللّجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت اللّجنة في آذار/مارس الديباجة المنقحة للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، في حين أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه المبادئ وأوصى بها إلى الجمعية العامة للمصادقة عليها.

واعترافا بالحاجة إلى إطار قياس شامل للتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، وافقت اللّجنة على إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس وتكليفها باعداد ورقة مفاهيم حول نطاق الإطار ومحتواه وحول الآلية المناسبة لتنسيق العمل في هذا المجال. كما طلبت اللّجنة من الشعبة الإحصائية إنشاء فريق خبراء المعني بوضع إطار إحصائي مكاني يكون معياراً عالمياً لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.

واعتمدت اللّجنة استراتيجية التنفيذ لنظام الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وصادقت على الإطار المنقح لتعزيز برنامج وخطة عمل الإحصاءات البيئية، كما وافقت على استخدام الحدّ الأدنى من المؤشرات الجنسانية الّتي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية للاسترشاد بها في الإصدار الوطني والتجميع الدولي للإحصاءات الجنسانية ودعّمت كذلك قرار الاتحاد الأفريقي بإنشاء المعهد الأفريقي للإحصاء في تونس العاصمة، تونس.

الجزء الرابع: المسائل القانونية
الفصل الأول (الصفحات 1269-1280)
محكمة العدل الدولية

العمل القضائي للمحكمة، 1271: إجراءات المنازعات، 1271؛ مسائل أخرى، 1280: الصندوق الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات، 1280.

في عام 2013، أصدرت محكمة العدل الدولية حُكمين قضائيين و11 أمرًا قضائياً إلى جانب انتظار البتّ في 14 قضية من قضايا المنازعات. وأشار رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي بيتر تومكا، في الخطاب الّذي وجّهه إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن المحكمة بذلت قُصارى جهدها لتَفِي بتوقّعات الأطراف الّتي تَمثُل أمامها وفي الوقت المناسب. كما أكّد على أنّه يمكن للدول أن تكون واثقة من أنّ المحكمة سوف تنتقل إلى جلسات الإستماع دون تأخير حالما تنتهي هذه الدول من تبادل مذكراتها الخطّيّة بما أنّ المحكمة قد تمكّنت من تصفية قضاياها المتراكمة، وبأنّها لن تدّخر أي جهد في سبيل النهوض بالعدالة الدولية وبتسوية المنازعات بين الدول بطرق سلمية.

الجزء الرابع: المسائل القانونية
الفصل الثاني (الصفحات 1281-1303)
المحاكم والهيئات القضائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1281: دوائر المحكمة، 1282؛ مكتب المدعي العام، 1284؛ قلم المحكمة، 1285؛ التمويل، 1285. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، 1287: دوائر المحكمة، 1287؛ مكتب المدعي العام، 1288؛ قلم المحكمة، 1288؛ التمويل، 1289. أداء المحكمة، 1291: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1291؛ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، 1292.المحكمة الجنائية الدولية، 1297: دوائر المحكمة، 1299.

في عام 2013، واصلت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) عملها لتسريع إجراءاتها تماشياً مع استراتيجية الإنجاز الّتي تتبنّاها. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال العام أربع أحكام من الدائرة الابتدائية، في حين أصدرت دائرة الاستئناف حكمًا نهائيًا واحدًا وحكمًا لانتهاك حرمة المحكمة وحكمًا للاستئناف لتبرئة جزئية. ولم تكن هناك أيّة لوائح اتّهام سارية لانتهاكات تتعلّق بجرائم رئيسية مشمولة بالنظام الأساسي. وبما أنّ المحكمة اقتربت من نهاية ولايتها، فقد ركّزت أنشطتها على الطعون.

كما واصلت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في إقليم الدول المجاورة في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994 (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) العمل صوب تحقيق إستراتيجية الانجاز الخاصّة بها. وفي عام 2013، أنهت المحكمة العمل الموضوعي أمام الدائرة الابتدائية وأصدرت حكمين في دائرة الاستئناف، كما أخذت اجراءات الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (المعروفة باسم الآلية) وخطط إغلاق المحكمة تقترب من نهايتها.

وبعد افتتاح فرع لها في لاهاي بتاريخ 1 تموز/يوليه، تَوزّع عمل الآلية في فرعين واضطلعت بمهام موروثة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. شملت تلك المهام تولّي المسائل القضائية وتوفير الحماية للشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام وإدارة المحفوظات. وتمّ احراز تقدّم كبير في الخطط المتعلّقة ببناء مرفق جديد للآلية في أروشا بتنزانيا.
واصلت المحكمة الجنائية الدولية إجراءاتها فيما يتعلّق بالحالات الّتي تبعث على القلق، كما زاد عدد القضايا المعروضة عليها خلال العام، حيث تخضع حالياً ثماني حالات للتحقيق وثماني حالات أخرى للفحوص الأولية، كما أصدرت المحكمة أوامر بالإعتقال ضدّ 12 فرداً.

الجزء الرابع: المسائل القانونية
الفصل الثالث (الصفحات 1304-1358)
مسائل قانونية دولية

جوانب قانونية للعلاقات السياسية الدولية، 1304: لجنة القانون الدولي، 1304؛ العلاقات الدولية فيما بين الدول والقانون الدولي، 1311؛ الإرهاب الدولي، 1331؛ العلاقات الدبلوماسية، 1335؛ المعاهدات والاتفاقات، 1336. قانون الاقتصاد الدولي، 1337: لجنة القانون التجاري الدولي، 1337. مسائل أخرى، 1348: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1348؛ تعزيز دور الأمم المتحدة، 1350؛ علاقات البلد المضيف، 1356.

واصلت لجنة القانون الدولي في عام 2013 دراسة المواضيع المتعلّقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. واعتمدت اللّجنة مؤقتاً خمس مشاريع استنتاجات بشأن موضوع الاتفاقات اللاحقة والممارسات اللاحقة فيما يتّصل بتفسير المعاهدات وثلاث مشاريع مواد حول حصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية وسبع مشاريع مواد حول حماية الأشخاص في حالات الكوارث. وأعادت اللّجنة تشكيل فريق عملها المعني بالالتزام بالتسليم أو المحاكمة والفريق الدراسي الخاص بها المعني بشرط الدولة الأكثر رعاية، وأدرجت في برنامج عملها مواضيع تتعلّق بحماية البيئة في حالات النزاع المسلّح وحماية الغلاف الجوي، مع تعيين مقرّرين خاصّين. وقررت اللّجنة أيضاً إعادة تسمية موضوع "نشأة القانون الدولي العرفي وإثباته" ليصبح "تحديد القانون الدولي العرفي"، وكذا إدراج موضوع الجرائم ضدّ الإنسانية في برنامج عملها طويل الأمد. ورحّبت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر باعتماد اللّجنة في عام 2011 [حولية الأمم المتحدة لعام 2011، الصفحة 1268] لدليل الممارسة بشأن التحفّظات على المعاهدات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والتعليق المفصّل، كما شجعت على نشر هذا الدليل على أوسع نطاق ممكن.

وواصلت اللّجنة المخصّصة الّتي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار 210/51 صياغة مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ورفع الأمين العام في تموز/يوليه تقريراً بشأن التدابير الّتي اتّخذتها الدول وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية لتنفيذ إعلان الجمعية العامة لعام 1994 بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وأدانت الجمعية في كانون الأول/ديسمبر جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالا إجرامية وغير مبرّرة ، كما دعت الدول الأعضاء إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في جميع جوانبها. وفي الشهر ذاته، حثّت الجمعية العامة الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، ودعت إلى استمرار تقديم المساعدة للدول الأعضاء للتصديق على هذه الصكوك وتنفيذها.
واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) قواعد بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وقواعد الأونسيترال للتحكيم (المتضمِّنة للفقرة 4 الجديدة في المادة 1 بصيغتها المعتمدة في عام 2013) ودليل الأونسيترال المتعلّق بإنشاء وتشغيل سجلّ للحقوق الضمانية ودليل اشتراع وتفسير قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعسار بين الحدود والجزء الرابع من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الاعسار. كما اعتمدت اللّجنة أيضا ارشادات بشأن لوائح الاشتراء المقرّر إصدارها وفقا للمادة 4 من قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي ومسرد للمصطلحات المتعلّقة بالاشتراء والمستخدمة

في قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي. كما قامت اللّجنة أيضا بتحديث قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعسار بين الحدود: المنظور القضائي. وواصلت اللّجنة أعمالها في مجال التحكيم والتوفيق والمصالح الضمانية وقانون الإعسار والاشتراء العمومي وتسوية المنازعات بالاتّصال الحاسوبي المباشر والتجارة الإلكترونية، ونظرت في الأعمال المستقبلية في مجال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وقانون العقود الدولية والقانون التجاري الدولي الّذي يرمي إلى التخفيف من العقبات القانونية الّتي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسّطة خلال دورة حياتها.

ونظرت اللّجنة الخاصّة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، من بين مواضيع أخرى، في مقترحات تتعلّق بصون السلم والأمن الدوليين بهدف تعزيز المنظمة، وكذا بتنفيذ أحكام الميثاق المتعلّقة بتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى المتضرّرة من تطبيق الجزاءات.

وتناولت لجنة العلاقات مع البلد المضيف عدداً من القضايا الّتي أثارتها البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى مساعدة أعضاء مجتمع الأمم المتحدة، والتأخير في إصدار التأشيرات، والإعفاء من الضرائب، وأمن البعثات وموظفيها، والنقل ومواقف السيارات.

وواصلت الأمم المتحدة خلال عام 2013 تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون إلى الدول الأعضاء وضمان التنسيق والاتّساق على نطاق المنظومة من أجل تعزيز سيادة القانون والصلاّت القائمة بينها وبين السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

الجزء الرابع: المسائل القانونية
الفصل الرابع (الصفحات 1359-1400)
قانون البحار

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1359. المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1374: السلطة الدولية لقاع البحار، 1374؛ المحكمة الدولية لقانون البحار، 1375؛ لجنة حدود الجرف القاري، 1376. تطورات أخرى ذات الصلة بالاتفاقية، 1377: تقييم البيئة البحرية العالمية، 1377؛ الموارد البيولوجية البحرية، 1377؛ العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة للأمم المتحدة، 1378؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1378.

واصلت الأمم المتحدة خلال عام 2013 تشجيع القبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقي التنفيذ الملحقين بها. ويتعلّق الاتفاق الأوّل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والثاني بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال، على التوالي.

وعقدت المؤسسات الثلاث المنشأة بموجب الاتفاقية وهي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري عدداً من الدورات خلال العام.

الجزء الخامس: مسائل مؤسسية وإدارية ومسائل متعلّقة بالميزانية
الفصل الأول (الصفحات 1401-1432)
مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلّقة بالأمم المتحدة

مسائل إعادة الهيكلة، 1403: برنامج الإصلاح، 1403. المسائل المؤسسية، 1407: الجمعية العامة، 1407؛ مجلس الأمن، 1411؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1412. التنسيق والرصد والتعاون، 1417: الآليات المؤسسية، 1417؛ مسائل أخرى، 1418. الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، 1419: التعاون، 1419؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1429.

واصلت الجمعية العامة في عام 2013 الجهود المبذولة في سبيل تعزيز هيكل المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وقدّم الأمين العام تقارير بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية وبشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وركّز الفريق العامل المخصّص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على أساليب عمل الجمعية وسلطتها وعلاقتها بهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وغيرها من الجماعات خارج الأمم المتحدة. وتمّ تنظيم اجتماع معتكف رفيع المستوى تحت عنوان "في سبيل جمعية عامة أقوى" بهدف المساهمة في تنشيط أعمال الجمعية.

واستأنفت الجمعية دورتها السابعة والستين في كانون الثاني/يناير وافتتحت دورتها الثامنة والستين بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر. وعقدت اجتماعات رفيعة المستوى بشأن خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار بالأشخاص وبشأن الإعاقة والتنمية ونزع السلاح النووي والهجرة الدولية والتنمية وتمويل التنمية، بالإضافة إلى الاجتماع الافتتاحي للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومنحت الجمعية مركز مراقب لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل المشاركة في أعمالها.

عقد مجلس الأمن 193 اجتماعاً رسمياً ونظر في 46 مسألة تتناول المنازعات الإقليمية وعمليات حفظ السلام وقضايا أخرى متّصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله.

كما عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب دوراته التنظيمية والموضوعية، اجتماعاً رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، الّتي تضمّ مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
واجتمع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهو الأداة الأساسية لدعم وتعزيز الدور التنسيقي للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمسائل المتّصلة بها، في دورتين عاديتين. وشجّع المجلس كذلك على التبادل بين الدول الأعضاء وكثّف جهوده الرامية إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة من خلال تعزيز الاتّساق والتنسيق.

ونظرت لجنة البرنامج والتنسيق في أداء برنامج الأمم المتحدة لعام 2012 والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2014-2015، وكذا في المسائل المتعلّقة بالتقييم والتنسيق. كما بحث الأمين العام تعزيز أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيويورك.

الجزء الخامس: مسائل مؤسسية وإدارية ومسائل متعلّقة بالميزانية
الفصل الثاني (الصفحات 1433-1469)
تمويل الأمم المتحدة وبرمجتها

الوضع المالي، 1433. ميزانية الأمم المتحدة، 1434: الميزانية للفترة مابين 2012-2013، 1434؛ ميزانية برنامجية للفترة مابين 2014-2015، 1445. المساهمات، 1462: التقييمات، 1462. الحسابات ومراجعة الحسابات، 1464: ممارسات الإدارة المالية، 1466؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1467. تخطيط البرامج، 1467.

كان الوضع المالي للمنظمة في نهاية عام 2013 سليماً بشكل عام مع توفير اجمالي الوضع النقدي لقاعدة مالية متينة بسبب الزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء الّتي تفي بالتزاماتها بالكامل. وكان الوضع النقدي ايجابياً لدى جميع الفئات باستثناء الميزانية العادية، حيث كان من الضروري السحب من الاحتياطيات مرة أخرى. ويعكس مجموع المبلغ المستحقّ وقدره 2.2 مليار دولار في نهاية العام انخفاضاً كبيراً مقارنة بالمبلغ الّذي ورد أنّه لم يُسدّد بعد في 1 تشرين الأول/أكتوبر وقدره 3.4 مليار دولار. ومع حلول نهاية عام 2013، كانت 146 دولة من الدول الأعضاء قد دفعت بالكامل أنصِبتها للميزانية العادية، وانخفض مستوى المدفوعات غير المسددة انخفاضاً جوهرياً ليصل إلى مبلغ 461 مليون دولار.

في كانون الأول/ديسمبر، أقرّت الجمعية العامة الاعتمادات النهائية للميزانية لفترة السنتين 2012-2013 مع تسجيل زيادة في المبلغ المعتمد لعام 2012 وقدره 500 ,364 ,399 ,5 دولاراً وكذا مبلغ 300 ,703 ,165 دولار المعتمد في حزيران/يونيه لعام 2013 ليصبح 800 ,067 ,565 ,5 دولار، مع زيادة تقديرات الإيرادات بمقدار يتراوح بين 900 ,109 ,31 دولار إلى 800 ,037 ,543 دولار. أما بالنسبة للعامين 2014-2015، فقد وافقت الجمعية على اعتمادات تبلغ قيمتها 800 ,349 ,530 5 دولار وتقديرات الايرادات بمبلغ 000 ,145 ,523 دولار.

وواصلت لجنة الاشتراكات استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقرّرة لمساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة وتشجيع تسديد المتأخرات من خلال عملية دفع متعدّدة السنوات. ومنحت الجمعية إستثناءات لخمس دول أعضاء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة لتسمح لها بالتصويت في الجمعية إلى غاية نهاية دورتها الثامنة والستين لعام 2013، وأوصت بمعدل نصيب لدولة فلسطين ونظرت في طلب قدّمه العراق لخفض معدل نصيبه.

وافقت الجمعية العامة في حزيران/يونيه على التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ما بين 1 تموز/يوليه 2011 إلى 30 حزيران/يونيه 2012 ، كما وافقت في كانون الأول/ديسمبر على التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 وتقارير ورأي مراجعي الحسابات لمجلس مراجعي الحسابات بشأن ثمانية كيانات.

وتمّ إحراز تقدّم خلال العام بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، وظلّ استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة.

الجزء الخامس: مسائل مؤسسية وإدارية ومسائل متعلّقة بالميزانية
الفصل الثالث (الصفحات 1470-1524)
مسائل إدارية ومسائل متعلّقة بالموظفين

المسائل الادارية، 1470: الإصلاح الاداري والرقابة، 1470؛ إدارة المؤتمرات، 1476؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1484؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1487. شؤون الموظفين، 1491: شروط الخدمة، 1491؛ إدارة الموارد البشرية، 1498؛ سلامة وأمن الموظفين، 1507؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1512؛ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، 1519؛ إقامة العدل، 1520؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1524.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2013 جهودها لتعزيز الأداء التنظيمي والإداري للمنظمة، حيث نظرت الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللّجنة الاستشارية المستقلّة للمراجعة ووحدة التفتيش المشتركة في قضايا الإصلاح الإداري والرقابة الخارجية والداخلية. ووافقت الجمعية على توصيات هذه الهيئات لتحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة والكفاءة التنظيمية، لا سيما من أجل تعزيز الإدارة الفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.

ودخل نظام الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسات طور التشغيل الكامل خلال العام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسِّق الأمم المتحدة الخاصّ لشؤون لبنان وفي عدد من المكاتب في مقرّات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحدّيات لا سيما فيما يتعلّق بشراء الخدمات للمشروع.

وتمّ إحراز تقدّم في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر مع استكمال تجديد مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى حدّ كبير وإتمام تجديد مبنى المؤتمرات في أيّار/مايو، كما بدأ العمل في مبنى الجمعية العامة في حزيران/يونيه.

ونظرت لجنة الخدمة المدنية الدولية في شروط الخدمة المطبّقة على موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة والموظفين المعيّنين محلّيّاً والموظفين في الميدان. وشرعت اللّجنة في استعراض مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحّد، كما استمرّت في مراجعة هامش الأجر الصافي لموظفي الفئة الفنية والفئة العليا. وأيّدت الجمعية في نيسان/أبريل قرار اللّجنة بدعم توصية مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة برفع السّنّ الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى 65 عاما للموظفين الجدد في المنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في موعد أقصاه 1 كانون الثاني/يناير 2014. وعقب النظر في تقرير الأمين العام بشأن إدارة الالتزامات المتعلّقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، طلبت الجمعية في كانون الأول/ديسمبر إلى الأمين العام إجراء دراسة استقصائية لخطط الرعاية الصحية للموظفين العاملين والمتقاعدين داخل منظومة الأمم المتحدة لاستكشاف جميع الخيارات الممكنة لزيادة الكفاءة وضبط التكاليف.

بلغ عدد موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة من مختلف أنحاء العالم حتى 30 حزيران/يونيه 2013 ما مجموعه 273 ,41 موظف معينين دولياً ومحلّياً من 188 دولة عضو. وتتألّف العمليات غير الميدانية من 20,166 موظفاً، في حين يخدم 157 ,21 موظف في العمليات الميدانية. وواصلت الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها العمل في مناطق شديدة الخطورة، كما لا تزال مباني الأمم المتحدة عرضةً لاعتداءات متعمّدة عنيفة من جانب عناصر متطرّفة. ورحّبت الجمعية العامة بالتقدّم المحرز صوب زيادة تحسين نظام إدارة الأمن ودعمت الممارسة الجيدة المعروفة باسم "الاستمرار وانجاز المهام"، الّتي ركّزت على إدارة المخاطر الّتي يتعرّض لها الموظفون بفعالية لتمكين منظومة الأمم المتحدة من إنجاز أهمّ البرامج حتّى في البيئات عالية المخاطر.

ومع تزايد طلبات البيئة العالمية سريعة التغير الموجّهة إلى الأمم المتحدة، يجرى النظر في وضع إطار للتنقّل والتطوير الوظيفي من قبل الدول الأعضاء، حيث قدّم الأمين العام نسخة منقّحة لمقترحه المتعلّق بالتنقّل والّذي من شأنه تعزيز ثقافة تنقّل الموظفين وتحسين قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها.

وقدّم الأمين العام استعراضاً واسع النطاق للآلية الإدارية في المسائل التأديبية وموجزاً للحالات الّتي فرض فيها الأمين العام تدابير تأديبية. كما قدّم مجلس العدل الداخلي الثاني تقريره الأول في آب/أغسطس والّذي تضمّن، في جملة أمور، وجهات نظر بشأن تنفيذ النظام الرسمي لإقامة العدل.

وبعد عقد من الزمن على إصدار النشرة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإنتهاك الجنسيين، حدّد الأمين العام الإجراءات المتّخذة من أجل تعزيز المساءلة والحوكمة والرقابة والإنفاذ في هذا المجال.